

ثقافية فصلية محكّمة متخصصة في شؤون القارة
الإفريقية تصدر عن المنتدى الإسلامي

العدد الرابع عشر
شوال - ذي الحجة ١٤٣٣هـ ، اكتوبر - ديسمبر ٢٠١٢م

المراسلات: بريطانيا - لندن:
7 Bridges Place,
Parsons Green Fulham,
London SW6 4HW, UK
هاتف: 0044-207-4718261
فاكس: 0044-207-7364255
المملكة العربية السعودية - الرياض:
هاتف: 0096614944949
فاكس: 0096614942900
جمهورية مصر العربية - القاهرة:
هاتف: 002 02 24731201
فاكس: 002 02 24731202
جمهورية السودان - الخرطوم:
هاتف: 00249183255666
فاكس: 00249183252499
التسويق / التوزيع: marketing@qiraat.org



المحتوى



إفريقيا بين الإسلام والتنصير

قبل ثماني سنوات من الهجرة إلى المدينة المنوّرة؛ بدأت رحلة بحرية من ميناء «شعيبة» الواقع بالقرب من مدينة جدة، ضمّت وفداً من المهاجرين المسلمين قوامه أحد عشر رجلاً وأربع نساء، توجّهوا في سفينتين شراعيتين، ونزلوا في ميناء «باضع» أو «عدول» (عدوليس)، أو ما يُعرف حديثاً بـ «زولا Zullah» الواقعة على الشاطئ الغربي للبحر الأحمر في إريتريا الحديثة، على بعد عشرين ميلاً إلى الجنوب من «مصوع» (وهي جزيرة أكسوم)، في الساحل الإفريقي للبحر الأحمر، كانت هذه الجزيرة عاصمة مملكة بني عامر، التي تُسمى جارين.

استقبل أفراد قبيلة بني عامر هؤلاء المهاجرين، ورحّبوا بهم، وأعطوهم الأمان للنزول في أرض مملكتهم، وبذا تكون هذه القبيلة البجاوية هي أول شعب يعطي الأمان للمسلمين لأول مهاجريهم خارج الجزيرة العربية[1].

ثم ذهب المهاجرون إلى ملك الحبشة[2] العادل، كما أخبر بذلك النّبي صلى الله عليه وسلم، النجاشي أصحمة بن أبجر (توفي سنة ٦٣٢م) الذي استقبل الصحابة المهاجرين إليه، واجتمعوا به في الفترة ما بين ٦١٠م - ٦٢٩م، والراجح أن النجاشي أسلم وأخفى إسلامه، وصلى النّبي صلى الله عليه وسلم صلاة الغائب عليه لمّا علم بوفاته.

كانت هجرتا الحبشة الأولى والثانية إيذاناً ببزوغ فجر جديد على القارة السمراء؛ إذ بدأ الإسلام ينتشر رويداً رويداً في شرق إفريقيا، مع استمرار المدّ الإسلاميّ الوافد إلى ساحل شرق إفريقيا، في ركاب الهجرات الإسلامية القادمة من جنوب الجزيرة العربية ومنطقة الخليج العربي.

ونتيجة لذلك المدّ الإسلامي في إفريقيا، وقبول الأفارقة للإسلام، تأسَّست مدن وممالك وحضارات إسلامية مزدهرة، مثل إمارة «شوا»، وإمارة «لامو»، ومملكة «مقديشو»، وسلطنة «كلوة».

ثم ظهرت بعد ذلك سلطنات في منطقة القرن الإفريقي، عُرفت باسم «ممالك الطراز الإسلامي» في منطقة القرن الإفريقي، وعُرفت باسم «ممالك الطراز» لأنها كانت تقع على جانبي البحر كالطراز له، وهي مملكة «ايفات» أو «أوفات جبرت»، ومملكة «هدية»، ومملكة «داراو»، ومملكة «بالي»، ومملكة «اربيني»، ومملكة «شرخا»، ومملكة «دارة»، هذه الممالك والسلطنات صارت بيئة صالحة لانتشار الإسلام بين الأفارقة من ناحية، وتغَلّب مظاهر الثقافة العربية الإسلامية عليهم من ناحية أخرى.

وبعد شرق إفريقيا؛ بدأ الإسلام ينتشر في غرب إفريقيا التي طرق الإسلام بابها مبكراً في عام ٤٦هـ، وهي الفترة التي وصلت فيها طلائع المسلمين بقيادة عقبة بن نافع إلى إقليم «كوار»، ومنه إلى باقي مناطق غرب إفريقيا.

وقد تأسّست ممالك وسلطنات وإمبراطوريات كثيرة في غرب إفريقيا، مثل مملكة «غانا»، ومملكة «صوصو»، ومملكة «مالي»، ومملكة «سنغاي» (صنغاي)، ومملكة «كانم»، ومملكة «باقرمي»،

(١) الأستاذ سليمان صالح ضرار في مخطوطته البجة، ص ٧٤ - ٧٥، من كتاب المؤرخ الأوروبي بضج: تاريخ إثيوبيا، ص ٢٧٠ .

(٢) كانت الحبشة وقتئذٍ تضم إليها منطقة شرق السودان وشمال شرق إريتريا.

ومملكة «وداي»، ومملكة «الهوسـا»، وغيرها من الممالك التي استطاعت أن تحافظ على انتشار الإسلام لقرون في تلك البقاع.

كان من أهمِّ أسباب انتشار الإسلام عَبْر ربوع إفريقيا بساطة تعاليمه، وسهولة فَهْمه، ويُسْرُ الدعوة إليه، فكلُّ مسلم يُعد داعية، فلا توجد تعقيدات كهنوتية كما في المسيحية، وما يكتنفها من غموض، مما يجعلها صعبة الفَهم بالنسبة للإفريقي، كما يَسَّرَت تعاليمُ الإسلام وسُمُوُّها بالبَشَرِ ومساواتها بين الناس مهمَّة الدعوة للإسلام، وساعد على انتشار الإسلام كذلك عدالته، ومساواته بين الناس، وبغضه للتفرقة العنصرية، وهي عُقْدَة الأفارقة(١).

وعلى الرغم من سقوط الممالك الإسلامية في إفريقيا على يد قوى الاحتلال والاستعمار الغربي؛ استمرت مسيرة الإسلام في القارة بفعل الخصائص سالفة البيان، إلا أن تحدّيات عديدة أصبحت تواجه الدعوة الإسلامية والمسلمين في القارة بفعل الاحتلال الغربي للقارة الإفريقية، وتقسيمه لدول المنطقة تقسيمات غير منسجمة عرقياً أو دينياً، مما زاد من الصراعات والتقاتل بين أبناء إفريقيا المسالمين.

وبرغم وطأته لم يكن الاحتلال المادي هو أخطر التحديات التي واجهت الإسلام في القارة؛ بل ما واكب الاحتلال من محاولات تغيير هوية أهل القارة وثقافتهم وعقيدتهم، وغالبهم من المسلمين، مستخدماً في ذلك كلّ السبل، وفي مقدمتها التنصير الذي ظهر مواكباً للاحتلال، وتمازج معه حتى اختلط الأمر؛ هل التنصير هو الذي مهّد للاحتلال؟ أو أن الاحتلال هو الذي مهّد للتنصير؟ وعموماً فإن الاستعمار قد رعى التنصير إبّان الحقبة الاستعمارية وما بعدها، وسار به آفاقاً أوسع في القارة، سعياً لتحقيق بشارة الكنسية الكاثوليكية لأتباعها بجعل القارة الإفريقية قارة مسيحية.

وقد بذلت النصرانية، وما زالت، جهوداً جبارة لتنصير القارة، وحيكت الخطط والمؤامرات من قبل الفاتيكان لتحويل القارة إلى النصرانية، وتعويض حجم التناقص في أعداد النصارى في أوروبا، وهو الأمر الذي حقّق المنصِّرون فيه نجاحاً بين أصحاب المعتقدات التقليدية في إفريقيا، لكن - وباعترافهم - بقى الإسلام حجر الزاوية، ومحطّم آمال المنصّرين وطموحاتهم، الأمر الذي يعني مزيداً من المساعي الكنسية للتركيز في مسلمي القارة لزحزحتهم عن عقيدتهم بكلّ السبل.

ولأهمية «ملف التنصير» رأت مجلة «قراءات إفريقية» من خلال هذا العدد الذي بين أيديكم أن تقدّم قراءة استشرافية لمنظومة التنصير (المنصّرين، ووسائل التنصير، والمتنصّرين)، من خلال ملف العدد الذي يحمل عنوان «التنصير في إفريقيا بين المدّ والجزر».

ويتناول الملف بالرصد والتحليل أنشطة المنظمات التنصيرية واستغلالها للمؤسّسات التعليمية والصحية في الدعوة لعقيدتها، مع سرد لنماذج عملية في كلٍّ من إريتريا وجنوب السودان، كما يتحدّث عن المساعدات التي يقدّمها الفاتيكان للنشاط التنصيري، علاوة على السرد التاريخي لحياة أحد مؤسّسي التنصير في إفريقيا، ويسعى الملف كذلك لبيان دور المنظمات والهيئات الخيرية الإسلامية في مواجهة التنصير، وأثر سوء سلوك المنصّرين وفاعلية المسلمين في القضاء على حلم تنصير القارة السمراء، ويقدّم الملف كذلك قراءة لمستقبل التنصير في إفريقيا في ضوء تلك المتغيرات الجارية على الساحة.

(١) نوال عبد العزيز راضي: الإسلام والمسلمون في وسط إفريقيا، ص ١٦.





مظاهر الحضارة الإسلامية في الممالك الإفريقية

د. الفاتح الشيخ يوسف (*)

ببزوغ فجر الإســلام في مكة المكرمــة، ولما ضُيق على جماعة الإسلام الأولى، كانت الهجرة إلى الحبشــة، وبفتح مصر وصل تيار الإســلام إلى شمال القارة الإفريقية وغربها، وإلى بلاد النوبة في السودان، ثم انتشر الإسلام في شرق القارة، كما انتشر في مناطق جنوب الصحراء الكبرى.

وبانتشار الإســلام في إفريقيا انتشرت الحضارة والثقافة الإسلامية في غربي القارة وساحلها الشرقي، ونشــأت ممالك عدة، وبانتشــار الاســلام وحضارته أصبحت اللغة العربية فــي مقدمة اللغات في إفريقيا، واتخذت أهم اللغات الإفريقية الحرف العربي حرفاً لها كاللغة الســواحيلية، وكانت اللغة العربية من بين اللغات التي كُتب بها ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية.

محاور البحث:

يشتمل هذا البحث على مقدمة عن مساحة القارة وســكانها من المســلمين، والعوامل التي ساعدت على انتشار الإســلام، والطرق التي سلكها الإسلام للدخول إلى قارة إفريقيا، وكيف انتشــر في شرق قارة إفريقيا وغربها، والتعريف بالممالك الإســلامية فيها، مع تبيان ممالــك الطراز الإســلامي، كما احتــوى البحث على أبرز الســمات والمظاهر الحضارية الناجمة من دخول الإسلام إلى إفريقيا، مشتملةً على الجوانب الاقتصادية والثقافية والعلمية والعمرانية، واهتمت الورقة بضرورة إيــلاء اهتمام خاص لهذه المنطقة في مجالات مختلفة للحفاظ على الإسلام وحضارته متقداً فيها.

مساحة القارة وسكانها من المسلمين:

تبلغ مساحة القارة ١١,٧٠٠,٠٠٠ مليون ميل مربع، وتعادل ٢٢,٣٪ من مساحة اليابسة[١]، ويشكّل المسلمون حوالي ٥٠٪ من سكان القارة الإفريقية[٢]، البالغ عددهم ١،٠٢٢،٢٣٤،٠٠٠ مليــار نســمة، أي أنهم حوالي ٤٠٠ مليون نسمة[٣] على وجه التقريب.

وتلتقي إفريقيا بشبه الجزيرة العربية بحكم الجوار، ولا يفصل بينهمــا إلا حاجز مائي، وهو البحر الأحمر، وكان عامــل وصل بين القارة الإفريقية وشــبه جزيرة العــرب مهد الإســلام، وكان المحيــط الهندي مجالاً لنشاط العرب منذ القدم.

العوامل التي ساعدت على انتشار الإسلام:

لا بد هنــا أن نوضح العوامل التي ســاعدت على انتشــار الإســلام، والطرق التي ســلكها الإسلام في انتشاره في القارة الإفريقية.

وقد ارتبط انتشــار الإسلام بأربعة عوامل أساسية في إفريقيا[٤]:

الأول: طبيعة الشــعوب التي نشرت الإسلام: وهي شعوب رعوية بدوية، لم تكن على خبرة بركوب البحر في بدء أمرها، بل كانوا قبائل تســتخدم الإبل والخيل، ولا

(*) أستاذ مشارك جامعة الجزيرة - السودان.

(١) محمد عبد الغني سعودي: إفريقية.. دراسة في شخصية القارة وشخصية الإقليم، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٦م، ص ٧٣.

(٢) هناك تباين شديد في تحديد نسبة المسلمين في إفريقيا نظراً لعدم وجود إحصائيات دقيقة وحديثة، وغالباً النسبة تتراوح ما بين ٥٠ - ٥٥ %، (مجلة قراءات إفريقية).

(٣) الشبكة العنكبوتية: الموسوعة الحرة ويكيبيديا.

(٤) إسماعيل أحمد باغي ومحمود شاكر: تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، ج ٢، ص ٣.

تتقدم إلا في المناطق المكشوفة، ويفسّر ذلك خطاب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى عمرو بن العاص، حينما أراد عمرو بن العاص فتح مصر، فطلب منه عمر رضي الله عنه وصف البحر، فلما وصفه له كتب إليه الخليفة الراشد عمر بن الخطاب قائلاً: «والله! لا أحمل عليه مسلماً»، وهو ما يوضح عدم درايتهم بركوب البحر، وخوفهم من أن يحول بينهم وبين مدّهم بالمؤن والجيوش إذا لزم الأمر.

الثاني: طبيعة الأرض: وهي الأرض التي تحيط بالصحراء الكبرى شمالاً في المنطقة الممتدة من حدود مصر الغربية وحتى المحيط الأطلسي، وعبر وادي النيل حتى حدود النوبة، كما تشمل النطاق المحيط بالصحراء من الجنوب إلى مصبّ نهر السنغال حتى السودان[1].

شهدت الممالك الإفريقية نهضة علمية، فكانت المدن مليئة بالعلماء والفقهاء والأئمة، وكانوا يتمتعون بالاحترام، ويمنحون الرواتب السخية

الثالث: طبيعة الإسلام: فإن الإسلام هو دين الفطرة، سهل التناول، لا لبس فيه ولا غموض، يتسم بالبساطة؛ لذا فقد تقبّله الأفارقة، كما أن فكرة التوحيد لم تكن غريبة على الأفارقة الوثنيين؛ إذ كانوا في وثنيتهم يعتقدون بوجود إله أعظم خالق للكون.

الرابع: طبيعة الدعوة الإسلامية: كان الوثني الإفريقي حرّاً في أن يختار دين الإسلام أو يرفضه دون إكراه، فشعر الأفارقة بالأخوّة مع الدعاة المسلمين، وتقبّلوا الإسلام وتحمّسوا له، وكانوا ينظرون إلى المسيحية بوصفها دين الأوروبيين البيض، وقد أصابها الضعف في تلك الفترة.

وكان الطابع الأساسي لنشر الدعوة هو السلم والإقناع؛ مما جعل الأفارقة يُقبلون عليها، لهذا نشط الدعاة والتجار في نشر الإسلام، والتفوا حول الملوك، وحبّبوا إليهم دين الإسلام، وشرحوا لهم أحكامه[2].

الطرق التي سلكها الإسلام في إفريقيا:

نفذ الإسلام إلى قارة إفريقيا بطرق يمكن حصرها في الآتي:

١ - طريق شمال إفريقيا: مصر، برقة، طرابلس، تونس، المغرب الأوسط، ويشمل الجزائر وجزءاً من مراكش، وبلاد السوس الأقصى إلى مصبّ نهر السنغال، ويتبع هذا الطريق طريق بحري نشأ بعد نمو البحرية الإسلامية من ثغور الشام ومصر إلى المغرب الأقصى.

٢ - طريق صحراوي: ويبدأ من واحات مصر الغربية ماراً بجنوب بلاد المغرب حتى غربي القارة الإفريقية.

٣ - طريق القوافل: ويبدأ من بلاد المغرب الأقصى إلى شمال السودان، مروراً بجنوب تونس وبلاد برنو غربي بحيرة تشاد، ومن جنوبي الجزائر إلى بلاد الهوسا شمالي نيجيريا، ومن جنوبي مراكش إلى مصبّ السنغال ومنحنى نهر النيجر.

٤ - طريق الصحراء الشرقية ووادي النيل إلى بلاد النوبة وشمال السودان.

٥ - من جنوب بلاد العرب إلى ساحل إفريقيا الشرقية[3].

وقد انتشر الإسلام في القارة فيما بعد، فاخترق نطاق الغابات في غربها، وعلى طول الساحل الشرقي، ومن المهاجرين إلى الكنغو، ومن الشرق إلى جنوب

(١) حسن إبراهيم حسن: انتشار الإسلام في القارة الإفريقية...، الطبعة الثانية - مكتب النهضة المصرية، ١٩٨٤م، ص ١٠.

(٢) محمد الأمين آية البقاري: نشأة الممالك الدويلات، الشبكة العنكبوتية.

(٣) حسن إبراهيم حسن: انتشار الإسلام في القارة الإفريقية، مرجع سبق ذكره، ص ٣٦.



السـودان وهضبة البحيرات وقلب الهضبة الحبشـية، ومن السـاحل الشرقي إلى المناطق الداخلية إلى كينيا وتنجانيقـا، ثم إلى جنوب إفريقيـا مع المهاجرين، من الملايو وسكان شبه القارة الهندية.

وقد انتشر الإسـلام في القارة الإفريقية بوسائل عدة، نوجزها في الآتي:

١ – التجارة وحسن التعامل: ويبدو ذلك واضحاً في أن حركة الإسلام ظلت لأكثر من عشرة قرون محصورة في الساحل، ولم توغل إلى ما وراءه إلا في القرن التاسع عشـر، حتى حينما بدأت انتشـارها هناك فإنها كانت محكومـة إلى حدٍّ كبير بطرق التجارة وعلاقات التجار، ولم تتغيـر تلك القاعدة إلا في ظل الاسـتعمار حينما بدأت عناصر جديدة تمارس دورها في انتشار الإسلام وترسيخه.

٢– الهجرات: فقد وفد المهاجرون من المسـلمين العرب إلى سـواحل شـرق إفريقيا منـذ القرن الأول الهجري، ثم هجرتهم بعد ذلك.

٣– نشأة المدن وقيام الممالك.

٤ – انتشار التعليم وجهود العلماء.

٥ – القبائـل الإفريقيـة التي أسـلمت: من ذلك السـيجيجو الذين يسـكنون منطقة فانجا شـيموني على الحـدود بين كينيا وتنزانيا، فقـد اعتنقوا جميعاً الإسـلام بنهاية عام ١٨٥٤م، نتيجة لعلاقتهم بالفيمبا VUMBA السـواحيليين من سـكان جزيرة واسون WASIN ، ذلك أن الفيمبا كانوا قد اتخذوا لهم مزارع في أرض السـيجيجو، ثم بدأوا يستقرون في وسطهم، ويتزوجـون منهم، مما أدى بهم لاعتناق الإسـلام وبناء مسـاجدهم الخاصة في قراهم، ولم يكتف السيجيجو بذلك بل حملوا مشعل الدعوة لجيرانهم من الماكجندا جنوب ديجو في تانجا (SPERLING ١٩٨٨م).

تلـك العلاقـة نفسـها حدثت بيـن سـكان تانجا السـواحيليين، وأهل ديجو جنوب ممبسـا الذين أقاموا مزارع بينهم وتزاوجوا معهم، أدى ذلك لنشأة علاقة متينة، ترجمت بنهاية ١٨٧٠م باعتناق الكثير من الديجو للإسلام.

هذه الصورة نفسها نجدها تتكرر في منطقة ساحل المريمـا المواجه لزنجبار، فهنـاك الكثير من الدلائل التي تشير لاستقرار السـواحيلية المسلمين من سكان الساحل وسط جماعات الأفارقة من الزرامو والبوندي والديجو، والتصاهر معهم من خلال العلاقات التجارية والزراعيـة؛ مما سـاعد علـى تأثر تلـك الجماعات بالإسلام.

٦– الفتح: وكان الإذن بالقتال لردّ العدوان والدفاع عن النفس، قال تعالى: ﴿وَقَاتِلُواْ فِي سَـبِيلِ اللّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلاَ تَعْتَدُواْ إِنَّ اللّهَ لاَ يُحِبِّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [البقرة : ١٩٠]، وقوله تعالى: ﴿... فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُواْ عَلَيْـهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ وَاتَّقُواْ اللّهَ وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة : ١٩٤].

٧– الطـرق الصوفية، والتجار من المسـلمين: فقد انتشـرت في القارة كثير من الطرق الصوفية، أبرزها التيجّانية والقادرية والسنوسـية، وكان منهج التصوف والتجار مبنياً على التسـامح، واسـتخدام وسـائل الترغيب بتأسـيس المسـاجد والمدارس وحسـن المعاملة، ومصاهرة سـكان البلاد وتعليم مبادئ الدين الإسلامي.

> **تركت اللغة العربية أثرها في اللغات المحلية، ويظهر ذلك جلياً في لغات الهوسا والسواحلية والأمهرية، ولا يزال الحرف العربي يُستخدم في هذه اللغات**

نشأة الممالك الإسلامية في إفريقيا:

شهدت فترة القرون الوسطى من القرن الثامن إلى القرن السادس عشـر الميلادي قيام ممالك إسلامية، سـيطرت لفترة مـن الزمان على مناطـق إفريقيا في شـرق القارة وفي وسطها وفي غربها، وقد تمكّنت هذه

الممالك من نشر الإســلام ونقل الحضارة الإسلامية، وأدّت دوراً بــارزاً فــي تاريــخ المنطقــة الاقتصادي والاجتماعي والسياســي، حتى إن العصور الوسطى في إفريقيا أضحت عصوراً ذهبيــة على عكس الحال في أوروبا التي كانت فيها عصوراً مظلمة.

وبالنظر لتاريخ هذه الممالك يظهر جلياً أثر العرب والمســلمين في نقل الحضارة الإسلامية، ونشر القيم الإســلامية والتعليم والتقاليد الإنســانية المنطلقة من التصور الاسلامي للحياة، وهو أمر له أثره الواضح في نشأة هذه الممالك.

أولاً: الممالك الإسلامية في غرب إفريقيا:

انتشــر الإســلام في غرب إفريقيا عبر الصحراء الجنوبية حتى ساحل إفريقيا الغربي عن طريق التجارة، وكانت غانا أقدم هذه الممالك.

مملكة غانا:

أول ممالــك غــرب إفريقيا وأقدمهــا، وقد دخل الإسلام مملكة غانا في أواخر النصف الأول من القرن الأول الهجري، وفي عام ٦٠ هجرية / ٥٦٩م تم بناء اثني عشــر مســجداً في مدينة كوبي صالح عاصمة مملكة غانا في الجزء الذي يســكنه المســلمون في المدينة، وكان بالمدينة فقهاء وأئمة وعلماء وحملة علم، وربطت بين غانا في القرن الحادي عشــر الميلادي ودولة بني العباس صلات.

أســلم أهل غانا أول الفتح الاســلامي، فأســلم ملكها الســونانكي (تلوتان أوبولاتان) ابن تكلان حوالي ســنة ٢٢٢هـ / ٨٣٦م، وحارب جيرانه الوثنيين، وأسلم ملــك غانا تنكامين عندما فتح أمير المرابطين أبو بكر بن عمر اللمتوني وابنــه الأمير أبو يحيى عاصمة غانا ٤٦٩هــ / ١٠٧٦م، وأصبحت غانا مســلمة منذ ذلك الوقت حكومة وشــعباً[١]، وفي هذا التاريخ سقطت غانا على يد عبد الله بن أبي بكر ابن زعيم المرابطين.

مملكة صوصو:

أقامها الفولانيــون الذين هاجروا من بلاد التكرور فــي كانياجا، وعُرفــت بإمبراطوريــة صوصو، وتغلب عليهم الماندنجو، واستولوا على هذه البلاد، وباستيلاء الماندنجــو على صوصو عاد أهلها إلــى بلاد التكرور وأسسوا فيها أسرة حاكمة حتى ١٣٥٠م.

مملكة مالي:

تُعرف عنــد العامة ببلاد التكــرور، تقع بين برنو شرقاً والمحيط الأطلســي غرباً وجبال البربر شمالاً، وتُعد أعظم ممالك الســودان الإسلامية، بلغت المملكة أقصى اتساعها في عهد منسي موسى بن أبى بكر الذي حكم ٧١٢ - ٧٣٨ هجرية.

ومالي من أغنى ممالك الســودان الغربي وأقواها، وازدهارهــا كان يمثّل أعظم فتــرات التاريخ الإفريقي تطوّراً وتقدّماً، وحكامها لهم دور مهم في نشر الإسلام في غرب إفريقيا، واشــتهرت باســم مملكة مالي، كما عُرفت بمملكــة الماندنجو، وتارة أخرى ببلاد أو مملكة التكرور[٢].

والماندنجو مؤسّســو مملكة مالي من أكثر شعوب إفريقيا تحمّساً للإســلام، وقد اشتهر أن كنكن موسى أشهر ملوك مالي كان يبنى مسجداً في كلّ مكان تدركه فيــه الجمعة، وقد اقترن اتســاع المملكة بالدعوة إلى الإسلام.

مملكة (سنغاي) صنغاي:

تقع في المناطق الواقعة بين حوض نهر الســنغال والنيجــر، ومن أعظــم الممالك التي نشــأت في هذه المنطقة استجابة للمؤثرات الثقافية الإسلامية.

ازدهــرت علاقاتها التجارية مع غانا وتونس وبرقة ومصر، من أشــهر ملوكها: أســكيا محمــد الذي نظّم شؤون المملكة الإدارية، ونظّم الجيش، ونهض بالشؤون الدينيــة، ووحّد إقليم غــرب إفريقيا تحت حكم واحد،

(١) نشأة الممالك والدويلات الإسلامية في إفريقيا.. ممالك وسلطنات الطراز الاسلامى في شرق إفريقيا، الشبكة العنكبوتية.

(٢) حسن ابراهيم حسن: مرجع سبق ذكره، ص ١٠٨، محمد الأمين آية البقاري، مرجع سبق ذكره، ص ٦.



ووسع من رقعة المملكة، وامتاز بحسن الإدارة، ومعاونة التجار والعلماء.

أقام في العاصمة إدارة حديثة، شملت العدل والداخلية والزراعة والغابات والمالية، كما أنشأ وزارة لشؤون البيض في شمال إفريقيا.

اشتهرت تمبكتو بوصفها مركزاً حضارياً وعلمياً وفكرياً، وهي أعظم مدن المملكة، وكانت العلوم الدينية تُدرس في جامعاتها، وزارها أساتذة من قدامس والقاهرة[1]، ومن المدن العلمية كذلك غاو وجني.

مملكة كانم:

نشأت في السودان الأوسط، عرفت بمملكة البرنو، تقع إلى الشرق من بحيرة تشاد، توسّعت حتى سيطرت على جميع الأراضي الواقعة إلى الغرب والشمال من بحيرة تشاد - ملتقى للطرق التجارية المارة عبر غرب إفريقيا -، نشأت في القرن الثامن الميلادي، واتّسعت خلال القرنين التاسع والعاشر بفضل انتشار الإسلام، العاصمة مدينة (أنجمي) شمال شرق بحيرة تشاد، وقد شيّدها أحفاد الملك سيف بن ذي يزن، وهي أول عاصمة شُيدت بعد انتشار الإسلام.

وقد عمرت الدولة فترة طويلة من الزمان تحت اسم كانم حينما كانت شرق البحيرة، ومملكة برنو حينما انتقلت إلى غرب البحيرة، وقيل سلاطين الدنيا أربع: (بغداد - مصر - مالي - برنو).

مملكة باقرمي:

نشأت في القرن الخامس عشر الميلادي في منطقة تشاد، على الضفة الغربية لنهر شاري جنوب بحيرة تشاد، العاصمة ماسينيا، قامت بدور مهم في نشر الإسلام والحضارة الإسلامية، أشهر ملوكها عبد الله مالو الذي أقام شعائر الدين، وأصلح نظام الحكم، وطبق الشريعة الإسلامية.

وقد شهدت العاصمة ماسينيا حضوراً علمياً، أمّه العلماء وطلاب العلم، وأضحت معلماً من المعالم الحضارية الإسلامية في وسط إفريقيا.

بظهور الإسلام في القرن السابع الميلادي أخذت الصلات مع ساحل شرق إفريقيا طابعاً يختلف عن فترة ما قبل الإسلام

مملكة وداي:

تقع شمال شرق مملكة باقرمي، تأسّست على يد السلطان عبدالكريم بن جامع ١٨٣٥هجرية، وتعاقب أبناؤه على حكمها، حتى مجيء الاستعمار الفرنسي الذي استولى عليها في عام ١٩٠٩م.

سكانها من العرب والمايا، التاما، الداجو، المساليت، الميمي، القرعان، الموبي والمسمجة، ويتحدثون عدة لغات، وتُعد العربية هي اللغة المشتركة للتفاهم بين السكان، وقامت المملكة بنشر الإسلام واللغة العربية.

مملكة الهوسا:

تقع بين برنو وسنغاي في حوض النيجر الأعلى، والهوسا تكوّنت من مزيج قبلي تكوّن عبر القرون من أصول مختلفة، وكان يُعتقد بأنهم جنس قائم بذاته، إلا أنه اتضح بأنه اصطلاح لغوي يُطلق على جميع الشعوب التي تتكلم بهذه اللغة، وليس هنالك جنس يمكن أن يُسمّى بجنس الهوسا، وينتشرون في كلّ من صُكتو، كانم، زاريا وباوتشي[2]، يحترفون التجارة، وتقع مناطقهم على مراكز التجارة الرئيسة مع شمال إفريقيا، ولغة الهوسا هي لغة التجارة.

دخل الإسلام إلى بلاد الهوسا إلى مدينة كانو في

(١) محمد أمين آية البقاري: مرجع سبق ذكره، ص ٦، ونشأة الممالك والدويلات الإسلامية في إفريقيا.. ممالك وسلطنات الطراز الإسلامي في شرق إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص ١.

(٢) حسن إبراهيم حسن: انتشار الإسلام في القارة الإفريقية، مكتبة النهضة المصرية، طبعة ثالثة ١٩٨٤م، ص ١١٦.

القرن الرابع عشـــر، وانتشر بفضل جهاد الفولاني عام ١٨٠٤م تحت قيادة الشيخ عثمان دان فوديو[١].

ثانياً: الممالك الإسلامية في شرق إفريقيا:

ارتبطت شـــرق إفريقيا ارتباطاً وثيقاً ببلاد العرب، وأقدم اتصال عرفته شـــرق إفريقيـــا ببلاد العرب كان اتصال شعبي وادي الرافدين في عهد سيرجون الأكادي الذي حكم العراق في عام ١٧٠٩ ق. م[٢].

كما وفد السبئيون، وهم عرب جنوب شبه الجزيرة العربية إلى الســـاحل الشرقي لإفريقيا بغرض التجارة، واختلطوا بأهل الساحل، وتصاهروا معهم، في منتصف الألف التي ســـبقت ميلاد المســـيح عليه السلام، وبدأ الطابع العربي يظهر على الساحل[٣].

وبظهور الإسلام في القرن السابع الميلادي أخذت الصلات مع ساحل شرق إفريقيا طابعاً يختلف عن فترة ما قبل الإســـلام؛ إذ إن العرب المسلمين سيطروا على الساحل، وبســـطوا نفوذهم، وشـــيّدوا مدناً على طول الســـاحل بالرغم من عدم وجود وحدة سياســـية تجمع كل هذه المدن.

وقد كان لوجودهم الأثر الواضح، فهم الذين أخذوا بأيدي السكان الأصليين في مسالك الحضارة، وأضفوا على حياتهم طابعاً ثقافياً واجتماعياً وإســـلامياً، وظهر في المنطقة مجتمع جديد نتيجة لامتزاج الدماء العربية بالدم الإفريقي، وعُرف المجتمع بالمجتمع السواحلي، وتفرد بمميزاته الثقافية.

ومن أبـــرز مظاهر ذلـــك المواءمة بين الإســـلام والتقاليد المحلية بما لا يتعارض مع تعاليم الإســـلام، كمـــا ازدهرت التجارة في مدن الســـاحل، وعمّ الرخاء، وارتفعت مســـتويات الحياة، وانتشـــر الإســـلام واللغة العربية.

وشرق إفريقيا حالياً تشمل دول إثيوبيا والصومال وكينيـــا ويوغندا وتنزانيا وروانـــدا وبورندي، ونعني هنا بســـاحل شـــرق إفريقيا المطل على المحيط الهندي، وبخاصة المنطقة الممتدة من مقديشو في الشمال إلى ســـفالة في الجنوب، ومنطقة الساحل هي التي أوصلت الحضارة الإســـلامية والروابـــط التجارية الثقافية إلى داخل الهضبة في شرق إفريقيا.

وقد شـــهدت المنطقة هجرات وتحولات سكانية، وأبرز مـــن هاجروا إليها أهل عمـــان وأهل حضرموت الذين اســـتوطنوا بعض الجزر والمناطق الساحلية في هجـــرات صغيرة، فطبعت المنطقـــة بلغتها ودينها كما اختلطـــوا بالســـكان المحليين، ثم توالـــت هجرات من الإحســـاء والبحرين وعمان وحضرموت واليمن بشكل أوسع بهدف الاستيطان الدائم[٤].

ثم كان الســـاحل الشـــرقي لإفريقيا ملاذاً للفارّين إليه من شبه الجزيرة العربية في القرون الأولى لانتشار الدعوة الإســـلامية، فكانت الهجرة الأولى إلى الحبشة، وذلـــك حينما قال صلـــى الله عليه وســـلم لأصحابه: «تفرقـــوا في الأرض؛ فإن الله ســـيجمعكم»، قالوا: إلى أين نذهب؟ قال: «ها هنا» وأشـــار بيده الشـــريفة إلى أرض الحبشـــة، «فإن بها ملكاً لا يُظلم عنده أحد، وهي أرض صدق، حتى يجعل الله فرجاً مما أنتم فيه»، فخرج عند ذلك المســـلمون من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وســـلم إلى أرض الحبشـــة، فكانت أول هجرة في الإسلام[٥].

ثم في عصور إســـلامية لاحقة فـــي عهد الخليفة الأموي عبد الملك بن مـــروان ٦٥ - ٨٦ هجرية جاءت

(١) حسن عابدين - السر العراقي: معالم التاريخ الإفريقي، مؤسسة التربية للطباعة والنشر، ط ١٠ - ١٩٩١م، ص ٤١، عثمان دان فوديو: مصلح ديني ومحارب، تأثر بمبادئ المصلح الشيخ محمد بن عبد الوهاب، عُرف بالورع والتقوى، ووحّد الجماعات المتناحرة في منطقة الهوسا.

(٢) محمد حسن الزيدي: هجرة العرب المسلمين إلى شرق إفريقيا، مجلة المؤرخ العربي، العدد ٢٣ لعام ١٩٨٣م، ص ٩٦.

(٣) محمود محمد الحويري: ساحل شرق إفريقية في فجر الإسلام حتى الغزو البرتغالي، مطبعة القاهرة الجديد ١٩٨٦م، ص ٣.

(٤) محمد حسين الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٤.

(٥) ابن هشام: السيرة النبوية، دار الكتاب العربي ببيروت - لبنان، ١٩٨٩م، ص ٣٤٩.



هجرات عربية فراراً من التنكيل والبطش السياسي في دولة بني أمية إلى شرق إفريقيا، ودعموا جهود تأسيس المدن الإسلامية بعد أن انضموا لمن سبقهم.

وفي الفترة من ٧٥ – ٨٥ هجرية كانت أبرز الهجرات السياسية المكوّنة من سليمان وسعيد أبناء عباد بن الجلندة من قبيلة الأزد العمانية، والتي كانت تحكم عمان في فترة بني أمية، وقد كانوا يؤيدون عبد الله بن الزبير في ثورته في خلافة عبد الملك بن مروان، وكان عبد الملك بن مروان قد وجّه إليهم الحجاج بن يوسف الثقفي ٧٥هـ / ٦٩٤م، فكان ملاذهم منه ساحل إفريقيا الشرقي.

ثم كانت هجرات الزيدية من اليمن في ٧٥٧م، فانتشروا في ساحل بنادر، وتوغلوا في الداخل، واتسع ملكهم حتى ضم مدينة مقديشو، وهي مدينة أسّسها العرب المسلمون[١].

وباستقرار هذه الجماعات في شرق إفريقيا ظهرت إرهاصات قيام الممالك الإسلامية في شرق إفريقية؛ إذ تحوّلت الإقامة إلى نظام اجتماعي وسياسي يدير شؤونهم الداخلية، ويحدّد العلاقات الخارجية مع من حولهم، فتطوّرت التجمعات إلى قيادة مركزية، فبدأت الممالك والسلطنات، ومنها:

إمارة شوا:

كانت إمارة شوا في أرض الحبشة في القرن الأول الهجري، وهو ما يُشير إلى انتشار الإسلام، وهي أقدم مملكة نشأت ببلاد الحبشة ٨٨٦ – ١٢٨٩م، أنشأها المهاجرون من بني مخزوم في مرتفعات الحبشة، في موقع أديس الحالية، فتكوّنت المراكز والمعاهد والجامعات والمساجد ومدارس تحفيظ القرآن، وتأسّست مدن وحضارات.

وقد عملوا بالتجارة، وأثروا ثراءً عظيماً، وحكمت حوالي أربعة قرون من الزمان، واستمرت حتى سقطت بسبب التناحر الداخلي والتنازع الخارجي مع السلطنات المجاورة،

(١) محمد حسين الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص ٧.

إمارة لامو:

وقد نشأت ممالك وسلطنات قديمة، أبرزها إمارة لامو التي أنشأها أزد عمان بزعامة سعيد وسليمان بن عباد بن الجلندة ٦٨٤م، وهي من أقدم الإمارات ظهوراً في المنطقة[٢].

إمارة باتا:

ثم كانت إمارة باتا، وأسّس المسلمون عدة مدن ساحلية، هي مالندي – زنجبار – ممبسا – لامو- كلوة – باتا، وقد أدت الأسرة النبهانية دوراً بارزاً في تاريخ الإسلام في شرق إفريقيا بتأسيس هذه الإمارة.

مملكة مقديشو:

ومن الممالك كذلك مملكة مقديشو ٩٠٨م التي أسّسها أفراد من قبيلة بني الحارث، وقد ساد مقديشو الرخاء، واتسع فيها العمران[٣].

سلطنة كلوة:

كما أنشئت سلطنة كلوة ٩٧٥ – ١٤٩٩م، وقد أسّسها الشيرازيون بقيادة علي بن الحسن الشيرازي، وعاصمتها كلوة، وكانت مركزاً عظيماً لنشر الإسلام والثقافة الإسلامية.

وقد بسطت كلوة سيطرتها على مناجم الذهب والحديد في روديسيا الحالية، وأخضعت لنفوذها جزر بمبا وزنجبار، وامتد نفوذها إلى جزر القمر، واعترف بسلطانها من قِبل سلاطين المدن والسلطنات الممتدة من مقديشو شمالاً إلى سفالة وموزمبيق جنوباً، وهي الأعظم مقاماً ورفعة[٤]، وهي مدينة ساحلية عظيمة العمارة، ومن أشهر مدن الساحل، وعمارتها متقنة، وكلها من الخشب، ويُذكر أنه كان بها ثلاثمائة وستون مسجداً.

(٢) عوض الكريم إبراهيم نور الدين: أبحاث الندوة العالمية عن التعليم الإسلامي، جامعة الملك فيصل – أنجمينا ١٤٢٥هـ.

(٣) العمري: ممالك الأمصار، ج ٢، الشبكة العنكبوتية، ونشأة الممالك في شرق إفريقية، مرجع سبق ذكره، ص ٣.

(٤) محمود محمد الحويري، مرجع سبق ذكره، ص ١١٨ – ١٢٢.

ممالك الطراز الإسلامي:

هذا، وقد نشـــأت بعد ذلك سلطنات عُرفت باسم «ممالك الطراز الإسلامي» في منطقة القرن الإفريقي، وقد عُرفت بـ «بلاد الزيلع»، وهـــي البلاد المقابلة لبر اليمن على أعالي بحر القلـــزم والمحيط الهندي، وقد عُرفت باســـم «ممالك الطراز» لأنها على جانبي البحر كالطراز له.

ومن دول الطراز التي اشـــتهرت سبع ممالك، وهي مملكـــة ايفات أو أوفات جبـــرت، ومملكة هدية، مملكة داراو، مملكة بالي، مملكة اربيني، مملكة شرخا، مملكة دارة.

ايفات جبرت:

كانـــت «ايفات جبرت» أكبر وأقـــوى هذه الممالك (ممالـــك الطـــراز)، ويُنســـب إليها عبـــد الرحمن بن حســـن الجبرتي، الذي ولد في مصـــر في حي الأزهر بالصنادقيـــة، ودرس فيه على يد والده وعلى مشـــايخ الأزهر، وهـــو المؤرّخ المعـــروف، وأشـــهر كتبه كتابه (عجائب الآثار في التراجـــم والأخبار)، وكتاب (مظهر التقديس بزوال دولة الفرنســـيس)، وكانت تمثّل مركزاً للتجارة ومنارة للعلم.

وممن اشـــتهر من ملكوها الإمـــام أحمد إبراهيم قران، وتعني الأعســـر، وقد ضـــمّ إليه معظم الدويلات الصغيرة، وضمّت جماعات من التغراي والأمهرة وقبائل الحبشة والصومال.

وأصل الجبرت من المهاجرين العرب الذين دخلوا من الجزيرة العربية إلى بلاد الحبشة في فترة الخلاف السياسي في الدولة الإسلامية، وقد نسبهم البعض إلى بني خزيمة، بينما يرى آخرون أنهم ينتمون إلى عقيل بن أبي طالب، وتذهب رواية أخرى إلى نسبتهم إلى عثمان بن عفان رضي الله عنـــه[1]، والقول الفصل أنهم عرب ينتمون إلى القبائل القرشية.

اشـــتهروا بالتمســـك بالدين، ومذهبهـــم الغالب المذهب الشافعي، وعُرفوا بالتقوى والأمانة في العبادة.

وقـــد انتهت الدولة باستشـــهاد الإمـــام أحمد بن إبراهيم قران في معركة مع الحبشة النصرانية بمعاونة الأوروبيين.

حافظت هذه الممالك على النظام المالي الذي سار وفق النظم الإسلامية المستمدة من تعاليم القرآن الكريم، مثل الزكاة

وينتشـــر الجبرت في معظم مـــدن إثيوبيا وقراها، وقـــد عمل النصارى على تشـــتيتهم في مناطق مختلفة وتغيير أسمائهم وفقاً للمناطق التي يستقرون فيها بدلاً من اســـم الجبرت، وينتشـــرون الآن في كلٍّ من إريتريا والصومال والســـودان الذي اختلطوا فيه ببعض القبائل كالجعليين في بعض بطونهم.

كما ينتشرون في اليمن والمملكة العربية السعودية بيـــن مكة والمدينـــة، وفي منطقـــة وادي قديد ووادي قليص، ويوجدون فـــي مصر والشـــام والعراق، وممن اشـــتهر منهم عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، واشتهر في العصر الحديث الشـــيخ عبد المجيد الجبرتي إمام الحرم النبوي الشـــريف وقاضي مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم وعضو هيئة التمييز[2].

وقد تحدّث المؤرخون، كالعمري والقلقشندي، عن دول الطراز الإســـلامى من حيث الموقـــع والجغرافيا والمساحة والقوة العسكرية.

ومما هو جدير بالذكر هنا؛ أنه بالنظر في نشـــأة ممالك الطراز الاســـلامي، وما شـــهدته منطقة القرن الإفريقي بســـبب الهجرات المتبادلة من جزيرة العرب وبـــلاد الأحباش، يبدو لنا الأثر فـــي لغة الجعبيز، وهو

(١) بدرية يوسف عبد الرحمن: مملكة جبرت كبرى ممالك الطراز الإسلامي، ص ٤.

(٢) بدرية يوسف عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ١٠ - ٢٤.



الاســم الذي عُرفت به اللغة الحبشية القديمة، وتنسب إلــى قبيلة Geez ، فقد أصبحــت هذه اللغة هي لغة التخاطب، والأجعزيات قبيلــة عربية هاجرت إلى بلاد الحبشــة، واســتقرت في الجانب الشــمالي الشرقي منها[1].

وقــد تعاظم نفوذ هذه القبيلة في بلاد الحبشــة، وأصبحت لغتهم لغــة الدين والكتابة حتى القرن الثالث عشــر الميلادي، ثم غلبت عليهم اللغــة الأمهرية التي حكمــت منذ ذلك الوقــت، والأمهرية لغــة من اللغات الســامية كلغة الجعيز والتجرينيــة، وقد تأثرت اللغات بعضها ببعــض فيما يُعرف عند علماء اللغة بالاقتراض اللغــوي، كما هو معــروف في اللغة الســواحلية التي احتــوت على كلمات عربية؛ مما يدل على تأثرها باللغة العربية، وتأثرت العربية بلغة الحبشة، وصارت الألفاظ المقترضة جزءاً مــن العربية، وهي ظاهرة معروفة في تطوّر اللغات.

أبرز مظاهر الحضارة الإسلامية في الممالك الإفريقية:

مما ســبق من عــرض؛ يتضح لنا أنــه، وبفضل الإسلام، تحوّلت المنطقة إلى قيم الحضارة الإسلامية، وكان نتاج ذلك حضارة عظيمة في شــرق إفريقيا وفي غربها، وفيما عُرف بممالك الطراز الإسلامي.

ويمكن إبراز معالمها في الآتي:

النظم والإدارة:

لقــد أدت الممالك الإســلامية التي غطت أجزاء واســعة في بلاد غربي إفريقيا وشرقي إفريقيا، كغانا ومالــي وصنغــي وكانم و برنــو وغيرهــا دوراً مهماً، وأسهمت إســهاماً ايجابياً في نقل الفكر الإسلامي إلى داخل إفريقيا، ففي مجال النظم السياســية والإدارية حكم الملوك المظاهر الإســلامية في حياتهم وأنظمة بلادهم، وحمــل البعض لقب الإمام ولقب البعض بلقب أمير المؤمنين، وعملوا بمبدأ الشــورى الوارد في قوله تعالى: ﴿... وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ... ﴾ [الشورى : ٣٨]، من هؤلاء إســكيا محمد ملك صنغاي ١٤٥٣م، وبعض مايات دولة كانم، وكان النظام الســائد في كانم نظاماً ملكيــاً انتخابياً في كلّ الأوقات، وقد كان العلم والكفاية والعدالة أهم شروط الرئاسة عندهم[2].

كما اســتخدم ملوك برنو لقب خليفة، ولقب أمير المؤمنين، وكذلك الحال في الخلافة السكتية.

هــذا، وقد عرفــت ممالك إفريقيا نظــام الوزارة منذ دخول الإســلام إليها، وقد عرف بدولة مالي باسم صندكــي[3]، وكان عمــل الوزراء مقصــوراً على تنفيذ أوامر الخليفة، والإلمام بشــؤون الإدارة والمال وأحوال الولايات.

ومــن المناصــب التــي عرفتها ممالــك إفريقيا الإســلامية الكتابــة والحجابــة، وقد ذكــر العمري والقلقشــندي أن ملك مالي يستعين بطائفة من الكتّاب الذين يلمّون إلماماً تاماً بالقراءة والكتابة[4].

كما حافظت هذه الممالك على النظام المالي الذي سار وفق النظم الإسلامية المستمدة من تعاليم القرآن الكريم، مثل الزكاة والجزية والغنيمة، وكانت تُدفع لبيت المال.

أمــا القضــاء؛ فقد كان مســتقلاً عن الســلطة التنفيذية، ويطبق الشريعة الإسلامية.

وقد عملت هــذه الممالك بنظــام المظالم، وكان خلفاء الدولة الصكتية ينظرون المظالم بأنفســهم، كما كان في أول دولة الإســلام، كما ظهرت ولاية الحســبة (الأمــر بالمعروف والنهي عــن المنكر)، وازدهرت هي الأخرى في خلافة صوكتو للحاجة لهذا المنصب لضبط أمور الدولة في الاجتماع والاقتصاد.

(١) نشأة الممالك والدويلات الإسلامية في إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص ٥.

(٢) السر سيد أحمد العراقي: بلاد غرب إفريقيا عبر التاريخ الدور الحضاري الثقافي، الشبكة العنكبوتية – منتديات سفر التاريخ.

(٣) السر سيد أحمد العراقي، مرجع سبق ذكره.

(٤) السر سيد أحمد العراقي: نظام الحكم في الخلافة الصكتية، جامعة الخرطوم ١٩٨٣م، ص ٤٤.

التعليم:

شهدت الممالك الإفريقية نهضة علمية، فكانت المــدن مليئة بالعلمــاء والفقهاء والأئمــة، وكانوا يتمتعون بالاحترام، ويمنحون الرواتب السخية.

وكان الطلب مشـــتداً على الكتــب، وقد راجت تجــارة الكتب، ويذكــر ابن بطوطة أنــه رأى كتاب (المدهش لابن الجوزي) في إحدى مدن مالي[١].

وقد اشتهرت مدن شتى بالعلم، وبرزت المراكز الثقافية، وأهم مركز ثقافي في تنبكت في مســجد سنكري أو جامعة سنكري.

وقد انتشــرت المــدارس في جميــع المدن، والتعليــم ينصبّ على تعليم القــرآن واللغة العربية، وكانت اللغــة العربية هي لغــة الدواوين الحكومية والمراســلات الدولية والتجارة، وهي اللغة السائدة كما يقول توماس أرنولــد: «غدت اللغة العربية هي لغة التخاطب بين قبائل نصف القارة الإفريقية»[٢].

هذا، وقد تركت اللغة العربية أثرها في اللغات المحلية، ويظهر ذلك جلياً في لغة الهوسا، وفي اللغة الســواحلية، وفي اللغة الأمهرية، ولا يزال الحرف العربي يستخدم في هذه اللغات.

وللممالك الإسلامية في التاريخ القديم اهتمام بالتعليــم، مثل مملكة مالي، صنغاي، ســوكوتو، إذ كان لها دور كبير في نشــر التعليــم، وبدأت أولى تجارب التعليم النظامي، وعلى ســبيل المثال ففي الدولة الإمامية في فوتاتورو بالســنغال بنى الشيخ عبد القادر كُن ٤٠ مسجداً جامعاً، يضمّ كلّ مسجد حلقــات علمية للصغــار والكبار لدراســة القرآن الكريم والعلوم الشرعية واللغوية، وأسّس المدارس القرآنية والحلقــات العلمية في أنحاء البلاد، وفي عهده أسّســت مدينة جولون، وأضحت مدرســتها من أشــهر المدارس في الدولــة المتخصصة في الدراسات الأدبية واللغوية، وأنجبت علماء في اللغة والأدب[٣].

العمارة والمدن:

ظهرت في هــذا المجال مدن عدة أشــهرها مالي وكومبــي صالح، جني، تمبكتــو، وغيرها من المدن، فتم تخطيط المدن، وانتشــر فن الزخرفة في الأبواب والشــبابيك والجــدران، ونظام النقش والحفر، واستخدمت الفسيفســاء والرخام الملوّن، وقصور ومساجد مدينة مكوة تؤكد رقي هذا الفن.

وكانت المــدن التي ظهرت عبــارة عن مراكز حضارية تجاريــة حصينة ومنيعــة، تحميها القوة البرية الضاربة، وتتسع الأســوار والحدائق الغنّاء، والمباني المزينــة بالإطارات والنقوش الخشــبية الزاهية والرســوم المعدنية البارزة، ويحيط بالمدن في بعض الإمارات سور كبير مبني من اللبن، وخندق متسع يجري فيه الماء للدفاع عنها إذا ما تعرضت للخطر، ونموذج ذلك بعض مدن إمارات بلاد الهوسا، وكانت مدينة كلوة على الساحل الشرقي من أحسن المدن وأتقنها عمارة، وقد شهدت ازدهاراً ورخاء في القرن الثاني عشر الميلادي.

كما بنيت المســاجد الكبيرة بالحجارة، كما في كيزيمكازي KIZIMKOZE جنوب جزيرة زنجبار[٤].

كما كانت مملكة مالي تتحكم في مناجم الذهب في مدينة ونقارة، ولذلك فقد كانت واســعة الثراء، وعُــرف ملكها بملك الذهــب[٥]، وهذه نماذج على سبيل المثال لا الحصر.

ومــا أن حل القــرن الحادي عشــر الميلادي حتى نشــأت مدن إسلامية في خريطة ساحل شرق

(١) حسن إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٢.

(٢) حسن إبراهيم حسن، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٣.

(٣) مقال: التعليم والتنمية، افتتاحية مجلة قراءات إفريقية، العدد ١٢ – أبريل – يونيو ٢٠١٢م، ص ٢.

(٤) محمود محمد الحويري: ساحل شرق إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩.

(٥) إبراهيم علي طرخان: دولة مالي الإسلامية دراسات في التاريخ القومي الإفريقي، الهيئة المصرية العامة للكتاب – ١٩٧٣م.

إفريقيا، حملت السمات والطابع الاسلامي، وقضت على التأثيرات الخارجية، فكانت مقديشو وبراوة، قسماتو، بات، لامو، زنجبار، مكوة، موزمبيق، سفالة، وقد كانت المدن التي ذكرت بالجزر لطيفة الهواء معتدلة المناخ، امتازت بالموقع الحصين لوقوعها على البحر، أو قريبة من الساحل كجزيرة زنجبار وميسة وكلوة.

المجتمع:

أما في المجال الاجتماعي؛ فقد انصهر العرب المسلمون مع سكان هذه المناطق، ونتج من ذلك الانصهار مجتمع جديد، وثقافة جديدة، تعتمد في جوهرها على دين الإسلام، وكان نتاج ذلك ظهور طائفة من العلماء في معارف وفنون مختلفة، وأبرز هؤلاء المؤرخ عبد الرحمن الجبرتي ١١٦٨هـ /١٧٥٤م وغيره من العلماء، فضلاً عن بروز مجتمع حضاري تُمارس فيه نظم الحكم، وتُطبق فيه الشورى، وحسن الإدارة.

كما انتشرت اللغة العربية في مساحات واسعة من بلاد القرن الإفريقي والساحل الشرقي، ليس ذلك فحسب، بل أصبحت المدن التي ذكرت مراكز للإشعاع الحضاري والثقافي والفكري، محافظة على ذلك حتى بعد مجيء المستعمر الأوروبي، وعلى روح ومكونات الثقافة الإسلامية، ولا تزال المساجد والمدارس الإسلامية تنتشر في كل البقاع، وهو ما أسّس لقيم من الأخلاق في مجال العادات والتقاليد، وخصوصاً أن الزواج حتى يومنا هذا يتم وفقاً للنظم والتقاليد الإسلامية.

الاقتصاد:

وفي مجال الاقتصاد؛ اشتغل التجار بنقل المحاصيل، فازدهرت تجارة البحر، ونقلت المعادن كالعاج والذهب والمحاصيل وريش النعام، العسل، الجلود، اللؤلؤ، اللبان، الموز والصمغ، فراجت هذه البضائع في بلاد الشام والعراق، وأضحت منسي وزنجبار وكلوة، كالمدن الفينيقية التي اشتهرت في البحر الأبيض المتوسط كصيدا وصور.

وفي المجال الصناعي؛ تم استخراج النحاس والذهب والفضة والحديد، واعتمد أهل الساحل على الذهب والحديد في معاشهم، وكانت سفالة مصدراً للذهب الذي يدخل الدولة الإسلامية، حتى عُرفت (بسفالة الذهب).

وفي مجال الثروة الحيوانية؛ أدخل المسلمون تربية الماشية من إبل وأغنام، وانتشرت تجارة الجلود، وعُرفت المنطقة بتصديره.

الزراعة والحيوان :

ارتقت الزراعة في الممالك الإسلامية الإفريقية، ونموذج دولة مالي ذات الأرض الخصبة يوضح ذلك، فكانت تنتج القطن والقمح والذرة وهو أكثر حبوبهم، ويزرعون الأرز، ولهم حبوب تشبه الخردل، ومن الخضروات اللوبيا والقرع والباذنجان، ومن حيواناتهم الخيل، ومن الطيور الإوز والدجاج والحمام، وقد وفدت إليهم هذه الحاصلات والحيوانات من مصر.

خِتاماً:

بفضل الإسلام تحوّلت هذه المناطق إلى قيم الحضارة الإسلامية، وكان نتاج ذلك حضارة عظيمة في شرقي القارة وغربها وفي ممالك الطراز، فكانت براوة، وهي جزيرة عربية على الساحل الشرقي لإفريقيا، مكاناً لانتشار العلوم العربية والإسلامية.

من ثم فلا بد من العناية بمناطق ساحل إفريقيا الشرقي ومنطقة القرن الإفريقي وغرب إفريقيا، والاهتمام بالدور العلمي والسياسي الذي اتسمت به في نهضتها، بما يخدم التراث والثقافة الإسلامية، ويرسّخ لحفظ جذوة الإسلام وحضارته، ويجذر لها في هذه المناطق.



التنصير في إفريقيا.. بين المد والجزر





التنصير وخريطة إفريقيا العقدية.. !!

حركة التنصير في إفريقيا، حركة قديمة ومتطوّرة في آنٍ واحد، تلبس لكلّ عصر ما يناسبه وفق الظروف والمعطيات، تطوّرها يأتي في تعديل الأهداف، وتوسيع الوسائل، ومراجعتها بين حين وآخر، لتتناسب مع البيئات والانتماءات التي يتوجّه إليها التنصير.

دخلت النصرانية إفريقيا في وقت مبكّر جداً، من خلال ملوك الحبشة الذين اعتنقوها قبل ظهور الإسلام، ومع خروج الإمبراطورية الرومانية من الشمال الإفريقي، وانتشار الإسلام في ربوع القارة السمراء، لم تتمكن النصرانية من التمدّد بشكلٍ كبير خارج مناطق الحبشة وجبال النوبة، بل العكسُ أخذت في الانحسار، ولم يعد في إفريقيا سوى الدين الإسلامي، والوثنية القبلية.

مع مرور الوقت؛ أخذ الإسلام كلّ يوم يكسب أرضاً جديدة على حساب الوثنية القبلية، حتى أصبح الإسلام هو دين معظم الأقاليم الإفريقية (الشمال، والشرق، والغرب، ومناطق كبيرة في الوسط)، وبقي الجنوب فقط هو المنطقة البعيدة عن المؤثّرات الإسلامية، وإن ظلّ امتداد الإسلام في الجنوب مرهوناً بحسب تطوّرات الأحداث عبر عصور متتالية، وكان انتشاره فيه مسألة وقت فقط، لتصبح القارة الإفريقية هي قارة إسلامية خالصة، لكن مع بدايات الكشوف الجغرافية، والتحوّل في ميزان القوى الدولية لكفّة الدول الغربية، بدأت الخريطة الدينية للقارة السمراء تتغيّر بعض الشيء.

«ففي العام ١٤٩١م أعلن ملك الكونغو اعتناقه للنصرانية، ثم مات بعد تنصُّره مباشرة، وخلَفه على العرش ابنه، فعمّدته إحدى الإرساليات التنصيرية باسم «ألفونسو»، وزوّجته واحدة من بناتها، فلما أنجب «ألفونسو» ولداً منحه منصب أسقف عام الكونغو، وأصدر قراراً بتغيير اسم العاصمة من «بانزا كونغوا» Mbanza Congo إلى اسم «ساو سلفادور» إحدى المناطق الشمالية بأنجولا الآن.

وفي عام ١٦١٠م أسّس البرتغاليون أسقفية نصرانية في مدينة لواندا Loanda على ساحل أنجولا الشمالي، لكنّها لم تحرز أدنى نجاح في أداء مهمتها، فأغلقت أبوابها على مَن فيها لعدة سنوات، ثم بيعت بعد ذلك.

وفي العام ١٦٣٠م اعتنق زعيم مومباسا Mombaz (ممبسة) على الساحل الشرقي لكينيا عقيدة النصرانية، لكنه سرعان ما رجع عنها واعتنق دين الإسلام.

في العام ١٦٥١م أعلن مونوموتابا Monomotapa ملك موزمبيق تركه للوثنية واعتناقه للنصرانية، استجابة لدعوة إرساليتين إنجيليتين كانتا قد استقرتا في حوض نهر زامبيزي، إحداهما يسوعية، والأخرى دومينيكانية، أغدقا عليه الأموال، وسارا معه في استخدام الأرواح التي كان يعتقد بها في وثنيته.

وفي العام ١٦٦٥م أتت هجمة تنصيرية بروتستانتية من هولندا إلى سواحل جنوب إفريقيا، فقامت بتدمير جميع المؤسّسات والكنائس والإرساليات التي كان قد أسّسها البرتغاليون من قبل، ثم وضعوا أيديهم على منطقة رأس الرجاء الصالح؛ حيث نزل على أرضها أول قسيس بروتستانتي، لا ينافسه قسيس آخر من أي ملّة

نصرانية أخرى»[1].

وهكذا شهدت إفريقيا بداية النشاطات التنصيرية مع بداية حركة الكشوف الجغرافية، لكن ظلّ تأثير النشاط التنصيري ضعيفاً نظراً لتركّزه في السواحل، حيث تقيم الأساطيل الأوروبية خطوط إمدادها.

وظلّ اعتناق الأفارقة للنصرانية محدوداً للغاية؛ نظراً لاعتناق الكثير منهم للإسلام، والذي وقف كحائط صدٍّ منيع أمام التوغّل النصراني في القارة، حتى القبائل الوثنية رفضت الدخول في النصرانية؛ نظراً لارتباط هذه الديانة في أذهانهم بعمليات الخطف وجرائم تجارة الرقيق، بالإضافة إلى أن الدول الأوروبية لم تعرف غير طريق القهر والاستبداد لإجبار الأفارقة على الدخول في النصرانية، لذلك عندما ضعفت المراكز الأوروبية على السواحل الإفريقية؛ فإن كثيراً من القبائل القريبة من السواحل، والتي تنصّرت، ارتدت وعادت للوثنية من جديد، ليبقى الوجود النصراني محصوراً ومحاصراً في بقع محدودة للغاية.

يقول هوبير ديشان مؤلف كتاب (الديانات في إفريقيا السوداء): «حتى نهاية القرن الثامن عشر كان تعداد النصارى في كلّ أرجاء إفريقيا عشرين ألفاً من البيض، وبضع مئات من العبيد، ومع بداية القرن التاسع عشر لم يكن للنصرانية قدم ثابتة في مكان ما في إفريقيا السوداء، إذا استثنينا نقطاً ضئيلة على الساحل»[2].

ظلّ الإسلام والوثنية القبلية هما الديانتين المهيمنتين على الخريطة الدينية في إفريقيا حتى نهاية القرن الثامن، ولم تتمكن النصرانية من اختراق القارة إلا في بعض البقع المحدودة للغاية، لكن مع بداية احتلال الدول الأوروبية لمناطق واسعة في إفريقيا، وتوغّل هذه الدول إلى قلب إفريقيا، تغيّرت هذه الخريطة بشكل كبير، إذ كان يصاحب، وأحياناً يسبق، الاحتلالَ إرسالياتٌ تنصيرية تمهّد له الطريق، وتمدّه بالمعلومات، وتصبح أداته في توطيد نفوذه في البلدان التي يحتلها، في المقابل يعمل الاحتلال على تهيئة الأجواء لعمل هذه البعثات، وترسيخ أقدامها داخل المجتمعات بكلّ الطرق والوسائل.

وقد اعتمد الاحتلال على وسائل جديدة في التنصير، نحو إنشاء المدارس، وابتعاث الأفارقة إلى الدول الأوروبية، وإنشاء المستشفيات والجمعيات الخيرية، مستغلاً حالات الفاقة والجهل التي كان يعانيها الأفارقة، وفي حال عدم استجابة أبناء المجتمع كان يستخدم وسائل الترهيب والبطش والإقصاء والتهميش لكلّ مَن يقف أمام عمل هذه البعثات والإرساليات، وذلك للضغط على المجتمع الإفريقي لتقبّل ما يدعو إليه المنصِّرون.

وقد آتت هذه السياسات ثمارها، فكان القرن التاسع عشر حقاً هو العصر الذهبي للتنصير في إفريقيا، ولم يبدأ القرن العشرون إلا وقد تغيّرت الخريطة الدينية في إفريقيا؛ إذ أصبح للنصرانية وجودها المحسوس والملموس والمرئي بشتّى مذاهبها ومللها وكنائسها، وإن كان هذا الوجود في أغلبه على حساب الديانة الوثنية القبلية، وقليل منه على حساب الإسلام.

استمرار الاحتلال لعقود طويلة في معظم أنحاء القارة أدّى إلى تغيّرات كبيرة في نمط الحياة والتركيبة الاجتماعية والثقافية والسياسية للمجتمع الإفريقي، فبعد أن كانت السلطة في يد الحكّام التقليديين وزعماء القبائل؛ أصبحت سلطة البلاد في يد نخب متغرّبة، نشأت وتربّت في مدارس الإرساليات، متشرّبة الثقافة الغربية،

(١) انظر: أبو إسلام أحمد عبد الله: تاريخ الوجود التنصيري في إفريقيا.

(٢) انظر: كتاب الديانات في إفريقيا السوداء، هوبير ديشان، ترجمة أحمد صادق حمدي، وانظر: تاريخ الوجود التنصيري في إفريقيا، مرجع سابق.



بعيدة تماماً عن مجتمعاتها، وفي الغالب كانت تدين هذه النّخب بالنصرانية، حتى أصبح من مؤهّلات الصعود الطبقي داخل المجتمع الدخول في الديانة النصرانية وتشرّب الثقافة الغربية.

وكانت القبائل التي تتقبّل هذه التغيّرات، وتدين بالنصرانية، يتم تطوير المناطق التي تعيش فيها، وتُبنى فيها المستشفيات والمدارس والمحال التجارية والمصانع، وتصبح مركزاً حضارياً للإقليم الذي توجد فيه، بينما القبائل التي ترفض سياسات الاحتلال، وثقافته التي تعد النصرانية إحدى روافدها، يتم تهميشهم وإقصاؤهم وتجاهلهم، ولا ينعمون في مناطقهم بأي من مظاهر التطوّر!

وهكذا بدأت المجتمعات الإفريقية في الانقسام إلى مجتمعين؛ مجتمع متعلّم غني متطوّر ينتمي إلى ثقافة المحتل ويدين بعقيدته، ومجتمع آخر يرزح تحت وطأة الفقر والجهل والمرض بسبب رفضه لتقبل قوى الاحتلال والتنصير، وقد أوجدت هذه التفرقة والانقسام حالة من العداء والصراع بين المجتمعين.

ومع تصاعد حركات التحرّر الثورية في العالم بأسره، وتزايد وعي الشعوب في المطالبة بالاستقلال أعقاب الحرب العالمية الثانية، وبروز حالة الاستقطاب العالمي بين المعسكرين الروسي والأمريكي، كان من الطبيعي أن ينعكس ذلك على القارة الإفريقية، ويضطر الاحتلال إلى تسليم إدارة البلاد لعملائه، وتصبح البلدان الإفريقية مستقلة اسماً لكنها محتلة بالوكالة.

وإزاء هذه التحوّلات والتطورات التي شهدتها القارة؛ فقد طوّرت المنظّمات التنصرية من طريقة عملها، واعتمدت استراتيجيات العمل غير المباشر، وضخ الأموال الكثيرة للاستثمار في مشاريع لها صلة بالكنيسة، ومحاولة التغلغل في الإدارات والأجهزة الحكومية، والسيطرة على وسائل الإعلام لتوجيه الرأي العام والتأثير في المجتمع من الداخل، لضمان استمرار النفوذ الذي كانت تتمتع به في ظلّ الاحتلال، هذا بالإضافة إلى الاستمرار في العمل الإغاثي والتعليمي والخدمي والصحي، وإن كانت الدعوة للتنصير في هذه الأعمال تتم بصور غير مباشرة، في المقابل فقد غضّت الأنظمة الجديدة الطرف عن هذه المنظمات نظراً لأن معظم النّخب الحاكمة هي نخب متغرّبة، وتعد امتداداً لفترات الاحتلال.

واليوم مع التحوّلات الكبرى التي يشهدها العالم، والطفرات الكبيرة في مجالات الاتصالات والتكنولوجيا حتى أصبح العالم قرية كونية واحدة، واختصرت المسافات والأزمنة، يشهد المجتمع الإفريقي تغيّرات كبيرة، وتتطلع شعوبه نحو الانعتاق من جميع مظاهر التبعية للغير، والحصول على حريات حقيقية، وقيام نهضة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، هذه التحوّلات بلا شك ستغيّر كثيراً من أطراف المعادلة التي ظلّت تحكم الواقع الإفريقي لعقود، ومن ثم سيكون لهذا كلّه تأثيره على المنظمات التنصيرية وطبيعة عملها وأنشطتها.

وقد تناولنا في الملف المحاور التالية:

- التنصير في إفريقيا بين مطرقة التعليم وسندان الصحة.
- التنصير والتعليم في إريتريا.
- مساعدات الفاتيكان لإفريقيا.
- الكنائس وسياسة التنصير عبر الخدمات في جمهورية جنوب السودان.
- حلم تنصير إفريقيا بين فساد المنصِرين وثبات المسلمين.
- المطران دانيال كمبوني مؤسس التنصير في إفريقيا.
- مستقبل التنصير في إفريقيا.
- دور المنظّمات الإسلامية في مكافحة التنصير في إفريقيا (خاتمة الملف).

التنصير في إفريقيا
بين مطرقة التعليم وسندان الصحة



د. أيمن شبانة (*)

مقدمة:

تحظى القارة الإفريقية باهتمام قوي في إطار المخططات التي تحيكها الهيئات الكبرى المعنية بنشر النصرانية (المسيحية) في العالم، وفي مقدمتها مجلس الكنائس العالمي والفاتيكان.

فقد أخذ مجلس الكنائس العالمي على عاتقه مهمة نشر المسيحية الأرثوذكسية والبروتستانتية في إفريقيا، وفق مقررات مؤتمر التنصير الأشهر في كلورادو عام ١٩٧٨م.

كما نظّم الفاتيكان مؤتمر روما التنصيري في ١٩ فبراير ١٩٩٣م تحت شعار «تنصير إفريقيا عام ٢٠٠٠م»، وعُقدت لذلك الغرض أيضاً العديد من المؤتمرات العالمية، ومنها: مؤتمر «سينودس إفريقيا»، في أكتوبر ٢٠٠٩م، وهو سينودس الأساقفة الخاص بإفريقيا المعروف باسم «التزام إفريقيا»، ومنتدى أساقفة إفريقيا وأوروبا في روما في فبراير ٢٠١٢م، وذلك حول موضوع «البشارة المسيحية في إفريقيا».

وقد بلغ اهتمام المنظمات المسيحية بإفريقيا درجة جعلت بعض الدوائر الكنسية تتنبأ بأنه في نهاية القرن العشرين سيكون واحد من كلِّ اثنين في إفريقيا مسيحياً، حيث أكدّ بابا الفاتيكان «بندكتس السادس عشر» خلال زيارته لإفريقيا عام ٢٠٠٩م أن القارة الإفريقية هي «طوق النجاة للكاثوليكية في العالم»؛ بوصفها الأرض الخصبة الملائمة لكي تكون موطناً صالحاً للمذهب الكاثوليكي، خصوصاً مع تراجع المقبلين على الكنيسة الكاثوليكية في الدول الغربية.

وتسعى المنظمات التنصيرية في إفريقيا إلى تحقيق أهداف عديدة؛ أهمها: إقناع المسلمين باعتناق المسيحية، أو على الأقل صرفهم عن التمسك بمبادئ الدين وتشكيكهم في عقيدتهم، حتى لو لم يدخلوا في النصرانية، وإقصاء الإسلام من مناطق انتشاره، ووقف امتداده في القارة، من خلال تشويه حقيقته والإيحاء بأن التقدّم الغربي إنما جاء بفضل تمسّك الغرب بالنصرانية، بينما يعزى تأخر المسلمين إلى تمسكهم بالإسلام.

كما يسعى المنصِّرون إلى توسيع دوائر النفوذ السياسي الغربي في إفريقيا، بهدف نهب ثرواتها واستعباد شعوبها، وكذا يستثمر بعض المنصِّرين الجهود التنصيرية في تكوين الثروات، حيث يكون التنصير في بعض الأحيان تجارة مربحة، تبدأ بإنشاء منظمة تنصيرية، وجمع التبرعات من المتحمّسين لنشر كلمة الربّ، حيث يُستخَدم جزءٌ منها في دعم الأنشطة التنصيرية، فيما يذهب معظمها إلى القائمين على تلك المنظمات.

أولاً: أساليب التنصير في إفريقيا:

لم يترك المنصِّرون فرصة إلا وحاولوا استثمارها في سبيل خدمة أغراضهم، فالقاعدة لديهم هي أن الغاية تسوّغ الوسيلة مهما كانت، سواء

(*) مدرس العلوم السياسية - معهد البحوث والدراسات الإفريقية - جامعة القاهرة.



كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر.

بالنسبة للأساليب المباشرة؛ فتعتمد على الدعوة الصريحة إلى نشر المسيحية في المجتمعات المستهدفة، أما الأساليب غير المباشرة فهي تعتمد على التسلل إلى تلك المجتمعات ومحاولة تشكيكها في عقيدتها عبر إلصاق الافتراءات بالعقيدة الإسلامية والرموز الدينية التي يعتز المسلمون بها.

استغل المنصِّرون الأوضاع الإنسانية والاجتماعية السيئة في اختراق المجتمعات الإسلامية في إفريقيا

١- الأساليب المباشرة للتنصير:

ومن أهمها التوسّع في بناء الكنائس والإرساليات في كلّ مكان، وخصوصاً بجوار المساجد، وعلى سبيل المثال يوجد في إفريقيا حوالي ١١١ ألف إرسالية تبشيرية، فيما يتجاوز عدد الكنائس في العاصمة السودانية الخرطوم ٤٠٠ كنيسة[١].

كما تعتمد المنظمات التنصيرية على بثّ أفكارها باللغات الإفريقية المحلية، وذلك من خلال الكتب والمطبوعات ووسائل الإعلام التي تأتي المحطات الإذاعية في مقدمتها، ومن أهمها محطة «صوت الإنجيل» التي تعد المحطة الأشهر في القارة، والتي تبث إرسالها من أديس أبابا بثلاث عشرة لغة إلى دول الشرق والجنوب والغرب الإفريقي.

ويقوم المنصِّرون أيضاً بزيارات متكررة مصحوبة بالهدايا والاحتياجات الأساسية للمستهدفين في المنازل ومخيمات اللاجئين والجمعيات الأهلية ودور الأيتام والأسواق والسجون وغيرها.

٢ - الأساليب غير المباشرة للتنصير:

ومن أهم هذه الأساليب تقديم الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية، ومحاربة اللغة العربية ومنع انتشارها؛ بوصفها لغة القرآن الكريم، وذلك مقابل تشجيع اللهجات المحلية وتدوينها بالحروف اللاتينية، بالإضافة إلى تقديم الخمور، وتشجيع ممارسة الجنس، وإنشاء المراقص، خصوصاً بالقرب من المساجد، ومن الجمعيات التنصيرية التي تستخدم هذا الأسلوب «جمعية أبناء الربّ وأسرة الحب»، وهو من الأساليب الرائجة في كينيا وإثيوبيا.

ويحرص المنصِّرون على التنسيق بين أساليب التنصير المختلفة، ودراسة إمكانية تطويرها أو الجمع بينها، وذلك بالاعتماد على الدراسات التي توفّرها المراكز البحثية التابعة للهيئات التنصيرية العالمية والإفريقية، ومن أهمها: مركز البحوث التابع للفاتيكان، ومركز البحوث التابع لمجلس الكنائس العالمي، ومراكز المعلومات المسيحية في معظم العواصم الإفريقية.

في هذا الإطار؛ يركز هذا التقرير في التعليم والخدمات الصحية؛ بوصفهما أهم وسيلتين من الوسائل غير المباشرة للتنصير في القارة السمراء.

ثانياً: التنصير عبر الخدمات التعليمية:

حظي التعليم باهتمام واضح من المنصِّرين كوسيلة للتنصير في إفريقيا، وليس كغاية في حدّ ذاته، وذلك لأنه من أقوى المؤثّرات الفكرية على الإطلاق، حيث إنه يتوجه مباشرة إلى عقول الأفارقة؛ بهدف تطويعها لقبول الأفكار والتعاليم والقيم المسيحية[٢]، كما أنه يتصل بالخُلُق المسيحي، وذلك لاعتقاد المسيحيين بأن المسيح كان معلّماً، وكان يدعو أتباعه دوماً لنشر تعاليمه بين الناس.

(١) أيمن شبانة: التنصير في إفريقيا جهد كاسح ونتائج كسيحة، موقع إسلام أون لاين، مايو ٢٠٠٨م.

(٢) وهنا يقول المنصِّر ماكدونالد: «ليس هناك وسيلة للتأثير على المواطنين أفضل من جمع أبنائهم في حجرات الدراسة؛ لأن الناس بطبيعتها تحب التعلّم وتكره الأميّة».

ومن أهم الوسائل التعليمية لنشر المسيحية في إفريقيا: إنشاء المدارس التابعة للإرساليات التبشيرية، وإنشاء فروع للجامعات الأجنبية، وتقديم المنح الدراسية، وتنظيم المؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية، وتعديل المناهج الدراسية في المدارس الحكومية، وطباعة الكتب والمجلات الدورية وتوزيعها.

بالنسبة للمدارس التابعة للإرساليات التبشيرية؛ فقد توسّع المنصِّرون في إنشائها في معظم أرجاء القارة الإفريقية، من أجل خدمة الأهداف التنصيرية، ففي كينيا على سبيل المثال توجد المئات من المدارس التابعة للإرساليات والمنظمات التنصيرية، مثل «جماعة الكرسي الرسولي»، و «منظمة البابا يوحنا بولس»، والشيء نفسه يوجد في غينيا كوناكري، حيث تعمل المنظمات التنصيرية، وبخاصة البروتستانتية، وأهمها: «التحالف المسيحي المبشّر»، و «جمعية الكتاب المقدّس الدولي»، و «منظمة فرويتيرز»، و «الكنيسة الإصلاحية الأمريكية»، و «جمعية رسالات المحبة»[1].

وتعد مدارس التلقين هي القاعدة التي يعتمد عليها نظام الإرساليات التعليمي، حيث يتم تلقين مبادئ النصرانية عن طريق السؤال والجواب، ومن ثم فهي أشبه بالخلاوي في بلاد الإسلام، ويُطلق على هذا النوع من المدارس أسماء مختلفة على حسب الظروف التي تعمل فيها الإرسالية، ففي بعض المناطق تُسمّى بمدارس القرى، وفي مناطق إفريقيا تُعرف بمدارس الأحراش، مثلما هو الحال في منطقة القبائل في الجزائر.

وعادة ما يتم إنشاء هذه المدارس على جميع المستويات التعليمية، بدءاً من دور الحضانة إلى مرحلة التعليم الثانوي، ومن ثم يتم الاستعانة بمدرسين مسيحيين في هذه المدارس، فإن تعذّر ذلك يتم انتقاء مدرسين مسلمين، يتّسمون بضعف العقيدة ونقص الكفاية العلمية.

وفي هذا الإطار يؤكد الشيخ عبد العزيز سيد عثمان الأمين العام لمجلس العلماء في جزر القمر وجود أكثر من ١٠٠ مؤسسة تعليمية تنصيرية، تبدأ من مراحل رياض الأطفال حتى المرحلة الثانوية، وتقدّم خدمات مجانية ومنح للعديد من الطلاب، وذلك بشرط التعاطي الإيجابي مع فكرها الفرانكفوني والتنصيري.

وبالنسبة للمناهج الدراسية التي تركز فيها تلك المدارس؛ فإنها بدأت بالتركيز في التعليم الديني فحسب، من خلال تعليم التوراة والإنجيل، قبل أن يتم التوسّع في تدريس المواد الأخرى كالتاريخ والجغرافيا والعلوم الاجتماعية والتطبيقية، مع التركيز في دراسة التاريخ الأوروبي والحضارة الغربية، والموسيقى، والمذاهب العلمانية مثل الرأسمالية والاشتراكية وغيرها.

في دول شمال إفريقيا عادة ما يتم تدريس موضوعات مثل الحضارة الرومانية، والثورة الفرنسية، والثورة البلشفية، كما يتم إبراز أدوار شخصيات غربية، مثل نابليون، وبسمارك، ولينين، وستالين، وذلك على حساب موضوعات مثل الثورة العربية، والكفاح ضد الاستعمار، وكذا على حساب قادة المسلمين، مثل موسى ابن نصير وطارق بن زياد وغيرهما.

وفي إطار هذه المدارس؛ يولي المنصِّرون تركيزاً كبيراً في تعليم النساء، خصوصاً من أبناء الأسر العريقة، نظراً لدور المرأة في التربية، وتنشئة الأطفال، حيث توسّع المنصِّرون في إنشاء مدارس البنات في مصر والسودان وغيرهما من الدول الإفريقية، مع العمل على إنشاء دور لإيواء الطالبات المغتربات من أجل انتزاعهن من بيئتهن المسلمة

(١) لمزيد من التفصيلات حول نشاط هذه المنظمات في إفريقيا انظر: موقع المسلم: التنصير في غرب إفريقيا.. العمل بعيداً عن ضجيج الإعلام، ١٤٣٠/٨/٧هـ. http://almoslim.net/node/115477



ووقوعهن تحت سيطرة التنصير مباشرة.

كما تخصّصت بعض المنظمات في تنصير الأطفال، ومن أهمها: «منظمة أوكسفام»، و «كاراتياس»، والتي أنشأت مكاتب في معظم المدن الأوغندية التي تعد معاقل للمسلمين هناك، ومنها تورينا وامبالي وانكانكافورت وبورتل وسوروبي[1].

أما فروع الجامعات الأجنبية التي يتم إنشائها في الدول الإفريقية، فهي تستهدف طلاب التعليم الجامعي، ولا سيما منتسبو العائلات العريقة، وتأتي خطورة هذه الوسيلة من أن الجامعات الأجنبية تعمل بلا متابعة من السلطات الوطنية، بل تشرف عليها سفارات الدول التي تتبعها تلك الجامعات، أو المؤسسات المانحة الغربية، كما أنها تقوم بتدريس مناهج غربية، بما يُسهم في تشكيل هويات الطلاب وعقولهم، وخلق حالة من الاغتراب بينهم وبين مجتمعاتهم، بالرغم من أن غالبيتهم يشكّلون فيما بعد القيادات والنخب الحاكمة في بلادهم.

يتعامل معظم المنصِّرين مع الأفارقة بمنطق استعلائي

وفيما يتعلق بالبعثات والمنح الدراسية؛ فقد اقتضت الرغبة في مواكبة السير الحضاري وجود مجموعات من الشباب المسلمين في أوروبا والولايات المتحدة لتلقي التعليم والخبرات المختلفة، لكن هذه البعثات تحولّت إلى وسيلة من أخطر وسائل تنصير أبناء المسلمين، حيث افتتح المنصِّرون أقساماً للدراسات الإسلامية والعربية في الجامعات الأوروبية والأمريكية وغيرها، وقد تولّى التدريس فيها المستشرقون والمنصِّرون الحاقدون على الإسلام، وأخذوا على عاتقهم تغيير فكر هؤلاء الشباب وعقيدتهم، وكذا تغيير أنماط سلوكهم الاجتماعي ولغاتهم وملابسهم، وتزويجهم من مسيحيات، بحيث يعودون إلى بلدانهم محمّلين بالأفكار المسمومة والشبهات عن الإسلام، والتنكر لمصادر الثقافة الإسلامية، والولاء إلى الغرب تفكيراً وثقافة.

وتتعرض هذه الفئة من الطلاب إلى حملات قوية من المنصِّرين عن طريق مكاتب الطلبة الأجانب في الجامعات، وبرامج الزيارات التي يقوم بها الطلاب للعائلات الغربية، والأنشطة الاجتماعية المختلفة، من حفلات ودعوات إلى الكنيسة، أو ما يلحق بالكنيسة من ملاعب ومسارح، بالإضافة إلى تقديم المساعدات المادية والعينية للطلاب.

وهناك وسيلة أخرى لجأ إليها المنصِّرون، وهي «التعليم بالمراسلة»، حيث تقوم المؤسسات التنصيرية بإرسال المواد الدراسية، من كتب ونشرات وأشرطة وأناجيل، مكتوبة باللغات الإفريقية المختلفة، مثل الهوسا والسواحيلي والأمهرية واللينجالا وغيرها، مع توزيعها على المستهدفين مجاناً، وتنبع خطورة هذه الوسيلة من أنها سهلة التداول ومتاحة لأغلب الناس، كما أنها تغري الطلاب بالإقبال عليها من أجل الحصول على الدرجات العلمية[2].

وعادة ما يلجأ المنصِّرون أيضاً إلى تنظيم الندوات وعقد ورش عمل، لمناقشة قضايا علمية وتعليمية في الظاهر، وخدمة الأغراض التنصيرية في الحقيقة، كما يتم تنظيم برامج التدريب المهني والتأهيل النفسي، وكذا استهداف النساء والأطفال، من خلال تنظيم زيارات منزلية لهم، تتم في فترات

(١) انظر: موقع المسلم: التنصير في غرب إفريقيا.. العمل بعيداً عن ضجيج الإعلام، مرجع سبق ذكره.

(٢) حظيت هذه الوسيلة باهتمام كبير من جانب مؤتمر كلورادو التنصيري، حيث ورد فيه بحث بعنوان «دورات المراسلة الإنجيلية»، يذكر فيه أسماء الدورات التي يتم عقدها في الدول الإسلامية والإفريقية، وسبل إقناع المستهدفين بالإقدام عليها، ومن ذلك تغيير مواضيع الدورات من المستوى اللاهوتي إلى المستويات التي يعالج مشكلات وآلام المستهدفين، وأهمها موضوعات حقوق المرأة، والتنمية، وغيرها.

غياب ربّ الأسرة؛ بدعوى المساهمة في محو الأمية والتوعيــة الاجتماعية، وعادة ما تكون هذه الزيارات مصحوبة بالهدايا والاحتياجات الأساسية من غذاء وملبــس وغيرهــا، خصوصاً في فتــرات الجفاف، وأيضاً مع بدء العام الدراســي والاحتياج إلى المال لسداد الرســوم الدراسية، ومن خلال ذلك يتم نشر الفكر التنصيري بين المسلمين، مثلما يحدث حالياً في تشاد، حيث يتم إغراق المدن التشادية بالأناجيل وتوصيلها بالبريــد لكل المنــازل، وتنظيم حفلات لتوزيع الدعم المالي على المواطنين.

وقد بدأ هذا التوجه في التبلور بشكل واضح منذ عام ١٩٦٧م، عندما تم تطوير المشــروع الذي عرف آنذاك باســم «محو الأمية من أجل التنصير»، والذي يتولّى إعداد برامج محو الأمية عبر العالم، بمختلف اللغات الممكنة، ومنها اللغات الإفريقية المحلية[1].

وبالنســبة للكتب والمجلات الدوريــة؛ فعادة ما تخصّص لها أموال طائلة من أجل ترجمتها، وطباعتها، وتزويدهــا بالصور والخرائط والأشــكال والجداول الجذابة، وذلك من أجل توزيعها في المناطق التي تعمل بها البعثات التنصيرية، وكذا الوصول إلى الشــرائح التي لم تلتحق بالإرســاليات التبشيرية، وإحداث أكبر قدر مــن التأثير في أبناء المجتمعات المســتهدفة، ففي تشــاد تختص «منظمة كوريد الهولندية» بطباعة الإنجيل وتوزيعه في أرجاء البلاد كافة، وفي سيراليون يتم إصدار مجلتين لخدمة الأغراض التنصيرية، هما «اليقظة»، و «برج المراقبة»[2].

كما يســعى المنصِّرون بدأب إلــى التأثير في المــدارس الحكومية في الدول الإفريقية، من خلال التدخل في المناهج الدراســية، وإعــادة صياغتها بدعــوى إصلاح التعليم ومواكبــة التطور، ومن ذلك جعل مادة التربية الإسلامية من المواد الثانوية التي لا تؤثر في نجاح الطالــب، ودرجاتها لا تُضاف إلى المجموع العام، واعتبار اللغة الإنجليزية والفرنســية لغة التدريس لسائر المواد من الابتدائي إلى الجامعة، والتركيز في إحياء النزعات القومية لتمزيق الوحدة الإســلامية، وتشويه الإســلام والتاريخ الإسلامي، وإفساد العلاقات العربية الإفريقية[3]، وإدراج تاريخ الغرب النصراني ضمن المناهج الدراســية، ووضع النظريــات الزائفــة والمناقضة للدين فــي العلوم الطبيعية والنفســية، وكذا الاجتماعية والاقتصادية، ومن ذلك التركيز في نظريات داروين وفرويد وإميل دوركايم في الأحياء، وعلــم النفس وعلم الاجتماع, وكذا الادعاء بوجود تناقــض بين الدين والعلم، وأن التمســك بالدين يعد نوعاً من الرجعية، وذلك لأجل فرض حالة من الشــعور بالدونية، ومن ثم الانهزام النفسي، على المجتمعات الإسلامية.

ثالثاً: التنصير من خلال الخدمات الصحية:

تبلــورت أهمية الخدمــات الصحية كوســيلة للتنصير منذ نهايات القرن التاســع عشر الميلادي، عندما تكوّنت الجمعيات الطبية في أوروبا وأمريكا، والتي جعلت من الطب مشروعاً تنصيرياً، من خلال التخصّص في تأهيل الأطباء والممرضين للعمل في مراكز التنصير.

وتعد الخدمات الصحية فــي العمل التنصيري أكثر شــمولاً من الوســائل الأخرى وأبلغ أثراً؛ لأنها توجّــه للصغار والكبار من المواطنين على الســواء، هــذا من جهة، ومــن جهة أخرى فــإن وقعها على النفوس أكثــر تأثيــراً؛ لأن الأمر يتعلــق بمعالجة أمراضهم وتخفيف آلامهم[4].

(١) صهيب جاسم: محو الأمية من أجل التنصير، موقع إسلام أون لاين، ٢٠٠١/٥/٨م.

(٢) أحمد حسين الشيمي: مسلمو سيراليون بين مطرقة التنصير وسندان الظروف الاقتصادية الطاحنة، ١٥ نوفمبر ٢٠٠٨م.

(٣) ومن ذلك: الادّعاء بأن الإسلام قد انتشر بحدّ السيف، وأنه أباح تجارة الرقيق، وأنه امتهن الكرامة الإنسانية للأفارقة!

(٤) وعن هذا يقول أحد المنصِّرين: «حيث تجد بشراً تجد آلاماً،



في هذا الإطار؛ يلجأ المنصِّرون إلى استغلال الخدمات الطبية في خدمة أهدافهم التنصيرية في القارة الإفريقية، وذلك من خلال إيفاد البعثات والقوافل الطبية إلى تلك الدول، وإنشاء المستشفيات والمستوصفات والعيادات المتنقلة، ودور رعاية المسنين والأيتام.. إلخ، حيث يستغل المنصِّرون تردي الخدمات الصحية في الدول الإفريقية في اختراق المجتمعات الإفريقية، خصوصاً في الدول المنكوبة بالصراعات والحروب الأهلية، مثل الصومال ورواندا والسودان وليبيريا وسيراليون وساحل العاج.. إلخ.

تخصّصت بعض المنظمات في تنصير الأطفال، ومن أهمها: «منظمة أوكسفام»، و «كاراتياس»

وقد بدأ استخدام هذا الأسلوب في كينيا منذ العام ١٩٠٨م، واستمر حتى بلغت نسبة الخدمات الصحية التي تقدّمها الكنائس الكاثوليكية والبروتستانتية في كينيا في العام ١٩٩٠م أكثر من ٢٥٪ من مجموع الخدمات الصحية القومية، وذلك من خلال المراكز الصحية، والمستوصفات، والمعاهد الصحية المعنية بتخريج أطقم التمريض، ومراكز رعاية الطفولة والأمومة، وغيرها من المراكز الطبية المنتشرة في أرجاء الدولة كافة، بما في ذلك مناطق الأحراش، بل إن هذه المراكز تحظى بدعم الهيئات الدولية المختلفة.

وتشير التقارير إلى ارتفاع مستوى الخدمات الطبية في تلك المراكز التنصيرية، وأنها تقدم خدماتها بأسعار رمزية أو بالمجان، وأن القائمين عليها يساومون المسلمين على عقيدتهم مقابل الاستفادة من تلك الخدمات، مما يدفع المسلمين مضطرين إلى التنصّر، أو مهادنة المنصّرين وإظهار الميل تجاههم على الأقل، أو الوقوع في براثن المرض نتيجة للتمسك بدينهم.

وفي الصومال؛ استغلت بعض المنظمات الإنسانية الأجنبية تردي الحالة الصحية في البلاد في إنشاء مراكز صحية لتقديم الخدمات الصحية، ونشر الفكر التنصيري في البلاد، وفرض الثقافة الغربية على مسلمي الصومال، وتدمير القيم الاجتماعية للسكان، وذلك باحتساء الخمور، وممارسة الجنس خارج نطاق الزواج، والاحتفال بالأعياد الوطنية الأجنبية والمناسبات الدينية والاجتماعية الغربية، مثل أعياد الميلاد وعيد الحب، وجعل يومي السبت والأحد هما الأجازة الأسبوعية لتلك المنظمات، خلافاً لما هو معمول به في الصومال، ومحاولة إنشاء منظمات نسائية وشبابية ذات قيم مغايرة للقيم الإسلامية[١].

وفي سيراليون، حيث يمثّل المسلمون ٧٠٪ من السكان، استغل المنصِّرون تردي الأوضاع الاقتصادية خلال الحرب الأهلية وعقبها (١٩٩٢م – ٢٠٠٢م)، وما ارتبط بها من تفشي البطالة والفقر والمرض، في افتتاح العديد من المراكز الطبية في العاصمة وفي غيرها من الأقاليم، من أجل تقديم الخدمات الصحية في الظاهر، ونشر النصرانية في الخفاء[٢].

وحيث تجد آلاماً تكون الحاجة إلى طبيب، وحيث تكون الحاجة إلى طبيب فهناك فرصة مناسبة للتبشير».

(١) ولعل ذلك هو ما دفع حركة الشباب المجاهدين في الصومال إلى مواجهة تلك المنظمات، ومطالبتها بالتوقف عن أنشطها الهدّامة، وضرورة تسريح موظفيها من النساء، وتعويضهن بموظفيهم من الرجال، وقد دفع ذلك أغلب المنظمات إلى اتخاذ القرار السهل، بالخروج من الصومال، تاركة الشعب غارقاً في كارثة إنسانية شديدة التعقد.

(٢) وفق تقارير الأمم المتحدة؛ تعد سيراليون واحدة من أربع دول على مستوى العالم تشتد فيها نسبة الفقر، حيث يبلغ متوسط العمر فيها أربعين سنة فقط، ويموت فيها ثلاثة من كلّ خمسة أطفال قبل أن يبلغوا الخامسة من عمرهم بسبب تردي الخدمات الصحية، انظر: أحمد حسين الشيمي: مسلمو سيراليون بين مطرقة التنصير وسندان الظروف الاقتصادية الطاحنة، ١٥ نوفمبر ٢٠٠٨م.

ومن أهــم المنظمات التي تنشــئ وتدعم هذه المراكز الطبية منظمات «الميتوديســت» التي تتركز في الإقليم الجنوبي الشــرقي لســيراليون، وتقدّم خدماتها في مجالات الإعاقة والطب البديل والرمد، فضلاً عن «منظمة شــهود يهوه»، التي تستطيع عبر إمكانياتهــا المالية الكبيرة الوصــول إلى المناطق النائية التي لا يســتطيع نظراؤهــا الوصول إليها، وتطــول القائمة لتضــم منظمــات «كاراتياس»، و «الأخوة الكومبنيون»، و «العمل من أجل المسيح»، و «الكنيســة المعمدانية الأمريكية»، و «منظمه العمل من أجل تنميه النيجر».

وممــا يدعو للأســف أن المنصِّريــن لا يكتفون باســتغلال الخدمــات الصحية في تنصير مســلمي القارة الإفريقية فحســب، وإنما يســعون من خلال المنشــآت الطبية التي يقيمونها إلى إجراء التجارب حول مــدى صلاحيــة الأدوية التي ترفــض هيئات الأغذية والأدويــة إجراءها في الدول الغربية قبل أن تثبــت فعاليتها، فيؤتى بها إلى البلدان الإفريقية التي تتركز فيها المستشفيات والمستوصفات والمختبرات التنصيرية، فتجرى فيها التجارب على البشر، ثم تكتب التقاريــر عنها إلى هيئات الأغذيــة والأدوية الغربية لإقرار استخدامها، ومن ذلك ضلوع بعض المنظمات الفرنســية في تجربــة العقاقير، وألبــان الأطفال، والوجبات الغذائية الجديدة على سكان النيجر.

فضلاً عن ذلك؛ يعمــل المنصِّرون بالتعاون مع الهيئات الصحية الغربية على تشجيع القوانين التي تحدّد النســل في الدول الإســلامية، ومنها الدول الإفريقية، ففي الجزائر طالب بعض من شاركوا في المؤتمر الذي نظّمتــه «الجمعية الجزائرية للتنظيم العائلي» في ٢٠٠٥/٥/١١م بوضع نصوص تشريعية تبيح الإجهاض بالجزائر.

وفي أوغنــدا دفعــت المنظمــات التنصيرية البرلمان إلى إقرار حزمة من التعديلات على قانون الأحوال الشخصية، بما يتناسب ومقررات مؤتمرات الأمم المتحدة للسكان المشبوهة «السيداو»، بيد أن المســلمين انتفضوا ضد هذه التعديلات، مما أجبر الرئيس الأوغندي موســيفني إلى استثناء المسلمين من تطبيق هــذا القانون، واســتمرار تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية عليهم[1].

رابعــاً: مــدى فاعليــة حمــلات التنصيــر فــي إفريقيا:

بالرغم مما يملكــه المنصِّرون مــن إمكانيات عظيمة، وما يتوافر لديهم من ظروف مواتية لتحقيق أغراضهم، فإن الجهد الكاســح للمنصِّرين جاء في معظمه بنتائج مخيِّبــة لآمالهم، فإلى الآن لم تحقق تلك الجهود النتائج المرجوة منها بين المسلمين، ولا سيما المقيمون منهم في العواصم والمدن الإفريقية، وعلى سبيل المثال؛ فبالرغم من تركيز الفاتيكان في دول غــرب إفريقيا فإن كفة الإســلام لا تزال هي الأرجح في معظــم تلك الــدول، وبخاصة نيجيريا وساحل العاج ومالي والسنغال.

أمــا النجاحات التــي حققهــا المنصِّرون في إفريقيــا؛ فقد تركــز جلها في أصحــاب الديانات التقليدية وأعداد قليلة من المســلمين، وقد لوحظ أن معظــم من استســلم لمخالــب التنصير ينتمي إلى الشــرائح الفقيرة وغيــر المتعلمة ذات العقيدة الضعيفة، والمقيمين في المناطق النائية ومخيمات اللاجئيــن والنازحين، وحتى هؤلاء فــإن غالبيتهم يتنصّــرون لأســباب مرتبطــة بســد الاحتياجات الضرورية، من مأوى وعلاج وغذاء، وليس لأســباب دينية.

وتعود تلــك النتائج المخيِّبة لآمــال الحملات التنصيرية إلــى وجود كثير من عوامــل الطرد في إطارها، والتي تعمل في الوقت نفســه كعوامل جذب صوب الإســلام، ومن أهم تلك العوامل: الخلافات

(١) انظر: موقع المسلم، التنصير في غرب إفريقيا.. العمل بعيداً عن ضجيج الإعلام، مرجع سبق ذكره.



المذهبية بين المنظمات التنصيرية، وانتشار الكنائس المستقلة والصهيونية، وانتماء معظم المنصِّرين إلى الدول الغربية، وهو ما يفسر جهلهم بواقع القارة وخصائص شعوبها، حيث يستهجن هؤلاء إيمان الأفارقة بالأرواح وعالم الغيب، وهو جزء أساسي من المعتقدات والقيم الإفريقية التي استمرت حتى بعد اعتناق كثير من الأفارقة للديانات السماوية.

كما يمثّل الاعتماد على أسلوب التنصير الفردي تجاهلاً لطبيعة الانتماء الجماعي في إفريقيا، وهو ما أعطى انطباعاً بأن الأفراد يجب أن يتركوا قبائلهم لينتموا إلى المسيحية، خصوصاً أن التعميد يتطلب أحياناً إذناً كتابياً من القبيلة التي ينتمي إليها الفرد.

ويتعامل معظم المنصِّرين مع الأفارقة بمنطق استعلائي، يسعى إلى نقل مظاهر الحضارة الغربية إلى إفريقيا، وهو منطق نابع من الإحساس بتفوق المجتمع الغربي الذي جاؤوا منه، ومن ثم لم يندمج معظم المنصّرين في المجتمعات الإفريقية، فلم يتزوجوا منهم، وإنما حافظوا دائماً على مسافة بينهم وبين الأفارقة، كما عاشوا في مستويات معيشية مرتفعة مقارنة بهم، وهو ما أدى في نهاية الأمر إلى ارتباط صفة التغريب والاستعلاء في أذهان الأفارقة بالمسيحية.

وقد دأبت معظم المنظمات التنصيرية أيضاً على تقديم صورة سيئة عن إفريقيا والأفارقة في أوروبا وأمريكا لأجل استمرار جذب الأموال اللازمة للتنصير، وهو ما آثار استياء الأفارقة، ونال بشدة من مصداقية تلك المنظمات.

وفي مواجهة ذلك تحرص المنظمات التنصيرية على نشر إحصائيات مزيفة عن أعداد ضخمة يتم تنصيرها من مسلمي إفريقيا، فيما ازداد تركيز بعض المنظمات الأخرى في التبشير بالمسيحية بين أتباع الديانات التقليدية في القارة، كما اضطر الفاتيكان إلى تأجيل مشروعه لتنصير إفريقيا عام ٢٠٠٠م إلى العام ٢٠١٠م، ثم إلى العام ٢٠١٥م، بل إن كثيراً من المنظمات الكاثوليكية العاملة في إفريقيا دعت إلى مشروع «لأفرقة منصب بابا الفاتيكان»، وذلك بهدف إنقاذ جهود التنصير في القارة، وبالفعل رشحت تلك المؤسسات القس النيجيري «فرنسيس آرينز» لخلافة بابا الفاتيكان عقب وفاته، وذلك في سابقة تعد الأولى من نوعها في تاريخ الكنيسة الكاثوليكية.

المنصِّرون لم يكن بمقدورهم القيام إلا في ظل ضعف الدور الإسلامي في الدول الإفريقية

في المقابل يحرز الإسلام تقدّماً واسعاً فى إفريقيا دون الحاجة إلى الكهنة والقساوسة، حيث ينظر الأفارقة إلى الإسلام بوصفه جزءاً من الأصالة الإفريقية، خصوصاً أن اعتناقه لا يتطلب بالضرورة الانتماء إلى الحضارة العربية، كما يرتبط الإسلام في أذهان الأفارقة بالوقوف في وجه الاستعمار والعنصرية، فيما ترتبط الحملات التنصيرية بالاستعمار والاستعلاء على الأفارقة.

خاتمة:

ترتبط الحروب والكوارث الطبيعية في إفريقيا بالانحدار إلى أوضاع اقتصادية واجتماعية بالغة السوء، كما يتدنى مستوى الخدمات الاجتماعية، خصوصاً في قطاعات التعليم والصحة والغذاء، وفي ظل هذه الأوضاع، ومع نقص قدرات الحكومات الوطنية، يضطر الأفارقة إلى النزوح إلى مناطق بعيدة، وربما يضطرون إلى اللجوء خارج الدولة، في حين يقع بعضهم الآخر في براثن التنصير.

وقد استغل المنصِّرون هذه الأوضاع الإنسانية والاجتماعية السيئة في اختراق المجتمعات الإسلامية في إفريقيا، فهم لم يتورعوا عن استغلال أشرف مبادئ الإنسانية، عندما استغلوا العلم والخدمات الإنسانية، ولا سيما الرعاية الصحية، وجعلوا منها وسيلة للتنصير.

لكـــنّ المنصِّرين لم يكن بمقدورهم القيام بذلك إلا فـــي ظـــل ضعف الدور الإســـلامي فـــي الدول الإفريقية، ففي ســـيراليون مثلاً تعانـــي البلاد من تردي الخدمات الصحية والتعليمية الحكومية، حيث يوجد عدد قليل من المراكز الصحية التي تفتقر إلى الأطباء من ذوي الخبـــرة والأدوية والأجهزة الطبية، كمـــا لا يدخل التعليم في البلاد فـــي نطاق الإلزام، حيث إن معظم المدارس بمصروفات مرتفعة نسبياً قياساً إلى مستويات الدخول المحدودة، كما لا يوجد منهج موحّـــد بين المدارس الإســـلامية في البلاد، فضلاً عن عدم كفاية كتب المقررات، وقلة الحصص المخصَّصة للعلوم الشرعية.

ويـــزداد الوضع ســـوءاً في ظل ضعـــف الدعم الخارجي المقدّم لمسلمي سيراليون، حيث لا توجد سوى بعض الجمعيات الخيرية الإسلامية التي تنتمي لـــدول الخليج العربـــي وليبيا، في مقابل النشـــاط التنصيـــري الحاضر بقوة، وبالرغم من وجود العديد من الهيئات الإســـلامية في سيراليون، وعلى رأسها المجلس الإســـلامي الأعلى، والذي يضم ١١ فرعاً في أنحاء البلاد، فإنه بصفة عامة ذو نشـــاط وتأثير محدودين، بســـبب قلة الدعـــاة ذوي الخبرة، وتعدد المناهج الدراسية الإسلامية، ونقص التمويل اللازم للتعليم الإسلامي.

من هنـــا فإذا كان التنصير فـــي إفريقيا يعتمد على ثالـــوث الفقر والمرض والجهل فـــي إفريقيا؛ فإن تعزيز الدين الإســـلامي، الذي يدين به أكثر من ٥٢٪ من ســـكان القارة، والذي لا يزال يشكّل العقبة الأكبر في مواجهة التبشير (التنصير)، يقتضي وضع خطة منهجية متكاملة على مســـتويين، هما: مستوى العقيدة، ومستوى الممارسات الفعلية.

فعلى مســـتوى العقيدة؛ تبـــدو الأهمية الكبيرة لتصحيـــح العقيدة الإســـلامية مما لحـــق بها من بدع، وممارســـات خاطئة، وتطـــرف فكري، وخلاف حول المســـائل الفرعية، وكذا فمن الضروري عقد المناظـــرات مـــع المنصِّرين بهدف نقـــد عقائدهم وإظهـــار بطلانها، وإبراز حقيقة الإســـلام بشـــكل موضوعي في الوقت ذاته.

وعلى مســـتوى الممارسات الفعلية؛ فإن السبيل الأول لمواجهة التنصير يتمثّل في تبنّي حكام الدول الإســـلامية لمشـــروع (حضاري – ثقافـــي) ينهض بأوضاع المسلمين الأفارقة، مع العمل على نشر اللغة والثقافة العربية في القـــارة، وعدم الاكتفاء بتقديم مواد الإغاثة الإنســـانية فحســـب، وذلك من خلال ترجمة الكتب الدينية، ونشر التعليم الديني، وتقديم المنح الدراسية للطلاب الأفارقة المسلمين.

وكـــذا يجـــب الاهتمـــام بإقامة المؤسســـات الإســـلامية الدعوية ودعمها، مثل: «جمعية الدعوة الإســـلامية العالمية» في ليبيـــا، و «منظمة الدعوة الإســـلامية» في الخرطـــوم، مع تزويدهـــا بالدعاة المؤهلين، والتوسّع في الاعتماد على أبناء القارة، ولا سيما الشباب والنساء، في حمل لواء العلم والدعوة، وفي هذا الإطار رفع بعض المهتمين بالدعوة شـــعار «المدرسة قبل المسجد».

ومن المهم أيضاً تكوين روابط إسلامية في الدول ذات الأقليات الإسلامية، أو التي يتوزع فيها المسلمون بشـــكل متناثر، كما هو الحال بالنسبة لكينيا التي أدى تناثر توزيع المســـلمين فيها إلى إفقادهم التأثير في مجريات الأمـــور في البلاد؛ بالرغم من كونهم يمثّلون أكبر تجمّع ديني في كينيا (٣٥٪ من السكان).

كما يجب على أدوات الإعلام في الدول العربية والإســـلامية التركيز فيما يحيق بمســـلمي العالم، خصوصاً في القارة الإفريقية، من كوارث إنســـانية وطبيعية تســـتوجب مدّ يد العون لهم، وكذا ينبغي لنا دعم التنظيمات الإسلامية العاملة في مجالي التعليم والصحة والنشـــاطات الإنســـانية بوجه عام، وذلك لسدّ الفراغ الذي تنفذ منه المنظمات التنصيرية بما تُحدثه من ســـلبيات، وبما تجلبه معها من قيم دخيلة على المجتمعات الإفريقية.



التنصير والتعليم في إريتريا



د. جـــلال الديـــن محمد صالح (*)

تعدّدت أساليب التنصير ووســـائله في إفريقيا، منها: الخدمـــات الطبية والصحية والإغاثـــات والإعلام الموجّه والنشـــر.. وغير ذلـــك، إلا أن التعليم يُعد من أقوى الوســـائل وأهمها في عمليتي التنصير والتغريب.

حيث عملت البعثـــات التنصيرية في إفريقيا على تحقيق أغراضها من خلاله، والتمكين للمحتل، وغـــرس القيم الغربيـــة، كما عملت مؤسســـاتها التعليميـــة الكنســـية على إعداد جيـــل من أبناء إفريقيا لضمان اســـتمرار عمليتي تغريب القارة وتنصيرهـــا Christianize and westrnize؛ فركّزت نشاطها في اتجاهـين، هما:

الاتجـــاه التنصيري: بحمـــل الأفارقة على اعتناق النصرانية.

والاتجاه التغريبي: بنقـــل موروثات الغرب ولغاتـــه وثقافاتـــه ونمط الحيـــاة الغربية إلى إفريقيا؛ للإبقاء على تبعيتها للغرب.

ولأكثـــر من نصـــف قرن اســـتمرت هيمنة الكنيســـة علـــى التعليم في إفريقيـــا، كما «في أوغندا التي ســـيطرت فيها علـــى التعليم منذ ١٨٧٧م إلـــى ١٩٢٥م، حيـــث جـــرى فـــي هذه السنة (١٩٢٥م) تأســـيس المجلس الاستشاري للتعليم الإفريقي الذي تمثّلت فيه دوائر الحكومة والإرســـاليات التنصيرية والجماعات الإفريقية والأجنبية، وبخاصـــة الكاثوليكية... وقد أدرك الأوروبيون أن اســـتمرار هيمنتهـــم على القارة الإفريقية يتوقّـــف على مدى تأثيرهم في عقول أبنائها ونفوســـهم، وبخاصة النُّخب منهم، ومن هنـــا أُنيط بالكنيســـة القيام بهـــذا الدور الهام والخطير، عبّر عبده موميني عن ذلك بقوله: (إن التعليم التنصيري الاســـتعماري قد أفسد تفكير الإفريقي وحساسيته، وملأه بعقد شاذة) »[١].

هدف الإرساليات التنصيرية ليس هو إدخال الفرد المسلم في النصرانية فحسب، وإن كان لهذا الهدف أولويته وأهميته، وإنما أيضاً تحييده، وتشكيكه في الإسلام

لم يكن اهتمام مؤسّســـات التعليم الكنسي بالشخصية الإفريقية والبيئة الإفريقية للأخذ بيد الإفريقي ليواكـــب ركب الحضارة والتقدّم، وإنما كان بهدف تنصيـــره والتأثير في تفكيره وســـلب إرادته؛ حتى يســـهل قياده، واستنزاف خيرات بلاده، حتى بعد الاستقلال، صرّح بذلك أحد مؤسّسي الأليانس فرانســـيه بقوله: «من الضروري ربط المستعمرات بالبلد الأم بواسطة رابطة نفســـية شديدة الصلة في مواجهة اليوم الذي ينتهي إليه ســـعيها للتحـــرّر القومي إلى شـــكل من الاتحـــاد الفيدرالي – حســـبما هو

(*) أكاديمي إريتري، وأستاذ مشارك بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية – الرياض.

(١) الاستعمار والتنصير في إفريقيا السوداء: http://www.sawaa.org/pages/book.php?bcc=5535&itg=5&bi=121&s=ct

محتمل -، حيث يصبحون ويظلون فرنسيين في اللغة والتفكير والروح؛... فكان محتوى التعليم أوروبياً بحتاً، فعندما ذهب أطفال البمبا إلى المدرسة كي يتعلموا مقرراً دراسياً عن حياة النبات تلقوا تعليماً عن الزهور الأوروبية ولم يتلقوا تعليماً عن أشجار إفريقيا»[١].

لقد تضافرت جهود سلطات الاحتلال مع جهود الكنيسة، فلم تقرّ من المناهج إلا ما كان منسجماً مع سياسات الاحتلال، ولم تحترم الثقافة الإفريقية إلا إذا كانت مورِّثة للانقسام، باعثة على التنافر والاقتتال بين الأفارقة، على نحو ما حدث في قانون تعليم لغة البانتو، وهو القانون الذي عمل على توطيد الاختلافات بين الزولو والسوتو والأكسوزا، كما حرص المنصِّرون والمستعمرون على تقديم تعليم متواضع غير مواكب، وبالقدر الذي يحقّق عمليتي التنصير والتغريب.

دلائل كثيرة تقف شاهدة على ما أحدثه التعليم الكنسي من عمق التأثير السلبي والاستلاب في الشخصية الإفريقية، أبرزها التخلّف العام، وفقدان الهوية والتبعية، «فبلدان إفريقيا في الغالب الأعم لا تتخذ من لغاتها المحلية لغات رسمية، كما أن نمط الاستهلاك الغالب فيها هو النمط الغربي... لقد صرّح بعض الطلاب الذين ظهروا في إرسالية ليفنجستونيا وإرسالية بلانتاير في مالاوي بأنهم اسكتلنديون سود، أما الكريبوليون والسيراليون فكانوا يختارون لقبين أوروبيين، ويربطون بينهما بواصلة... كما جاءت أشعار سينغور الذي أعطى أعماله كلّ اختلاجات الروح الكاثوليكية معبّرة عن الاستلاب الحضاري الثقافي الإفريقي»[٢].

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

هذا الواقع شهدته كلّ أنحاء إفريقيا، شرقها ووسطها، وجنوبها وغربها، ومن بين دول القارة التي تعرّضت لعمليتي التغريب والتنصير إريتريا التي يسعى المقال لبيان دور التعليم التنصيري في ذلك.

الهجمة التنصيرية على إريتريا:

أول هجمة تنصيرية عرفتها إريتريا من الأوروبيين كانت عام ١٥٤٠م، حين دخل البرتغاليون مدينة «مصوع»، وحوّلوا أحد مساجدها إلى كنيسة[٣]، وذلك حين أنزل «استيفانو دا جاما» إلى «مصوع» قوة تبلغ ٤٠٠ جندي بقيادة شقيقه «كرستوفر»[٤].

ثم توافدت إليها بعد ذلك الإرساليات التنصيرية بمختلف جنسياتها، فوصل إليها العازاريون الفرنسيون، وسبق وجودهم فيها الإيطاليون، وكان المنصِّر الفرنسي «أبونا بيكار» هو أول من وصل «كرن»، ودخلها عن طريق بلاد «المنسع»، وهكذا دخلت المسيحية الكاثوليكية «كرن» لتحلّ محلّ المسيحية القبطية قبل أن تصل إلى «أسمرا».

وفي ظل الوجود الإيطالي ظل العازاريون الفرنسيون يتمتعون بسلطات واسعة، حتى إن «فارديناندو مارتيني» عبّر عن قلقه «من السلطة المعطاة للرهبان الفرنسيين وحدهم على الأقلية الكاثوليكية، في «سجنيتي» و «أكلي جوزاي» »[٥].

تحدّث «أدولفو روسي» عن بعثة «لازاريستي» التي كانت في منطقة «تانتروي كرن» بقوله: «ولها مدرسة لتعليم السكان المحليين، يتخذها بعض الرهبان وسيلة للتبشير... وتمتلك هذه

(٣) انظر: عثمان صالح سبي: تاريخ إريتريا، ص ٦٤.

(٤) حراز، رجب: إريتريا الحديثة، ص ٢٩.

(٥) انظر: إريتريا في إفريقيا الإيطالية، ص ١٢٣.



البعثة مطبعة صغيـــرة، تطبع فيها كتب التعليم المسيحي، وكتب العبادة باللغة المحلية، وبعض القرارات التي يصدرها حاكم البلاد»[١].

وتضايق «أدولفو» من رئاســـة الفرنســـيين لهذه البعثة مســـتنكراً ذلك؛ لكون المســـتعمرة مســـتعمرة إيطالية، وحكّامهـــا الطليان، وفي هذا يقول معبّراً عن امتعاضه وشـــدّة غضبه: «وعندما يـــزور البعثة مواطن إيطالي لأول مرة قد يصيبه شـــعور بغيض حين يـــرى أن البعثة يديرها الراهب الفرنســـي الأب «كوليو»، وهو رجل طويل وفظ، يقطن في هذا البقاع منذ أكثر من خمس وعشـــرين ســـنة، ولا يهتم بالسيارة، واللغة الفرنســـية هي لغة البعثة، ويتحدّث بها عادة الطلاب الشباب الكهنة»[٢].

ثـــم يلحّ على أن تكون البعثة تحت إدارة كهنة ورهبان إيطاليين، فيقول: «ولكن حكّام إريتريا اليوم هم الإيطاليون، وينبغي - ســـواء أكان ذلك حسناً أم ســـيئاً - بذل كلّ جهـــد؛ ليكون على رأس هذه البعثات كهنة أو رهبـــان من الإيطاليين، وإلا فإن ما سنكسبه من ناحية مضحّين من أجله بالكثير؛ ســـنفقده من ناحية أخرى، وقـــد علمت أيضاً أن الأخوات الراهبات اللواتي يدرن مدرســـة لأولاد السكان المحليين، ترأسهن راهبة فرنسية»[٣].

ثم أخرج الإيطاليون الفرنســـيين فيما بعد، ربما لتنافس اســـتعماري، وإلـــى تأثيرهم يعزو «فرديناندو» تمرد «بهتا حقوس» على الإيطاليين، فهـــو قد تنصّـــر واعتنق الكاثوليكيـــة على يد الرهبان الفرنســـيين، بعد أن كان مسلماً، وفيه يقول «فردينانـــدو مارتيني» في كتابه المذكور: «مسلم اعتنق الكاثوليكية مع زوجته... يقال: إن العازاريين الفرنسيين هم الذين أثاروه ضدنا - يعني ضد الإيطاليين -، وقد ساءهم إخراجهم مـــن إريتريا، وهذا ممكـــن؛ لأن «بهتا حقوس» كان يحـــب العازاريين الذين اعتنق على أيديهم الديانة الكاثوليكية»[٤].

أجاد كثير من المنصِّرين اللغات المحلية، فتحدّث عدد منهم «التجري»، و «البلين»، وبهذا كسروا حاجز اللغة، وتمكّنوا من مخاطبة الناس باللغة التي يفهمونها

وممـــا يهمنا ذكـــره هنا هـــو أن الجنرال «باراتييـــري» حاكم إريتريا الإيطالي كان بتاريخ ١٥ ديســـمبر ١٨٩٤م موجوداً في «كرن» عندما بلغـــه تمرّد «بهتا حقوس»، ومن «كرن» أبرق إلى الميجر «توسللي» في «أسمرا» آمراً إياه بالزحف إلى «سجنيتي» لقمع ثورة «بهتا حقوس» »[٥].

و «بهتـــا حقوس» هذا وُلد في «ســـجنيتي» عاصمة «أكلي جوزاي»، وكان حاكماً لإقليم «أكلي جوزاي»، وفي عام ١٨٧١م قتل «الفيتوراي إيمبي» أحد أقارب «يوحانس»، وهرب لاجئاً إلى منطقة الحباب في الساحل الشمالي من إريتريا[٦].

كان «بهتا حقـــوس» من حلفاء الطليان قبل أن يتمرّد عليهم، ويشـــق عصا الطاعة، وكانت له وحدة ضمن الوحدات الإيطالية، حيث يقول «أدولفو»: «إن وحدة «بهتا حقوس» وحدها تكلّف

(١) إريتريا اليوم، ص ٨٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ٨٢.

(٣) إريتريا اليوم، ص ٨٢.

(٤) إريتريا في إفريقيا الإيطالية، ص ١٠٢ - ١٠٥.

(٥) حراز، رجب: التوسع الإيطالي في شرق إفريقيا، ص ٣٧٨.

(٦) حراز، رجب، المصدر نفسه، ص ٢٧٦.

في مسيرتها هذه خمسمائة ليرة يومياً... إن «بهتا حقوس» يعتنق المذهب الكاثوليكي، وعندما يتوقف للراحة أثناء المسيرة الطويلة تحت ظلال بعض الأشجار يحيط به عدد من الرجال المسلحين باعتبارهم حرس شرف، وما أن يجلس حتى يحيط به الخدم؛ ليقدّم أحدهم اللحم المشوي، والآخر يقطّعه له قطعاً صغيرة، وآخر يقدّم له كأس الطج، ورابع يقدم له كأس الشراب المليئ بالعسل المخمّر مضافاً إليه عطر بعض الأعشاب»[١].

ووفقاً لما ذكره «ألم سجد» أنه كان يقوم بممارسة النهب والسلب، ونتيجة لذلك يرى فيه بعض سكان المرتفعات: أحد أولئك الأشخاص الذين تركوا أثراً سيئاً في حياتهم[٢].

وحرّض العازاريون الفرنسيون «بهتا حقوس» على هذه الثورة وهذا التمرد عن طريق أحد القساوسة الكاثوليك الإريتريين، وهو الكاهن «شيفلا مريام» من «أشرا»، وتمكّن هذا الكاهن من ترتيب اجتماع سري بين «الرأس منجشا» حاكم تجراي و «بهتا حقوس»، وفي هذا اللقاء السرّي حصل الاتفاق على هذه الثورة وهذا التمرد على الطليان الذين تفاجؤوا به في منتصف ديسمبر ١٨٩٤م[٣].

هكذ ندرك أن للرهبان الفرنسيين وجوداً سابقاً للإيطاليين في مدينة «كرن»، وأن للغة الفرنسية وجوداً سابقاً على اللغة الإيطالية، وأن الطرفين كانا يقومان بدور سياسي تنافسي ضمن المخطط الاستعماري، مستغلين الدين في خدمة أهداف استعمارية، إيطالية أو فرنسية.

(١) إريتريا اليوم، ص ١١٨ - ١١٩.

(٢) ألم سجد: لن نفترق، ج ١ ص ٥٩.

(٣) حراز، رجب، مصدر سابق، ص ٣٧٧.

وما زالت آثار الإرسالية الفرنسية التنصيرية باقية فيها حتى الآن، فهم أول من أنشأ أول مدرسة تنصيرية في «كرن»، وتقع هذه المدرسة في «كرن لعالاي»، وما زالت حتى هذه اللحظة تقوم بنشاطها التعليمي على الأسس التي قامت عليها، وتُسمّى «مدرسة قدوس مكئيل».

بعد ذلك صارت الغلبة للبعثات الكاثوليكية الإيطالية التي نشطت وتكاثرت بكثافة، وأنشأت مدارس تنصيرية عديدة، في أزمنة مختلفة، ومما عرفناه من هذه المدارس مدرسة «سانتا أنتونيو»، ومن هذه المجموعات التنصيرية التي عرفتها أرض البجوس «مجموعة لاسالي» في «كرن لعالاي»، أسّسها قساوسة إيطاليون.

كذلك جاءت لاحقاً المجموعات البروتستانتية، ورئاستها في مدينة « جلب» منطقة «المنسع»، ولها فرع في «كرن»، وقساوستهم سويديون، وكانت مدارسهم مفتوحة للجميع، وخرّجت العديد من الطلبة، بعضهم واصل في المدارس الوسطى الحكومية، ومن أشهر قساوستها المنصِّر «رودين».

ويعود وجودهم إلى عام ١٨٩٤م، حيث كان المنصِّر السويدي «رودين» وزوجته يعملان في «جلب» ومعهما ابنتهما؛ كما يقول «أدولفو» مشيراً إلى دورها في ترجمة الكتاب المقدّس إلى اللغة المحلية: «يقيم السنيور رودن هنا [يقصد جلب] مع زوجته السويدية، وابنته الشقراء التي وُلدت في «جلب»، وتترجم إلى لغة «التجري» الكتاب المقدّس والتوراة بذكاء ونباهة فائقين، وهي تقارن النص باستمرار مع النصوص العبرية، واليونانية، واللاتينية، والإنكليزية، والسويدية، والإيطالية، كما جمعت أجمل الأغاني الشعبية لقبائل «المنسع» بلغة «التجري» »[٤].

(٤) إريتريا اليوم، ص ١٠٣.



وحسبما ذكر «روسي» كان سكان «جلب» وقتها ٧٠٠٠ نسمة، وكان لدى البعثة السويدية ستة عشر شاباً محلياً، يدرسون اللغة الإيطالية، بالإضافة إلى أشياء أخرى[١].

وإلى جانب صور القديسين، كالعذراء مريم والمسيح عيسى عليهما السلام، كانت أماكن العبادة التابعة للبعثة السويدية تعلّق فيها صورة ملك السويد، وملك إيطاليا، ففي وصف له لمكان العبادة الذي دخله «روسي» في «محلاب» يوم ٢٨ يناير ١٨٩٤م يقول: «وعلى الجدران خريطتان ولوحتان زيتيتان، تمثّلان يسوع وصعوده إلى السماء، وصوراً لملك إيطاليا، وملك السويد»[٢].

ويبدو أن «جيوفاني استيلا» وصاحبه «جيزبي» هما أول مَن وطئ أرض «كرن» من الإيطاليين، حيث وصلا إليها عام ١٨٥١م، أي قبل دخول الاستعمار الإيطالي بـ (٣٨) سنة، و «أسّسا فيها إرسالية عزارية، وتولى فيها «استيلا» مهمة التنصير، حتى طرده منها «مينزنجر» عام ١٨٦٩م»[٣].

ولأن القوى الاستعمارية كانت تتنافس فيما بينها للاستيلاء على «كرن»؛ فإن «جيوفاني استيلا» عمل بكلّ حماسة لمصلحة الفرنسيين، وعنه يقول المؤرّخ الأوروبي «سفين ربنسون» Seven Rupenson : «لقد كان تفكير «استيلا» الذي أسّس البعثة في «بجوس» عام ١٨٥٢م يبدو من الوهلة الأولى أنه لا يصب على أنه يمثّل الجماعة الكاثوليكية فقط، بل يمثّل محمية أو مستعمرة أوروبية أيضاً، إذ أكّد أن شعوب «بجوس» و «منسع» هي شعوب مستقلة، وأنهم نتيجة استقلالهم وعقيدتهم الكاثوليكية سوف يسعون لطلب حماية الحكومة الفرنسية ضد غزوات النائب [يعني في مصوع] وحاكم تاكا [يعني كسلا]، وإذا حصلوا على هذه الحماية فإن كثيراً من القبائل المجاورة لهم، مثل البني عامر، والباريا، والكوناما، سوف تحذو حذوهم»[٤].

وهو الذي أكّد للحكومة الإيطالية إمكانية إنشاء مستعمرة مزدهرة في إقليم الحماسين الذي يعد من أغنى أقاليم الحبشة وأكثرها خصوبة[٥].

وحسب كلام «ألكس هاملتون»؛ فإن أول مدرسة للكنيسة الكاثوليكية الرومانية في «كرن» بدأت عام ١٨٥٩م، غير أنها لم تستمر إلى ما بعد عام ١٩١١م[٦].

ظلت الإرساليات التنصيرية تلاحق الإريتريين حتى في مواطن هجرتهم، مستغلة حاجتهم إلى التعليم والصحة

ويظهر لي أن إبعاد «استيلا» الإيطالي، من طرف «مينزنيجر» السويسري، من منطقة «كرن»، إنما هو لدواعي التنافس الاستعماري بين القوى الأوروبية، بمختلف مؤسّساتها الاستعمارية، وما المؤسّسة التنصيرية إلا واحدة من هذه المؤسّسات الداعمة للاستعمار، والمهيئة له، أو الزاحفة معه، لنشر ثقافته، ومعتقداته، حتى

---

(١) المصدر نفسه، ص ١٠٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٠٣.

(٣) انظر: الدكتور بيان صالح: الدعوة الإسلامية في إريتريا، ص ٣١١ - ٣١٢.

(٤) بقاء الاستقلال الإثيوبي، ص ١٦٨.

(٥) يحيى، جلال، مهنا، محمد نصر: مشكلة القرن الإفريقي، ص ٦٧.

(٦) Keren The Essence of Eritrea p 23

يكون له بين الشعوب التي يحكمها مَن يواليه، ويرتبط به ثقافياً، ومعلوم أن المنصّر الإيطالي «سابيتو» هو الذي مهّد لدخول الاستعمار الإيطالي إريتريا، وذلك حين اشترى قطعة أرض في «عصب» باسم شركة «روباتينو».

على كلٍّ؛ عندما دخل «استيلا» منطقة «كرن» اتبع خطة هادئة ومتأنية في سلوكه التنصيري بين «البجوس»، إذ بدأ أول ما بدأ بـ «التوفيق بين أُسر البجوس المتنازعة، وإزالة أسباب النزاع بينهم... وعلّمهم احترام روابط الزواج، وعدم المساس بأملاك الغير، وبذلك أصبح بعد بضعة أعوام الواعظ، والحكم لسكان إقليم البجوس، الذي كان يتكوّن من سبع عشرة قرية، وعشر قرى أخرى مجاورة لهذا الإقليم»[1].

وكان «استيلا» هذا يقوم ببث الفتن الطائفية، كما كان القنصل البريطاني لدى الأتراك في «مصوع» يأتي للمنخفضات الإريترية ليؤيد «خلافات الأب «ستيلا» للكاثوليك في مناطق الهضاب ضد جيرانهم المسلمين في المناطق المنخفضة»[2].

وهذا يشير إلى أن الأب «استيلا» Stella كان يحمل أهدافاً سياسية، تخدم جهة استعمارية بعينها، وهي هنا فرنسا، وللدلالة على ذلك يكفي أن نعلم أن «كونت بيسون» Count Bisson وهو فرنسي اقترح على مصر فتح إثيوبيا في العام التالي سنة ١٨٦٤م، على أن يبدأ هو بتدريب القوات المصرية طبقاً للأسلوب الفرنسي، موضحاً أن ظروف غزو إثيوبيا قد أصبحت مهيّأة بفضل البعثة التبشيرية الكاثوليكية التي أرسل رئيسها الأب «استيلا» Stella في «بجوس» برسالة ذكر له فيها أنه اتفق مع سكّان «تيجراي» على القيام بثورة ضد «تيودور» »[3].

وقد اتخذت الإرسالية التبشيرية الكاثوليكية من «بجوس» منطلقاً لها بسبب افتقارها إلى «الأمان الديني والسياسي في «تجراي»، وهو ما دفعها إلى الاتجاه شمالاً والاستقرار في «بجوس»، وقاد الإرسالية إلى منطقتها الجديدة «بجوس» كلٌّ من «سابيتو» و «استيلا»، وذلك في سنة ١٨٥٢م، حيث نقلوا مركز الإرسالية من «عدوة» إلى «أكلي جوزاي»»[4].

وما زال في «أسمرا» «معهد كمبوني» الذي يُعد معلماً من معالم التنصير في إريتريا، يحمل اسم المنصِّر الإيطالي الشهير «دانيال كمبوني» حامل شعار «نحو إفريقيا مسيحية».

وطبقاً لما نشرته مجلة (World wide) الصادرة عن كنيسة جنوب إفريقيا، عدد أكتوبر / نوفمبر ٢٠٠٣م: «وُلد «دانيال كمبوني» في «ليمون سول جادرا» بشمال إيطاليا في ١٥ من مارس عام ١٨٣١م، وقادته فكرة التنصير للالتحاق بمعهد «دون مازا» في «فيرونا»، في العام ١٨٤٩م، وغادر إلى إفريقيا بعد ذلك بثلاث سنوات... تُوفي في الخرطوم بالسودان في ١٠ من أكتوبر عام ١٨٨١م».

لقد أدرك «كمبوني»، ورفاقه المنصِّرون، بمختلف مدارسهم ومذاهبهم التنصيرية، أهمية التعليم في بناء أجيال تؤمن برسالتهم، وتسعى في نشرها، ومن هنا أصبح لهم وجود مبكّر في الساحة التعليمية، في كلّ إفريقيا، وعلى أساس من هذا الوجود تولّوا أمر التعليم في إريتريا منذ أمد بعيد.

وأكّد لي بعض الذين درسوا في «مدرسة كمبوني» بـ «أسمرا» أن قوانين «مدرسة

---

(١) د. بيان صالح: المصدر نفسه.

(٢) محمد، إبراهيم عبد المجيد: ثيودور الثاني إمبراطور إثيوبيا، ص ٤٠.

(٣) أنتوني سوريال عبد السيد، مصدر سابق، ص ٦٢.

(٤) المصدر نفسه.



كمبوني» كانت تمنع الطلاب المسلمين من إقامة الصلاة في المدرسة، أو الاستئذان للخروج لأدائها، وكانت لا تعطّل الدراسة يوم الجمعة، ولا لصلاة عيدي الفطر والأضحى، وتُنذر طلابها المسلمين من الغياب بمناسبة العيد، وإلا تعرّضوا للفصل النهائي من الدراسة، ولهذا كان الطلاب يتوجّهون صبيحة يوم العيد إلى المدرسة في حين يتوجّه آباؤهم إلى المصلّى لأداء صلاة العيد، وبلا شك؛ كان هذا من مقتضيات التربية التنصيرية في عزل الشاب المسلم عن قيم الإسلام قدر المستطاع.

يقول ممتاز العارف متحدثاً عن نشاط الإرساليات التنصيرية التعليمي في إريتريا: «وكانت الإرساليات التبشيرية الأجنبية التي بدأ نشاطها وفعالياتها منذ أمد بعيد؛ تُعنى بتوفير قسط بسيط من الثقافة الدينية، وتعليم اللغات الأجنبية، في المدارس الخاصة الملحقة بها، وكان في مقدمة هذه الإرساليات البعثة السويدية البروتستانتية الإيفانجيلية»[(١)].

وشيّد العازاريون كما يذكر «فرديناندو» «كنائس في كرن، وشينارا، وأكروا، والستيانا»[(٢)]، وأقاموا «مطبعة تطبع كتب الصلاة بلغة الجئز...»، وكان منهم «الأب بيكار» الذي استقر في «بلاد البجوس... وكان قد طرده إليها رأس ألولا»[(٣)]، وقد حاز هذا المنصّر على نفوذ قوي، مكّنه «طيلة المدة التي حكم فيها المصريون من منع بناء جامع في المنطقة»[(٤)]، أي في منطقة «البجوس».

وفي سبيل دعم نشاطهم التنصيري في منطقة «كرن» امتلك «الآباء العازاريون مصنعين كبيرين أحدهما في شينارا، والثاني في موداكا»[(٥)]، أيضاً امتلكوا أرضاً واسعة، وظّفوها للإنتاج الزراعي، منها تلك «الأرض التي كانوا يملكونها على ضفة نهر عنسبة، وكانت تنتج فاكهة وخضاراً، يقدّر ثمنها بـ ٨٠٠٠ ليرة، وتكلّف العناية بهذه الأرض ٢٠٠٠ ليرة سنوياً»[(٦)].

لم يكن اهتمام مؤسّسات التعليم الكنسي بالشخصية الإفريقية للأخذ بيد الإفريقي ليواكب ركب الحضارة والتقدّم، وإنما لتنصيره والتأثير في تفكيره وسلب إرادته

واستغلوا حاجة أهل المنطقة إلى المال، وغفلتهم عن إدراك أهمية الأرض، وقيمتها العالية في الشأن الاقتصادي لهم ولأبنائهم من بعدهم، فأغروهم ببيع أرض واسعة مقابل ثمن بخس، من ذلك أن «ميخائيل» ترجمان البجوس – كما يسمّيه فرديناندو – باع «قطعة أرض واسعة مقابل بقرة، وهذه الأرض تكفي لإقامة عشرين عائلة مزارعة بكاملها في إيطاليا»[(٧)].

نشاط المنصِّرين التعليمي بعد جلاء الاستعمار الأوروبي:

بعد جلاء المستعمر الأوروبي من إريتريا بخروج الإنجليز منها، ومجيء العهد الفيدرالي، ثم الاستعماري الإثيوبي، الذي امتد لثلاثين عاماً، ظلت الإرساليات التنصيرية تعمل في ميدان التعليم بكل

(١) إريتريا بين احتلالين، ص ٢٥١ – ٢٥٢.

(٢) إريتريا في إفريقيا الإيطالية، ص ١٢٢.

(٣) المصدر نفسه والصفحة.

(٤) المصدر نفسه والصفحة.

(٥) المصدر نفسه والصفحة.

(٦) المصدر نفسه والصفحة.

(٧) المصدر نفسه والصفحة.

نشاط وحيوية، ومن مدارسها في «كرن» المدرسة الإيطالية، وهي مدرسة تنصيرية، المعلمات فيها راهبات، يُعرفن بأزيائهن، وصلبانهن تلمع على صدورهن، وظلت تستقبل أبناء المسلمين.

كذلك توجد في «كرن لعالاي» مدرسة تنصيرية تُعرف بـ «مدرسة بادري»، تبدأ الحصة الأولى فيها بمحاضرة تنصيرية، وفي منطقة «دعاري» توجد مدرسة تنصيرية للصم والبكم.

كما أن منصِّراً كندياً أو أمريكياً - لست على يقين من جنسيته -، يُدعى «مستر هيو» أسّس داراً لرعاية الأيتام والمشرّدين، وكان يلتقطهم من الطرقات، ويلقي عنهم ملابسهم الرثّة والبالية، ويعالج أمراضهم، ويُسكنهم في مساكن داخلية، ثم يقوم بتدريسهم وتعليمهم، وقد خرّج منهم عدداً كبيراً، وكان يأتي بالمسلمين منهم إلى جامع «كرن» لصلاة الجمعة، ليبدي حياديته، ويُعَمِّي على أهدافه التنصيرية، في حين أنه بفعله هذا إنما كان يؤدي واجبه التنصيري، وذلك من خلال نَصْرَنَة الإسلام في أذهان طلابه، وذلك باختصار العبادة في ساعة واحدة من يوم الجمعة، كما هي العبادة في العقيدة النصرانية، تكون في ساعة واحدة من يوم الأحد، ثم لا علاقة لهؤلاء الطلاب بالمسجد في الأوقات الأخرى من باقي الأيام، إنها أوقات خالصة له، ينفرد بهم ليوجّههم وفق رسالته التنصيرية.

وأجاد كثير من هؤلاء المنصِّرين اللغات المحلية، فتحدّث عدد منهم «التجري»، و «البلين»، وبهذا كسروا حاجز اللغة، وتمكّنوا من مخاطبة الناس باللغة التي يفهمونها، ومعلوم عن المنصِّر الهولندي «بانديل» أنه أقام بمدينة «بورتسودان»، وتعلم اللغة البيجاوية، ثم قام بترجمة الإنجيل إليها.

مستر ديفيد المنصِّر البريطاني:

وفي الستينيات عرف والدي - رحمه الله -، وهو الشيخ محمد صالح حاج حامد منشئ مؤسّسة «أصحاب اليمين التعليمية» بـ «كرن»، منصِّراً بريطانياً يُدعى مستر «ديفيد»، وكان يجيد العربية بحكم أنه عاش فترة في مصر، وكان نشاطه التنصيري منصباً على مناطق «الكنامة»، كما كان نشاط الوالد أيضاً يستهدفهم، وكانت المنافسة بينهما قوية، ومع ذلك كان يصطحب الوالد معه في سيارته كلما سافر من «كرن» إلى مناطق «البازا»، وكان يتحدّث معه عن أثر النشاط الإسلامي في «الكنامة»، ويقول له: «لا جدوى من إضاعة الوقت معهم، فإنهم لا يُقبلون على الإسلام»، بينما كان الوالد يؤكّد له خلاف ذلك، مستدلاً ببعض الظواهر الاجتماعية، ويقول له: «إنهم فقط يحتاجون إلى بعض المجهودات في تعريفهم الإسلام، وعندها لن يقبلوا به بديلاً».

كان هذا المنصِّر حريصاً على تعلّم لغة «التجرايت»، وطلب من الوالد تعليمه مقابل مبلغ من المال، ثم قيل له: إن أنظف نطق للغة «التجرايت» هو نطق «المنسع»، عندها قرّر أن يدرسها على رجال من «المنسع».

نتائج التنصير الخطيرة:

لقد استطاعت الإرسالية التنصيرية خلال الحقبة الإيطالية أن تحمل عدداً من المسلمين على الارتداد والتنصر، وإن كنا لا نملك إحصائية دقيقة عنهم، ومهما كان؛ فإن أسماء أحفاد هؤلاء المتنصّرين في العهد الإيطالي نجدها مقرونة بأسماء إسلامية، أما خلال الحقبة الإثيوبية فلم يسجّل لنا التاريخ نجاح هذه الإرساليات في تنصير نسبة كبيرة من الطلاب المسلمين الدارسين في مدارسها.

لكن من المعلوم لكلّ باحث في الشأن التنصيري أن هدف الإرساليات التنصيرية ليس هو إدخال الفرد المسلم في النصرانية فحسب، وإن كان لهذا الهدف أولويته وأهميته، وإنما



أيضاً تحييده، وتشــكيكه في الإســلام، إن لم يمكن تنصيره، باعتبار ذلك هدفاً تالياً وتابعاً.

ونســتطيع أن نجزم بأنها حقّقت على هذا الصعيد نجاحاً معتبراً، إذ أوجدت - كما يقول صموئيل زويمر المنصِّر الأمريكي الشهير - من خلال مدارسها التنصيرية والمدارس العلمانية أجيالاً من الشــباب المعــادي لعقيدته وقيمه، وأجيالاً من الشباب الجاهل بإسلامه، المحايد الــذي لا تثيره أية هجمــة معادية يتعرض لها الإسلام، أياً كانت طبيعتها، بل لجهله بالإسلام يردّد شــبهات المنصِّرين وتشويشــاتهم التي تلقفها ســماعاً، من هنا وهناك، من دون وعي بمصدرهــا الأصلــي، ومقصدهــا التخريبي، فتــراه إذا ما تعامل مع الفكر الإســلامي أثار بعض الشُّــبه الرائجة، ظناً منــه أنها منقصة تُحرج الإسلام والمســلمين، وذلك لجهله بها، وبمدلولها الشــرعي، فهو أمي بالنسبة لقراءة الإسلام، وفهمه، لا يُحسن قراءة كتاب إسلامي، ولا فهم نصٍّ شــرعي، ومع ذلــك إذا ما ناقش الفكرة الإســلامية أثار هذه الشُّبه، لمجرد أن ما يثيره المنصِّرون والمستشرقون شوش على فهمه المحدود القاصر، وهو عاجز عن ردّه.

مثل هؤلاء هم نتاج الهدف الثاني للنشــاط التنصيري التعليمي والفكري في عالمنا الإسلامي بشكل عام، وقطرنا الإريتري بشكل خاص، وهم الذين يعاني منهم الإسلام في إريتريا.

أضف إلى ذلك مناهج التربية العلمانية التي تلتقــي المناهج التنصيرية في تحييد المســلم وتشكيكه، وإخراجه إلى الحياة جاهلاً بالإسلام ومحايداً، يفتقد الغيرة على عقيدته الإسلامية، إن لم يكن مهاجماً لها، ومشــاركاً في العدوان عليها، ليس يهوديــاً، ولا نصرانياً، ولكنّه مهيئ لكلّ فكر وافد من ملاحدة الغرب وفلاســفتهم، ينقاد له بلا مقاومة فكرية، ولا معارضة نفسية.

نموذج لمقاومة المد التنصيري في إريتريا:

ظلــت الإرســاليات التنصيريــة تلاحــق الإريترييــن حتى فــي مواطــن هجرتهم بعد اللجوء، مستغلة حاجتهم إلى التعليم والصحة، بحكم أنهم يعيشون في معسكرات اللجوء التي ينقصها الكثير من ضرورات الحياة السليمة.

ومما يحضرني ذكره هنا قصة الأخ محمد إدريس حدقــي الذي وُلد بـ «كــرن»، وعائلته معروفة من أشــهر العوائل الكرنية، وعاش أول حياتــه في «كــرن» إلى أن لجأت أســرته إلى السودان، وعاش معها بمعسكر «ود الحليو».

كان محمد هــذا يعاني ضعفــاً حاداً في بصره كأخويه الكبيريــن داود وعمر رحمهما الله، استغل فيه المنصِّرون حالته هذه، فحاولوا تنصيره من خلال تقديم خدمات تعليمية مهمّة له، إلا أنه كان فطناً، وخلفيته الإســلامية تعد كافية في حمايته من التنصّر، فما انطلت عليه غايتهم من هذه الخدمــات التي يقدّمونها له، مع أنه كان شديد النقد للمؤسّسات الإسلامية بسبب عجزها وعدم كفايتها في تقديم خدمات مماثلة.

على كلٍّ؛ استطاع الشاب محمد أن يستفيد من خدمات المنصِّرين هــذه من غير أن يغيّر عقيدته، فتخصّص في الأدب الإنجليزي، وعاد إلــى «كرن» قبل التحرير، وقــام بمبادرة تعليم المكفوفين الكرنيين فــي منزله بـ «كرن»، بعد أن عرفهم، وزارهم فــي منازلهم، ويعيش الآن بقية حياته في الولايــات المتحدة الأمريكية، بعد إخفاقه في فتح مدرســة تعليم المكفوفين بـ «كــرن»، إذ حالت أنظمة الجبهة الشــعبية بينه وبين جمع تبرعــات من الخارج لفتح هذه المدرســة، الأمــر الذي اضطره إلــى مغادرة الديار والعيش في الولايات المتحدة الأمريكية، عصمه الله في دينه وصحته.

مساعدات الفاتيكان لإفريقيا

د. زينب عبد العزيز (*)

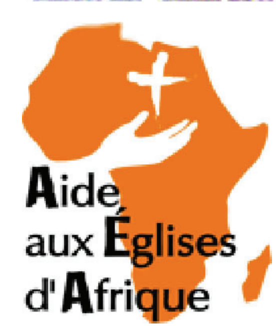
المتأمل في الشارات المستخدمة للدلالة على الاجتماعات الكنسية الأسقفية، والتي تمّت بزعم أو تحت عنوان «مساعدة إفريقيا»، يُدرك على الفور، ودون كلمات تفسيرية، أو دليل للإثبات، لشرح مغزى هذه المؤتمرات واللقاءات المنعقدة تحت مسمّى «السينودس»، أن المقصود منها هو: تنصير إفريقيا!

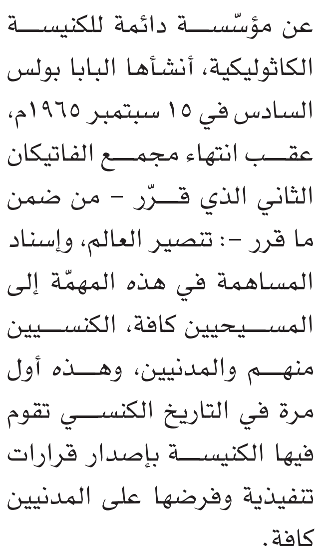
فالرسم الأول: يضع علامة الصليب بطول القارة الإفريقية، وتحته اسم البابا بنديكت ١٦، واسم مدينة «بِنين» التي انعقد فيها والسنة، سنة ٢٠١١م، وتخرج منه خطوط، مكتوب على كلّ خطٍّ منها أحد المحاور الأساسية للسينودس، وهي: المصالحة، العدل، السلام.

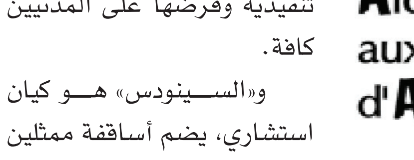
أما الشارة الثانية: فمكتوب عليها «مساعدة لكنائس إفريقيا»، وهو عبارة عن رسم للقارة الإفريقية مرسوم عليها يد ممدودة، تحمل الصليب لكلّ القارة، وهذه هي المساعدة الموجّهة لإفريقيا!

هذا المقال يسعى للكشف عن طبيعة هذه المساعدات، ووجهتها، واستغلالها لتحقيق أهداف تتعارض مع الشعارات المعلنة تحت مفاهيم: المصالحة والعدل والسلام.









معنى السينودس:

يُقصد به «سينودس الأساقفة»، وهو عبارة عن مؤسّسة دائمة للكنيسة الكاثوليكية، أنشأها البابا بولس السادس في ١٥ سبتمبر ١٩٦٥م، عقب انتهاء مجمع الفاتيكان الثاني الذي قرّر - من ضمن ما قرر -: تنصير العالم، وإسناد المساهمة في هذه المهمّة إلى المسيحيين كافة، الكنسيين منهم والمدنيين، وهذه أول مرة في التاريخ الكنسي تقوم فيها الكنيسة بإصدار قرارات تنفيذية وفرضها على المدنيين كافة.

و«السينودس» هو كيان استشاري، يضم أساقفة ممثلين لجميع كنائس العالم، إضافة إلى الفاتيكان، ولا تجتمع هذه المؤسّسة إلا بأمر من البابا مباشرة، لمناقشة موضوعات ذات أهمية بالنسبة للكنيسة.

ومن مهامّها تحديداً:

- أن تكون هذه المؤسسة (السينودس) حلقة وصل واتصال بين البابا وجميع أساقفة العالم.
- أن تقدّم معلومات مباشرة وصادقة تتعلق بعمل الكنيسة في عالم اليوم، وهو «التنصير أكثر من أي وقت مضى».
- تسهيل تقارب وجهات النظر حول النقاط الأساسية لحياة الكنيسة واستمرارها.

(*) أستاذة الحضارة الفرنسية والأدب الفرنسي - جامعة المنوفية.



أما الموضوعات التي يتناولها السينودس فيجب أن تكون:

- ذات طابع عالمي.
- أن يمثّل الموضوع حاجة ماسّة لمضاعفة طاقات الكنيسة وإمكاناتها.
- أن يهدف إلى تطبيق رعوي تبشيري.
- أن يمكن تحقيقه على أرض الواقع وليس افتراضياً.

ويقوم مجلس الأمانة العامة بتقديم برنامج العمل الخاص بالموضوع، ثم يقوم الأساقفة بإعداد مداخلاتهم الخاصة، وبعدها يقوم البابا بدراستها، وتقديم برنامج خطة الاجتماع، ثم يقوم بعد عدة أشهر من اجتماع السينودس بإصدار البيان التنفيذي لما تم الاتفاق عليه.

أول سينودس من أجل إفريقيا:

وقد أقيمت أول جمعية عامة لإفريقيا من ١٠ أبريل إلى ٨ مايو ١٩٩٤م، تحت عنوان «الكنيسة في إفريقيا ورسالتها التبشيرية حتى سنة ٢٠٠٠م»، والعنوان هنا شديد الوضوح وليس بحاجة إلى تفسير! ثم أقيمت ثاني جمعية عامة لإفريقيا من ٤ إلى ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٩م، تحت عنوان: «الكنيسة في إفريقيا لخدمة المصالحة والعدل والسلام».

وفي الاجتماع الذي عُقد في ٦ يناير ١٩٨٩م، وكان عبارة عن جمعية خاصة للإعداد لهذا السينودس، طالبوا بأن يكون بمثابة تعبئة عامة لكلّ الكنائس والأتباع، ومن أهم النقاط التي طالبوا بدراستها خمسة محاور أساسية، هي: «كيفية تنصير إفريقيا، الغرس الثقافي، الحوار بين الأديان، العدل والسلام، وضع وسائل الاتصال في خدمة الإنجيل».

ومن أهم ترتيبات الإعداد لكيفية السيطرة على القارة الإفريقية؛ كان البابا يوحنا بولس الثاني قد قام بإحدى عشرة زيارة لإفريقيا منذ تولّيه كرسي البابوية في سنة ١٩٧٨م، فذهب - من ضمن ما ذهب - إلى الكاميرون، وجنوب إفريقيا، وكينيا، وبخاصة أوغندا، سنة ١٩٩٣م، ليتفادى أي عملية إحباط، وليمهّد الجوّ والتسويغ لإقامة السينودس في روما، وليس في أحد البلدان الإفريقية، ولقد تم الإعداد لهذا السينودس لمدة خمس سنوات قبل انعقاده.

ونظرة واحدة على نوعية المداخلات الفردية تكشف مجالات الاهتمام، ومنها: «العدل ٤٠ بحثاً، الغرس الثقافي ٣٦، العلمانية ٣٠، القبائل المسيحية ٢٧، الحوار بين الأديان ١٨، وضع الكنيسة ١٥، وسائل الاتصال ١٤، الزواج ١٣، الأسرة ١١، المبشِّرون ٩، القساوسة ٩، رجال الدين ٩، الشباب ٤، المدرسة ٤، الإنجيل ٣، علامات الزمان ٣، كتاب التعليم الديني ٢»، وذلك وفقاً لما أورده الأب شوڤييه في «حوليات السينودس» (مجلة اسبيريتوس سبتمبر ١٩٩٤م).

سينودس ٢٠٠٩م:

نطالع في برنامج العمل لسينودس الأساقفة هذا، والمُقام من أجل إفريقيا، وانعقد من ٤ إلى ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٩م، أن الكنيسة لا تزال تؤدي دوراً مهماً من أجل اقتلاع الإسلام من القارة بالتزامها بالعمل في المجالات المتعلقة بالإنسان، ومحاربة المسلمين، ومنها:

- أن وجود الإسلام في المنطقة يعرقل إجراء الحوار الهادئ مع الأفارقة.
- الزيجات المختلطة تكشف عنصرية بعض الجماعات الإسلامية.

وتجاهد الكنيسة للاطلاع على آراء بعض المسلمين الإيجابية، والتضامن معهم في حدود التعايش السلمي، والاستعانة بهم في محاربة الفساد والفقر، وإدخال أطفال المسلمين في المدارس المسيحية «مع احترام هويتهم المسلمة»! وذلك مع الاهتمام بالصحة والتعليم والإحسان.

ونطالع في وثيقة السينودس:

«بالإضافة إلى عملية التبشير، التي هي مهمتها

الرئيسية، فإن الكنيسة الكاثوليكية نشيطة في مجالات الإحسان والصحة والتعليم، وبصفة عامة المشاريع الإنسانية المتعددة.. ففي عام ٢٠٠٧م كان هناك ١٦١٧٨ مركزاً طبياً تابعاً للكنيسة، موزّعة كالآتي: ١٠٧٤ مستشفى، ٥٣٧٣ عيادة خارجية، ١٨٦ عيادة للجذام، ٧٤٣ مصحة للمسنين، ٩٧٩ ملجأ للأيتام، ١٩٩٧ حضانة أطفال، ١٥٩٠ مركزاً للمصالحة الزوجية، ٢٩٤٧ مركزاً لإعادة التأهيل الاجتماعي، ١٢٧٩ مراكز صحية مختلفة».

وتؤكّد وثائق المؤتمر أن مليون شخص يموتون كلّ عام من مرض حمّى المستنقعات، وأن ٨٥٪ منهم من الأطفال.

ونطالع في الخطوط نفسها الموجّهة للسينودس: «أن الكنيسة الكاثوليكية بصفتها أمّ ومعلّمة تهتم بتبشير الإنجيل، لذلك تهتم بالتعليم، وهو ما يمكن ملاحظته من البيانات التالية:

للكنيسة الكاثوليكية في القارة الإفريقية: ١٢٤٩٦ مدرسة وحضانة بها ١٢٦٦٤٤٠ طفلاً، و ٣٣٢٦٣ مدرسة ابتدائية بها ١٤٠٦١٨٠٦ طلاب، و ٩٨٣٨ معهداً ثانوياً به ٣٧٣٨٢٣٨ تلميذاً، أما المعاهد العليا ففيها ٥٤٢٦٣ طالباً، وفي الجامعات يوجد ١١٠١١ طالباً يدرسون اللاهوت، و ٧٦٤٣٢ يدرسون مواد أخرى».

وقد اهتم السينودس بأسباب الحروب والفقر في إفريقيا، وطالب بالاهتمام بالآبار والمناجم، ومطالبة الشركات العاملة باحترام البيئة، كما طالب بإلغاء عقوبة الإعدام في إفريقيا، واحترام حقوق المرأة والطفل، وبمرض الإيدز.

وتشجيعاً للأفارقة؛ قام البابا بتعيين الكاردينال بيتر تُركصن Peter Turcson كبيراً لأساقفة مدينة كيب كوست في غانا.

ويوضح البيان أن كنيسة إفريقيا الكاثوليكية تضمّ مليوناً وتسعاً وخمسين مسيحياً، يمثّلون ١٤٪ من كاثوليك العالم.

وعقب انتهاء هذا السينودس قدّم البابا يوحنا بولس الثاني قراراته التنفيذية لما تم الاتفاق عليه في بيان من مائة وخمسين صفحة، كلّها توجيهات للوجود الكنسي الرعوي في إفريقيا، والتي عليها أن تتحكم في تحركات الكنيسة الإفريقية في السنوات العشر التالية.

الدور المشين الذي لعبته الكنيسة وتدخّلها الإجرامي في رواندا، حيث قام بعض الآباء والراهبات بإشعال الحرائق في هناجر مكدّسة بالأفارقة الفارّين من ويلات الحرب.. لم يُنس بعد

وفي الخطوط العريضة الموجّهة للاجتماع نطالع في الفصل الأول:

«الموارد الطبيعية لإفريقيا الشديدة الثراء لا تتفق وحالة الفقر التي يعيشها الأهالي»، وهي إشارة لا تكفّ عن التردد في عدة أجزاء من البيان.

إضافة إلى نظرتهم إلى الإسلام في الوثيقة نفسها: «ننظر إلى الإسلام هنا من حيث منظور السينودس وأهدافه، وهي: المصالحة والعدل والسلام، وعلينا فهم الإسلام في ديناميكيته الحالية، والتي لها أوجه ليست دائماً مطمئنة بالنسبة لعدم التسامح الديني، كما أن مردوده السياسي متنوّع، بحيث يجعل من الصعب إقامة وسائل محدّدة من جانب واحد، وهو أمر لا بد منه، لذلك لا بد من عمل تفرقة بين بعده السياسي وبعده الديني، وفي هذا البُعد الديني؛ الفصل بين الإسلام والمسلمين، بحيث نميّز حوار الحياة... ومن هذا المنطلق؛ فإن الإسلام رفيق مهم لكنّه صعب»، وتنتهي الفقرة بأن «كلّ المسعى في إفريقيا هو لإقامة ملكوت الربّ الذي هو مصالحة وعدل ومحبة»! وهو ما يوضح



كيفية الوجود المسيحي الكنسي في إفريقيا، وكيفية تغلغله في المجتمع.

سينودس «الكنيسة في إفريقيا، لخدمة المصالحة والسلام»:

انعقدت الجمعية الثانية الخاصة بإفريقيا في الفاتيكان من ٤ إلى ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٩م، تحت عنوان «الكنيسة في إفريقيا لخدمة المصالحة والسلام»، وقد حضره حوالي ٢٥٠ أسقفاً المناقشة قضايا القارة، وهي واحدة من أكثر القارات تعرضاً للحروب، والفقر، وتوابع الاستعمار وما بعد الاستعمار، فالمعروف أن الشعوب الإفريقية ضحايا إدارة عامة فاسدة، بسبب السلطات المحلية التابعة للغرب، وبخاصة خضوعها لأسوأ أنواع الاستغلال من القوى الاستعمارية الخارجية.. ويبقى معرفة التوجّهات الحقيقية لهذه الجمعية ومخططاتها.

يدفعنا عنوان هذه الجمعية إلى التساؤل حول معنى كلمة «مصالحة»، وما المقصود منها؟ مصالحة من وماذا؟!

فعلى الصعيد الإفريقي؛ إن جميع الحروب التي تُدار على أرضها ترجع خيوطها إلى أولئك الذين يحرّكون اللعبة في العالم، إلى قادة الغرب المتعصّب، الاستعمارى، المغتصِب، الذي يلجأ إلى أعوانه المحليين ليقود لعبته، وهي قائمة على تجويع الأفارقة وانتزاع كنوزهم.

فهل المقصود مصالحة كلّ أطراف القادة المحتالين ليقوموا بلعبة أكثر دقة لقهر الأفارقة وإجبارهم على مزيد من التنازلات؟! إن اختلاق الحروب المحلية بين الشعوب باتت لعبة تقليدية، ونذكر على سبيل المثال اختلاق مشكلة البربر في الجزائر لتقسيم البلاد؛ وحرب دارفور، حيث معظم سكانها من حفظة القرآن الكريم؛ وهل تفرض علينا هذه «المصالحة» أن نسكت عما تتم حياكته حالياً مع الأقليات المسيحية في البلدان ذات الأغلبية المسلمة لاختلاق الفتن والقلاقل؛ مثلما يدور في مصر وغيرها من البلدان.. فأية «مصالحة» يقصدون؟!

وعلى الصعيد الكنسي؛ عن أية «مصالحة» يمكن أن نتحدث؟ إن كلّ الكنائس، وقد أصبح عددها ٣٤٩ كنيسة، كلها أعضاء في مجلس الكنائس العالمي، ما عدا الفاتيكان، وذلك لكي يمكنه مساعداتها من الخارج أكثر مما لو كان منضماً إليها، وجميعها تتضامن وتتسابق بعته محموم لتنصير العالم، فهل المقصود بـ «المصالحة» ضمّ كلّ هؤلاء المنشقّين عقائدياً لاختلاق الكنيسة العالمية التي يسعى إليها بابا روما؛ شريطة أن تكون تحت لوائه؟

أو هي «مصالحة» للتغني بعملية تنصير واحدة لمزيد من اعتصار الشعوب الإفريقية، والقيام بفرض عملية غرس ثقافي لا إنسانية، والتوغّل أكثر لاقتلاع أحشائها، والعمل على إبادتهم؟

إن الدور المشين الذي لعبته الكنيسة وتدخّلها الإجرامي في رواندا، حيث قام بعض الآباء والراهبات بإشعال الحرائق في هناجر مكدّسة بالأفارقة الفارّين من ويلات الحرب.. لم يُنس بعد، وما أكثر الفضائح التي تُكشفت ولا تزال تتكشّف حتى يومنا هذا!

وهل تفرض علينا هذه «المصالحة» أن نسكت عن الدور المشين الآخر لموقف الكنيسة من «العازل الطبي» الذي تسبّب عدم السماح به في قتل آلاف من الأفارقة المصابين بالإيدز، فقد أحرقت الكنيسة كلّ ما كان قد تم استحضاره في أحد الميادين العامة، فما المقصود بـ «المصالحة» هنا؟ مزيد من القتلة الإجراميين مشعلي الحرائق، أم مزيد من الاستعمار الجديد؟

ونطالع في نصوص وثيقة إعداد هذا السينودس أن المقصود بـ «المصالحة» هو «مصالحة الفرد مع الكنيسة، واعترافه للقس بعودته إلى أحضانها، وحصوله على المناولة تعبيراً عن قبول دخوله إلى الكنيسة أو عودته إليها» إذا ما كان قد فرّ منها..

«المصالحــة» إذاً هو تعبير جديــد أُدرج من باب التمويه بدلاً من كلمة «الاعتراف» و «المناولة» التي أبعدت الكثير من الأتباع لعدم استساغتهم معناها، وهي «الإيمان بأنه يأكل لحم المســيح ويشرب دمه فعلاً وحقيقة»؛ والذي ينفّر المستهدفين من اعتناق المسيحية.

وتعتمد الكنيسة حالياً، كما توضح الوثائق، على التعامل مع جيل ما بعد الاســتقلال، فذلك الجيل الذى انتهى وكان يذكر حقائق وصراعات عاشها مع المستعمِر، ومع الكنيســة التي دائماً تواكبه وتسير على خطــاه، فأصبح الجيل الحالي أكثر ســهولة فــي التعامل، وفي التأثير فيــه، لابتعاده عن عهود الاستعمار وجرائمه.

عجز مدفوعات الفاتيكان عام ٢٠٠٢م، وصل إلى ثلاثة عشر مليون ونصف المليون يورو، وذلك بالرغم من موارده التي لا يتخيلها عقل

أمــا على صعيد الحرب التي يقودها الفاتيكان ضد الإســلام؛ فما من إنســان يجهل اليوم الهَوَس الذي يقود به مسيرته لاقتلاع الإسلام، وقد شبّهتها جريدة لوموند الفرنســية بعبارة أنه «يســير على الإسلام بوابور زلط»!

ومــا من إنســان يجهل الوســائل التي أعدّها الفاتيكان للإسراع بذلك الاقتلاع، فهي ترسانة يمتد عتادها بدءاً من رجال الكنيســة إلى كلّ العلمانيين، مــروراً بعــدد لا يُحصى من البعثــات التنصيرية، والمنظّمــات، والمؤسّســات، ووســائل الإعلام، والإنترنت، ورجال السياســة، والســياح، اختصاراً ورسمياً: ما من مســيحي معفى من المساهمة في عملية التنصير التي فرضها مجمع الفاتيكان الثاني (١٩٦٥م) على الأتباع كافة.

وقد أشرنا من قبل أنها المرة الأولى في تاريخ الكنيســة أن تقوم بإصدار قرارات تنفيذية متعلقة بالمدنيين كافة.. وهو ما يدلّ في الوقت نفسه على التضامن بين الجانب الكنســي والجانب السياسي في الغرب المسيحي المتعصّب لاقتلاع الإسلام.

بل لقد وصل العَتَه إلى تكوين فرق مبشِّرين من الشــباب ومن الأطفال!! أما التقنيات الحديثة فلم يتم استثناؤها، وجميعها تحت إمرة البابا، من أجل تنمية ثقافة تبشــيرية تنصيريــة، وفرض ما يُطلق عليــه «الكلمة الوحيدة التي يمكنها إنقاذ البشــر، وهي الإنجيل»، فهــل ينوي البابا أخيــراً أن يقوم بمصالحــة بين العقل والإيمــان، ويقرّ أنه من حق هؤلاء المسلمين الذين يحاول اقتلاعهم من دينهم؛ من حقهم أن يحبوا ويتمسكوا بدينهم؟!

الحقائق الخافية وراء هذه الاجتماعات:

والهدف الحقيقي من انعقاد هذه الجمعية يبدو بوضوح ممــا نطالعه بتاريــخ ٢٧ أكتوبر على أحد مواقع الفاتيكان؛ أن الآباء المجتمعين قد قاموا في نهاية الجمعية «بتوجيه الشكر لله على وفرة الموارد الطبيعية الموجودة في إفريقيا»!

ولا نفهم ما دخل «المــوارد الطبيعية» هنا في اجتماع كنســي؟ ويا له من شكر يكشف عما وراءه! بما أن ما يتكشّف ليس إلا هدف اقتصادي سياسي لتلــك الجمعية «الدينية» التــي اجتمعت من أجله؛ إذ نطالع بوضــوح: «أن الموارد المعدنية الإفريقية تســاوي ٤٦٢٠٠ مليار دولار»، وأنه بما قيمته «١٢٪ مــن هذا المبلغ يمكن لإفريقيا أن تقوم بتمويل بنية تحتية على المســتوى الأوروبي»، وهو ما يكشــف بوضوح عن الهــدف غير المعلن تحت ذلك العنوان الكاذب؛ لأن الأمر لا يتعلــق إلا بكيفية التهام هذه الفريسة الدسمة !

ونطالــع فــي بحــث أجــراه داوود بيلار D. Beylard ، رجل الاقتصــاد الكنغولي، في «مجلة إفريقيــات» (وهي مجلة اقتصاديــة لكلّ إفريقيا)،



يتضح أن مجمل الثروات الإفريقية يصل إلى ستة وأربعين مليار ومائتي مليون دولار، إذ يقول: «إن القيمة المالية للمناجم الإفريقية في المواد الخام الأولية التي تم اكتشافها للآن يصل إلى ٤٦,٢٠٠ مليار دولار! لماذا إذن لا تفلح إفريقيا في الاستفادة من مثل هذه الثروات التي تفوق ثلاث عشرة مرة العائد السنوي للصين؟! إنها ثروة تكفي وتزيد بكثير لتحويل القارة الإفريقية إلى واحدة من القوى العظمى في العالم».

وهذا التقصير في تنمية إفريقيا، في مجمله، هو النموذج الاقتصادي القائم على تمويل استثماري، يجيد الغرب العنصري المغتصِب كيف يقوده، وها هو مثال آخر يقدّمه الباحث: «هنا كشركات مناجم بلا إمكانيات معقولة، وأحياناً بلا عاملين ولا مكاتب، تتبع شركات مساهمة مجهولة، مقيّدة في السجلات الضريبية، وتصل بفضل الوعود والاستعراضات إلى إقناع الحكومات الإفريقية بأن تُسند إليها تنازلات منجمية ضخمة لاستغلالها، وما أن يتم الحصول على العَقد؛ فإن هذه الشركات تسارع إلى تمويل شحيح، عادة ما يكون من كندا، لإضفاء قيمة على الأسهم الإفريقية، وأخذ أرباح بفائض قيمة ضخم حتى قبل أن يتم رفع جرام واحد من أرض المناجم التي حصلوا على حق استغلالها»!

وهو ما يعني عملياً أنهم يختلقون ثروة بضمان الموارد الإفريقية؛ دون أن تكون هذه الموار د قد تم استغلالها فعلاً، والأدهى من ذلك دون أن تأتي بأية أرباح للملاك الحقيقيين (الأفارقة)، أصحاب الحق المهضوم، فيا له من موقف فاضح! خصوصاً حين نفكر في أن نظام التمويل الدولي مصاص الدماء، العنصري، يستمر في مطالبة الأفارقة بدفع الأرباح المركّبة للديون التي يتورطون فيها عن طريق صندوق النقد الدولي!

وإضافة إلى ما تقدّم ننقل ذلك الاستشهاد المأخوذ من أحد الأبحاث المقدّمة في اجتماعات هذه الجمعية: «وفقاً لدراسة قامت بها جمعية استشارية متخصّصة في الاستثمار في إفريقيا؛ فإنه يوجد في هذه القارة عشرة ملايين منجم من المواد الأوليّة الخام، سواء في البر أو في البحر، ولا يُستغل منها سوى مائة ألف، ويظل تسعة ملايين وتسعمائة موقع، أي ٩٠٪ من الثروات غير مستغل إطلاقاً، والأدهى من ذلك كلها مواقع معروفة ومسجّلة في أحد بنوك المعلومات المزوّدة بتقنيات الأقمار الصناعية والمعلوماتية الأكثر تحذلقاً».

فليس بغريب إذاً أن نقرأ في نهاية انعقاد هذه الجمعية «الدينية» عبارة: «أن الكنيسة سوف تبحث عن إقامة نظام معلوماتي في كافة البلدان الإفريقية لإدارة الموارد الطبيعية»!.. فما شأن الكنيسة بمراقبة الموارد الطبيعية لبلد ما إن لم يكن يعني مزيداً من التدخّل، ومزيداً من التحكّم، من أجل السيطرة على هذه الموارد الطبيعية وكل ما تجلبه من ثروات؟!

أي أن الأمر لا يتعلق بالمصالحة، بمعنى اجتذاب مزيد من الأتباع فحسب، وإنما بعملية استعمار مزدوجة، استعمار جديد اقتصادي، وسوف يزداد ضراوة بالاستغلال العشوائي للموارد الطبيعية، استغلال يداري عملية السرقة المخطّطة لهذه الثروات، وعملية استعمار جديد يرمي إلى الحفاظ على إخضاع إفريقيا للحاجة المالية التي تُعطى لها قطرة قطرة، عن طريق استعباد أخلاقي سياسي يفرض معايير الانفلات الغربي المتطرّف على الشعوب الإفريقية، عن طريق مختلف السلطات.

وإلى كلّ الذين يمكنهم أن يتساءلوا: كيف يمكن لأقوى مؤسّسة دينية في العالم أن تتجرف في مثل هذه المغامرة الفاضحة واللاإنسانية؟

نقول ببساطة: يكفي أن نطالع عجز مدفوعات الفاتيكان عام ٢٠٠٢م، حيث وصل إلى ثلاثة عشر مليون ونصف المليون يورو، وذلك بالرغم من موارده التي لا يتخيلها عقل، لكن يكفي أن نقرأ

ما كتبه توني باشبى T. Bushby في كتابه حول «البلايين البابوية»، وأن نتذكر فضيحة بنك أمبروزيانو، وتورّط الفاتيكان مع المافيا الإيطالية، وارتباطه بعمليات غسيل أموال، وتهريب السلاح، والاتجّار في المخدّرات، لنرى إلى أي مدى وصل الفساد المرتبط بالمافيا في هذه المدينة التي تمثّل بقايا الإمبراطورية البابوية، والخلاف حول قضية «المسألة الرومانية».

فالفاتيكان دويلة تم اختلاقها في ١١ فبراير ١٩٢٩م، كممثل مدني للكرسي الرسولي، والسبب الوحيد في وجود مثل هذه الدويلة هو تلك الرغبة الراسخة للكنيسة في التشبّث بالسلطتين الدنيوية والدينية، بأي ثمن كان، حتى على حساب نهب شعوب قارة بأسرها وتنصيرها، حتى تسهل قيادتها والتحكّم فيها لاستغلالها.

تحدّيات إفريقيا والتنصير:

المعروف أن قارة إفريقيا شديدة الثراء والثروات الطبيعية، إلا أن ثراء مواردها المتعدّدة لا ينعكس على المواطنين، فالشركات التي تعمل على اقتلاع هذه الثروات وامتصاصها نادراً ما تقدّم بيانات أو تعرض نتائج أعمالها، بل هناك بعض القيادات التي تساهم في عمليات الإخفاء أو الضياع هذه.

وبعد انتهاء اجتماع السينودس قام الكاردينال بيتر تركصن، كبير أساقفة كيب كوست في غانا وأمين عام السينودس، بتحديد النقاط الأساسية التي تواجهها الكنيسة في إفريقيا، وقد بدأ بتلخيص مختلف المداخلات، واضعاً في الصدارة حالة الأسرة والمرأة في إفريقيا: «إن الأسرة مهدّدة في إفريقيا بسبب الأيديولوجيات الخطرة التي يفرضها الغرب، ومنها «نظرية النوع»»، وهي البدعة التي حاول «مؤتمر المرأة والإسكان» في القاهرة ثم «مؤتمر بكين» أن يفرضها تحديداً على العالم الإسلامي والعربي.

وقد أشار الكردينال تركصن بوضوح قائلاً: «إن أيديولوجيات البرامج الدولية يتم فرضها على بلداننا تحت أسباب كاذبة تربط المساعدة بالتنمية».

> **شبّهت جريدة لوموند الفرنسية الحرب التي يقودها الفاتيكان ضد الإسلام بعبارة أنه «يسير على الإسلام بوابور زلط»!**

ثم تناول تحدّياً آخر للكنيسة في إفريقيا مشيراً إلى «ضرورة تكوين رجال سياسيين مسيحيين، وأن يؤمّنوا لهم تعليماً وتكويناً دينياً متيناً بفضل الإنجيل ولاهوت الأخلاق، والعقيدة الاجتماعية للكنيسة، وتاريخ الكنيسة، إضافة إلى وسائل قانونية تسمح بحماية الأسرة المسيحية».. مشيراً إلى «أن الآباء المجتمعين أشاروا إلى أنه لا يكفي تكوين بعض المدنيين لتولي قيادة الكنيسة في بلداننا، وإنما لا بد من مصاحبتهم في تنفيذ التزاماتهم تجاهها، لنجعل منهم عوامل تغيير المجتمع».

ولم يُغفل الكاردينال تركصن وضع «الفِرق»، ويقصد بها مختلف الفِرق الدينية الأخرى غير الكاثوليكية، ويدخل ضمنها المسلمون «فهم يجذبون الأتباع الكاثوليك بشدة، خصوصاً أنهم في صراع مع المشاكل الاجتماعية، وبحاجة إلى حلول سريعة لمشاكلهم».

وتوقّف الأمين العام للسينودس طويلاً عند المصاعب التي يواجهها بعض العاملين الرعويين؛ مما يمثّل صعوبة لهم فى الاستمرار بوعدهم للكنيسة، و «أنه يتعيّن على الكنيسة في إفريقيا أن تتغير من الداخل، فالظلال التي تخيم على إفريقيا لا تزال موجودة، مؤكداً ضرورة الغرس الثقافي للإنجيل، وتنصير الثقافة، وفقاً لما أشار إليه برنامج عمل السينودس»!



صوت أحد الآباء:

ومــن المداخلات التي تقدّم بهـــا أحد الآباء المشاركين، البطريارك «أبونا بولس» كما يلقّبونه، وهي من المداخلات الكاشــفة للغــرب، إذ قال: «أنتهز فرصة انعقاد هــذه الجمعية لأدعو جميع المســؤولين الدينيين أن يعملوا من أجل السلام، وحمايــة الموارد الطبيعية التــي حبانا بها الرب، وأن يدافعوا عن حيــاة الأطفال الأبرياء (...)، إن قارة إفريقيا طيبة، وأرضها خصبة، غنية بالموارد الطبيعيــة، ومجموعة ضخمة متنوعة من النباتات والحيوانــات. وحيــث أن القارة لا تــزال تمتلك العديد من الموارد الطبيعية التي لم تُســتغل بعد؛ فالكثيرين يوجّهون إليها أنظارهم، ولا يمكننا إنكار أن تقدّم الحضارات في الأماكن الأخرى من العالم هي نتيجة العمل والمــوارد القادمة من إفريقيا.. لقد عمِل الأفارقة كثيراً من أجل العالم، فما الذي عمله العالم من أجلهم؟!».

«لقد تــم اســتعمار إفريقيا بوحشــية، وتم استغلال مواردها بقســوة، وقد ساهمت البلدان الغنية على استغلال الموارد الإفريقية ولا يتذكرون إفريقيا إلا حينما يحتاجون منها إلى شــيء ما.. إنهم لم يعاونوا القــارة أبداً في صراعها من أجل التنمية».

ومن أهم النقاط التي أثارها الأب بولس رئيس الكنيسة الأرثوذكســية في الحبشة، والذي توفي منذ أيام، فوضى المتطرفيــن، والديون العالمية، والأطفال الجنود، إذ «أن إفريقيا مكبّلة بسلاســل الديــون العالمية، ولذلك فــلا الجيل الحالي ولا الأجيال القادمة سيمكنها تحمّل ذلك».

وقــد أدان البلدان الإفريقية التي تســتخدم الأطفال دون الثامنة عشــرة في التجنيد، وتكوّن منهــم «فــرق محاربيــن»! مضيفــاً: «أن الديون الضخمة، وقيام بعض الأفراد باســتغلال الموارد الطبيعية، واستمرار الأساليب الزراعية التقليدية، وعدم إدخال الوســائل الحديثــة بالقدر الكافي، وانعــكاس الأمطــار الغزيــرة علــى المحاصيل الزراعية التــي تعتمد عليها الشــعوب الإفريقية في أمنهم الغذائي، وهروب العقول خارج إفريقيا، إضافــة إلى نقص التعليم للشــباب، وعدم كفايته الذي يمثل المشــكلة الرئيسة للشباب، تمس بأمن القارة بشكل خطير».

وماذا بعد؟:

وبعد تناول أهم الخطــوط العريضة التي تم وضعها من أجــل تنصير إفريقيا بكاملها، وعرض أهم المشــكلات الرئيســة التي تناولتها الأبحاث الكنســية، والهادفة إلى مزيد من التنصير، وتناول كثير منهــا قضية الثراء الضخــم للقارة الذي لا يزال لم يُســتغل بعد، وأن ما يتم استغلاله لا تعود فائدته على الأفارقة أصحاب الحق، وإنما يذهب إلى الشــركات الغربية التي كثير منها يتحايل من أجل مزيد من الســرقات، لإغراق القارة في ديون لا سبيل إلى الإفاقة منها، وكيف أن الغرب لا يكفّ عن فرض قِيَمــه المنحلّة على شــعوب قارة لها تراثها وحضارتها العريقة، من أجل اقتلاع هويتها، وفرض أنماط معيشــته، بغية مزيد من السيطرة والاســتغلال، لا يسعنا إلا أن نتســاءل: أين نحن المسلمين؟

أين نحن من كلّ هذه المآســي والمحن، والتي لا تعني حينمــا نُعرض عن مواجهتهــا إلا مزيداً من المآســي والمحــن والاســتغلال، وأين نحن من التضامــن والعمل لكي تكون خيــرات القارة لأصحابها وشعوبها؟ أين نحن بوصفنا مسلمين، لا من أجل حماية الدين فحسب، ولكن أيضاً من أجل حماية الأرض نفســها التي نقــف عليها، وحماية كرامة الإنســان، وتنفيذ تعاليــم المولى عز وجل، ومن أهمها الأمر بالتعاون والعمل الصالح؛ من أجل الأمة وليس من أجل حفنة أفراد؟!

أين نحن؟.. ويا لهول ما نحمله في الأعناق!

الكنائس وسياسة التنصير عبر الخدمات في «جمهورية جنوب السودان»



أ د. كمــال محمــد جاه الله الخضر (*)

مدخل:

تحاول هذه الورقة تسليط الضوء على مسألة الوجود الكنسي في جمهورية جنوب السودان، بمختلف طوائفه وإمكاناته ومناطق تمركز نشاطه، وذلك عبــر التركيز في عدد مــن الموضوعات ذات الصلة العضوية بذلك الوجود.

وبمــا أنه من الصعوبة بمكان دراســة هذا الوجود بمعــزل عن جمهورية الســودان التي انفصلت عنها تلك الدولة الوليدة في التاسع من يوليو في العام ٢٠١١م؛ تصبح مسألة التداخل في المعالجــة أمراً يفرضه مشــترك التاريخ والجغرافيا والثقافة والدين.

وفي البدء؛ لا بــد من التنبيه إلى أن هذه الدراســة تقوم في الأســاس علــى عدد من الإحصاءات القديمــة والحديثة، ذات صبغة كنســية، في الغالب الأعــم، وذلك في غياب إحصاءات يمكن تســميتها بالمحايدة، وعليه؛ فــإن ما يبــرز مــن نتائج وخلاصــات لهذه الورقــة ليس بالضرورة أن تكون من الصدقية والمصداقيــة بمكان، وإنمــا لا بد من النظر إلى ذلك كونه مما يعدّ في خانة المؤشــرات Indications إذا تضــارب الواقــع مع تلك الإحصاءات ونتائجها.

المسيحية في السودان قبل الانفصال (مقدمة تعريفية):

تكاد جميع المؤلفــات التي أرخت لدخول المسيحية للســودان قبل الانفصال، وهي أول ديانــة ســماوية تعرفها البــلاد، تتفق على أن المســيحية وطئت أقدامها أرض السودان في القرن السادس الميلادي، بمحاولة مصرية (إلى بلاد النوبة)، أحدثت أول اتصال للمســيحيين بالسلالة الزنجية.

والثابت لــدى المؤرّخين أنه على إثر دخول الديانة المســيحية قامت ممالك مسيحية (هي نوباتيا «المريس» وعاصمتها «فرص»، و «المقرة» وعاصمتها «دنقلا العجوز»، و «علوة» وعاصمتها «سوبا») في منتصف القرن السادس الميلادي، واستمرت إلى بداية القرن السادس عشر بقيام ســلطنة الفونج؛ ممــا يعني أن هــذه الممالك المســيحية استمرت حية لأكثر من عشرة قرون متصلة، انمحت بعدها بصورة شبه تامة.

تلك كانت المســيحية التي عرفها الســودان في نســختها القديمة، وقد شهد القرن السادس عشر الميلادي نهايتها، غير أنها بقيت في أنحاء الســودان المختلفة مجرد آثار (معنوية) متجذّرة، تظهر فــي دورة الحياة عند العديــد من القبائل النوبية، والقبائل الأخرى التي تجاورها في السكن.

أما المســيحية التي عرفها الســودان في تاريخــه الحديث فتختلف عن تلــك القديمة، في أغلب مظاهرها، إذ دخلت في ثوب أوروبي اســتعماري، قوامه بعثات بابويــة (وغيرها)، وظهرت طلائعها في مطلع القرن الثامن عشر،

(*) نائب عميد الدراسات العليا - جامعة إفريقيا العالمية.



ونشـــطت بصورة متواترة، حتى أصبحت أكثر نشاطاً في القرن التاسع عشر.

ثم ازداد النشـــاط الكنســـي في السودان، فشهد منتصف القرن التاسع عشر أول محاولة لتأسيس الكنيسة الكاثوليكية في السودان، كما شـــهدت بداية القرن العشـــرين الميلادي أول محاولة ناجحة لتأســـيس كنيسة بروتستانتية، مع العلم أن هاتين الكنيستين قد وجدتا قبلهما حضوراً لمسيحية شرقية أرثوذكسية محدودة، سبقتهما بفترة ليست بعيدة.

هذا، وإن كانـــت المســـيحية القديمة قد تمركزت فـــي غالبها الأعم على امتداد ضفاف النيل ببلاد النوبة في الشمال إلى بعض مناطق شـــمال الجزيرة الحالية في وســـط السودان؛ فإن المســـيحية في نســـختها الحديثة غطت مناطـــق لم تصـــل إليها المســـيحية القديمة، إذ تمركزت المســـيحية الحديثـــة، في غالبها الأعم، في مناطق جنوب الســـودان (جمهورية جنوب السودان حالياً)، كما تمركزت لاحقاً في منطقتي جبال النوبا والنيل الأزرق، وانتقلت في العقود الستة الأخيرة إلى ولاية الخرطوم التي تعد، حالياً، المنطقة الأولى في الســـودان من حيث الحضور الكنسي.

معروف أن السودان – قبل الانفصال وبعده – قُطْرٌ متعـــدّد الإثنيات، ومتعـــدّد الثقافات، ومتعدّد اللغات، ومتعدّد الأديان، لذلك ليس من المستغرب أن يوصف بأنه «إفريقيا المصغرة»، أو «مصغر إفريقيـــا»، وهي صفة دقيقة تعكس ثراء هذه البلد في شتّى المجالات.

وإذا تم التركيز في تعددية الأديان في هذا القُطر العربي الإفريقي؛ فإن هناك إحصاءات لهـــذه التعددية، يتقدّم فيها الإســـلام بوصفه دين الأغلبية الســـاحقة، وقد تختلف النســـبة المئوية لمعتنقي هذا الدين من دراســـة لأخرى – كما ســـنرى بُعيد قليل –، وبعد الإسلام يأتي ما يُســـمّى بالديانات التقليدية، ثم المسيحية (النصرانية)، وهناك الكثيـــر من الجدل حول أيهما يعقب الإسلام، غير أن الإحصاءات التي يمكن الاطمئنان إليها فـــي هذا المضمار، في الغالب، ترجّح كفة الديانات التقليدية.

انطلاقاً مما تمّت الإشـــارة إليه في الفقرة السابقة، فيما يخص نسب التعددية الدينية في السودان قبل انفصال الجنوب عنه، سنستعرض هنا بعض المعلومـــات المهمّة التي توضّح هذه التعددية في صورتها المجملة:

أوردت (موســـوعة المســـيحية في العالم) في مجال نسب التعددية الدينية في السودان ما يأتي[1]:

	منتصف السبعينيات	منتصف الثمانينيات	توقعات عام ٢٠٠٠م
المسلمون	١٣,١٥٣,٠٠٠ (٧٢٪)	١٥,٦٣٧,٠٠٠ (٧٣٪)	٣٠,٠١٢,٠٠٠ (٧٧٪)
معتنقو الديانات التقليدية	٣,٤٢١,٠٠٠ (١٨.٧٪)	٣,٥٧٩,٠٠٠ (١٦.٧٪)	٣,٥٤٥,٠٠٠ (٩.١٪)
المسيحيون	١,٥٠٧,٣٧٠ (٨.٢٪)	١,٩٣٩,٣٠٠ (٩.٥٪)	٤,٤٨٨,٠٠٠ (١١.٥٪)
جملة السكان	١٨,٢٦٨,٠٠٠	٢١,٤٢٠,٠٠٠	٣٨,٩٧٧,٠٠٠

المصدر: World Christian Encyclopedia. p (٦٣٨)

من جملة الملاحظـــات التي نخرج بها من الجدول السابق ما يأتي:

١ – أن نســـبة المسلمين في ازدياد بازدياد أعدادهم.

٢ – أن نسبة معتنقي الديانات التقليدية في تناقص، زادت أو نقصت أعدادهم.

(١) Harrett، B. David (1982): World Christian Encyclopedia، A Comparative Study of Churches and Religions in the Modern world، (Oxford: Oxford University Press، p. (638.

٣ - أن نسبة المسـيحيين (النّصارى) في ازدياد بازدياد أعدادهم.

أمـا الإحصـاءات الحديثة التـي تعكس التعددية الدينية في السـودان، في الفترة التي تمتد من عـام ٢٠٠٠م إلى عام ٢٠٠٩م، فتأتي في عدد من المصادر في شـيء من التضارب، وأغلبها ذات صلة بعملية التنصير المستشـرية فـي عالم اليوم، وخير مثـال لذلك إحصاءات Operation World التي يوردها مشـروع جشوا Joshua Project عن أديان السودان (وهو مشروع كنسـي في المقام الأول)، وذلك على النحو الآتي[1]:

الدين	عدد المعتنقين	نسبة المعتنقين
الإسلام	١٩,١٦٨,٣١٧	٦٥٪
المسيحية	٦,٨٣٨,٦٦٦	٢٣,٢٪
الأديان التقليدية	٣,١٢٨,٨٥٩	١٠,٦٪
اللادينية	٣٥٣,٨٧٧	١,٢٪

المصدر: Joshua Project

يتضح من هذا الجدول أن «مشـروع جشوا» يقدّم لنا نسبة للمسـلمين، وهي ٦٥٪ من جملة سكان السـودان، وهي نسبة لا صلة لها بالواقع، ولم ترد في مصدر آخر، حتى في المصادر التي ذات الصلـة بالمجـال التنصيـري التي عُرفت بالتشـدد في هذا المجال، كما يقدّم لنا نسـبة مضخّمة للمسيحية ومعتنقيها، وهي نسبة لم ترد بهذه الكيفية في مصدر آخر في هذا المجال.

أمـا بالنسـبة للموضوعـات المتعلّقـة بإحصاءات الطوائف المسـيحية في السودان؛ فيوجد فيها أيضاً عـدد من الإحصاءات، لعل أهمها الإحصاء الآتي[2]:

الطائفة	منتصف السبعينيات	منتصف الثمانينيات	توقعات عام ٢٠٠٠م
الكاثوليك	٧٤٩,٠٠٠ (٤,١٪)	٩٧٢,٥٠٠ (٤,٤٪)	٢,١٤٤,٠٠٠ (٥,٥٪)
الإنجيليون	٣١١,٠٠٠ (١,٧٪)	٣٨٥,٦٠٠ (١,٨٪)	٨٩٦,٠٠٠ (٢,٣٪)
الأرثوذكس	٣٥,٠٠٠ (٠,٢٪)	٤٠,٠٠٠ (٠,٢٪)	٧٥,٠٠٠ (٠,٢٪)
البروتستانت	١٢,٥٠٠ (٠,١٪)	١٥,٠٠٠ (٠,١٪)	٣٠,٠٠٠ (٠,١٪)

المصدر: World Christian Encyclopedia ، p ٦٣٨

إن من أهم الملاحظات التي نخرج بها من الجدول أعلاه:

١ - أن الطائفـة الكاثوليكية تحظى بأكبر عدد ونسبة للمعتنقين، وهي في زيادة مستمرة عدداً ونسـبة، تليها الطائفـة الإنجيلية التي تعيش حالة ازدياد نسـبة وعـدداً، ثم الطائفة الأرثوذكسية، فالطائفة البروتستانتية التي تأتي في ذيل القائمة.

٢ - أن الطائفة الأرثوذكسـية ظلّت نسبتها بلا زيادة علـى الرغم من زيادة عدد معتنقيها، وكذلك الحال بالنسـبة للطائفة البروتستانتية، ومما هو معروف فإن هذه الطائفة (الأرثوذكسية) تتمركز فقط في حواضر شـمال السودان، ولا يوجد لها حضور في جنوب السودان.

أما الإحصاءات الحديثة لنسب المسيحيين وأعدادهم في السـودان، فـي الفترة من عام ٢٠٠٠م إلى عام ٢٠٠٩م، فإنها تجد العناية عند عدد من المنظمات الكنسـية، وهي إحصاءات تحوم حولها كثير من الشـكوك، لكن في غياب المعلومات التي تعكس الواقع فليس من الحكمة تجاهلها، على الأقل بالنظر إلى اعتبارها مجرد مؤشرات تبعد أو تقرب عن الواقع.

---

(١) انظر: www.joshuaproject.net

(٢) Harret ,B. David (1982) : Op.cit ، p (638)



ومن التفاصيل المهمّة في مجال الإحصاءات الحديثة لمعتنقي الطوائف المسيحية في السودان ما تورده منظمة Operation world ، وذلك على النحو التفصيلي الآتي[1]:

الطائفة	الأعضاء	المنضوون / المنتسبون
Catholic	٢,٠٣٤,٨٨٤	٣,٥٠٠,٠٠
Episcopal	٦٣٢,٤٣٢	٢,١٠٦,٠٠٠
Presbyterian	١٣٠,٠٠٠	٤٥٠,٠٠٠
Sudan Church Christ	٨٠,٠٠٠	١٩٠,٠٠٠
Africa Inland	١١,٩٩٤	٨٠,٠٠٠
Sudan Interior	٢٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠
Assemblies of God	٧,٠٠٠	٢٠,٠٠٠
Sudan Pentecostal	٥,٢٠٠	١٨,٠٠٠
Trinity Presby Ch of S	٧,٢٦٦	١٦,٤٧٤
Other denoms	٢١١,٨٨٥	٤٢٨,٠٩٤
الجملة	٣,١٥٠,٦٦١	٦,٨٣٨,٧٦٨

المصدر: منظمة Operation world

بغضّ النظر عن درجة مصداقية التفاصيل الواردة في الجدول أعلاه؛ فإن المؤشرات التي نخرج بها منه تدل على أن الوجود الكنسي في السودان، قبل انفصال الجنوب عنه، يتمحور حول طائفتين مهمتين، هما:

١ - الطائفة الكاثوليكية.

٢ - الطائفة الأسقفية.

بالإضافة إلى الطائفة الإنجيلية التي تفرّقت عناصرها إلى عدد من الطوائف التي تؤمن بالمذهب الإنجيلي، والتي ورد منها في هذا الجدول، على سبيل المثال لا الحصر، كنيسة السودان الداخلية، وكنيسة المسيح السودانية، وكنيسة إفريقيا الداخلية.

الوجود الكنسي في جمهورية جنوب السودان، الطوائف والإمكانات:

بمجيء اليوم التاسع من شهر يوليو من العام ٢٠١١م انفصل «الجنوب» عن جمهورية السودان، بعد استفتاء شعبيّ نصت عليه «اتفاقية نيفاشا» التي وُقّعت في كينيا عام ٢٠٠٥م، وأعلن عن نتائجه النهائية في فبراير ٢٠١١م، وترتّب على ذلك أن قامت دولة وليدة تُسمّى «جمهورية جنوب السودان»، عاصمتها «جوبا»، لها شعارها ونشيدها الوطنيان، بالإضافة إلى لغة رسمية (هي الإنجليزية).

تبلغ مساحة الجمهورية ٦٠٠,٠٠٠ كم مربع تقريباً، وتضم عشر ولايات (مقاطعات)، يحدّها من الجنوب والجنوب الشرقي إثيوبيا وكينيا وأوغندا وجمهورية الكنغو الديمقراطية، ومن الغرب إفريقيا الوسطى، ومن الشمال جمهورية السودان.

ترتّب على التعدّد الإثني التاريخي للجمهورية الوليدة الذي تشكّله عشرات القبائل ذات الثقل السكاني، والذي تتصدّره قبيلتا «الدينكا» و «النوير»، وجود تعددية لغوية قوامها أكثر من ٥٠ لغة محلية قومية، بالإضافة إلى عربية جوبا (منقلا)، والإنجليزية، واللغة السواحيلية التي أصبح لها وجود مقدّر في العقود الأخيرة، خصوصاً في الاستوائية.

يتكوّن سكّان «جمهورية جنوب السودان» من أتباع الديانتين الإسلام والمسيحية، وأتباع الديانات الإفريقية التقليدية، والوثنيين الذين يمثّلون نسبة قليلة من السكان، ومعظم المسيحيين هم كاثوليك وإنجيلكانيون، على الرغم من نشاط الطوائف الأخرى أيضاً.

(١) انظر: www.operationworld.org

وفي آخر إحصاء رسـمي نجد أن الكتاب السنويّ للتبشير في عام ١٩٨١م، والذي يُصدره مجلس الكنائس العالمي، يقرّر أن ٢٪ من أهالي الجنـوب وثنيون لا يؤمنون بـأي دين، والبقية ١٨٪ مسلمون، و ٨٠٪ مسيحيون[1]، غير أن هذا الإحصاء يبعد عن الواقع ولا يمكن تصديقه، إلا عن اضطرار يفرضه غياب المعلومة التي تعبّر عن الواقع في صورته الحقيقية.

وبما أن هذه الورقـة معنية فقط بالتعريف بالوجود الكنسـي وإمكاناته في جمهورية جنوب السـودان؛ فإنها سـتقتصر على هذا الموضوع في شـيء من الاختصار، مـع التذكير بأن هذا الموضوع يتداخل في بعض الأحيان مع الموضوع نفسه في جمهورية السودان، إذ إن الجمهوريتين عاشـتا كالتوأم السـياميّ، يصعـب في الوقت الحالـي فصل تاريخهما المشـترك، وإن حدث الانفصال السياسي بينها قبل عام ونيف.

فيمـا يلـي نسـتعرض الوجود الكنسـي وإمكاناته في «جمهورية جنوب السودان»، عبر تناول أهم الكنائس التي تعكس ذلك الوجود من حيث التاريخ والإمكانات، في شيء من الإيجاز:

أولا: الكنيسة الكاثوليكية:

تعد طائفة الكاثوليك هـي أكبر الطوائف الكنيسة في السودان، وهي تتبع دولة الفاتيكان مباشـرة، وتتمتـع بإمكانـات بشـرية، ولها أسـتراتيجية عمل في السـودان (جمهوريتي السـودان وجنوب السـودان بعد الانفصال)، وتضـم كوادر مؤهّلـة ومدرّبة للعمـل الديني والاجتماعي، وغيرهمـا من المجالات، ويوجد بها عناصـر أجنبية مع الرهبـان والراهبات، وتستعين بالأجانب في إدارة نشاطها الديني[2].

وتعود المحاولة الأولى لتأسـيس الكنيسة الكاثوليكيـة في تاريخ السـودان الحديث إلى منتصف القرن التاسـع عشر / سنة ١٨٤٨م[3] تحديـداً، وذلك في عهـد الإدارة التركية التي وفّـرت مجموعة مـن المعلومـات الجغرافية والأخبار التي لم تكـن تُعرف عن إفريقيا؛ مما أغرى عدداً من المبشِّرين للقدوم إلى السودان بغية نشـر المسـيحية، ابتداءً من الأب لويجي منتـوري الذي وصـل إلى الخرطـوم في عام ١٨٤٢م، ومـروراً بعدد مقدّر من رجال الكنائس من النمسا وألمانيا وإيطاليا، لعل أشهرهم، على الإطلاق، المطران دانيال كمبوني، الذي أتمّ بناء الإرسـالية الكاثوليكية بالخرطوم عام ١٨٧٨م، والذي ارتبط اسمه بالتعليم بأنواعه كافة.

إن من أهم ما يميز الوجود الكاثوليكي في السودان ما يأتي:

أولاً: الأسـبقية التاريخية في الوصول إلى جنوب السـودان: إذ وفّرت له هذه الأسـبقية قاعـدة عريضة مـن الخبرات فـي مضمار التعامل مع السـكّان المحليين، وتُحدثنا بعض كتـب التاريخ الديني من أنه في عام ١٨٥٠م تم اختيار «غندوكرو» - بالقرب من «جوبا» عاصمة جمهورية جنوب السودان - من قِبل الكاثوليك مقـراً لهم، ومركـزاً للقيـام بأعمالهم، حيث أسّسـوا فيها إرسـالية أو مركزاً لنشر مبادئ التعليم المسيحي وسط «قبيلة الباريا».

وفي عام ١٨٥٤م أسّـس الكاثوليك مركزاً آخر وسـط «قبيلة كيتش» (وهي فرع من قبيلة الدينكا الكبرى) فـي موضع «أبوكوكا» بالقرب

---

(١) مجلة الراصد، إصدار مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية - الخرطوم، السودان، جمهورية جنوب السودان (ملف)، العدد الثاني عشر، يونيو ٢٠١٢م، ص ص (٢٦٤ - ٢٦٥).

(٢) انظر: http: // maseed. jeraan.com

(٣) ج. فانتيني (١٩٧٨م): تاريخ المسيحية في الممالك النوبية القديمة والسودان الحديث، الخرطوم: (د.ن)، ص (٢٨٨).



من «بور»[1]، ومن ثم تم التوسّع لاحقاً في العمل التبشيري في مناطق جنوب السودان المختلفة، وفي منطقة جبال النوبا.

ثانيـــاً: التركيـــز فـــي التعليـــم: وذلك أن الكاثوليكية منذ دخولها إلى الســـودان نشطت في مجال التعليم في كلّ منطقة وقعت أقدامها عليها، ويشـــتهر تاريخ الكاثوليك في السودان بتأسيســـهم «كلية مازا» في عـــام ١٨٥٤م، كما أسّسوا مدرسة وكنيسة في الأبيض عام ١٨٧١م، وفي عام ١٨٧٣م أعاد المطران كمبوني افتتاح مدرسة الإرســـالية بالخرطوم، وجلب لها عدداً من الســـودانيين والسودانيات للعمل بها بعد أن تخصّصوا في مصر وأوروبا.

وفي عـــام ١٩١٢م اتجّه بعض المرســـلين مـــن «واو» إلى منطقـــة «الزاندي» لتأســـيس مركز للتعليم في قرية الســـلطان موبوي، وهو شقيق لســـلطان طمبرة[2]، الحق أن المدارس الكاثوليكية في ســـودان اليوم كثيرة ومتنوعة، ولا تكاد تخلو منها مدينة كبيرة في جمهوريتي السودان وجنوب السودان.

ثالثاً: الاســـتفادة مـــن الحـــرب الأهلية التي استمرت حوالي خمســـة عقود: وذلك للتوسّع في مناطق شمال الســـودان (ولاية الخرطوم على نحو أخص، والتي أصبحت أهم قِبلة للمنصِّرين لوجود كثـــرة من النازحيـــن - غالبيتهم مـــن جبال النوبا ودارفور، مع أعـــداد مقدّرة من الإثيوبيين - الذين يعيشون في أوضاع مزرية في أطراف هذه الولاية).

الحق؛ أنه للوقوف على ما تتمتع به الكنيسة الكاثوليكية مـــن إمكانات وقـــدرة على العمل التنصيـــري، من منظور مـــا تملكه من معينات دينية وتعليمية وصحية ولوجســـتية، فســـنقوم باســـتعراض الجدول الآتي، والذي يحتوي على مناطق جمهورية جنوب الســـودان التي تنتشر فيها هذه الكنيســـة، وإمكاناتها المختلفة، كما يحتوي على عدد من البنود المهمّة التي تعكس بجلاء قدرة عمل هذه الكنيسة:

إحصاءات عن الكنيسة الكاثوليكية في مناطق جنوب السودان المختلفة

المصدر: إدارة الكنائس - وزارة التخطيط الاجتماعي السودانية، أُعدت بعد «اتفاقية نيفاشا»

م	المنطقة	الكنائس الثابتة	الكنائس العشوائية غير المصرح بها	المبشرون الأجانب	العربات	المنازل	المدارس والمعاهد	مراكز صحية مستوصفات	المنظمات التطوعية	مراكز الخدمة الاجتماعية	مزارع
١	بحر الغزال	١٢	٤٩	٣٣	٣٣	١١	١٢	٥	٢	٤	١
٢	أعالي النيل	٣	٣٠	١٥	٢٥	٨	٨	٣	١	٢	١
٣	الوحدة	٤	٤٥	-	-	٤	٥	٦	١	١	-
٤	الاستوائية	١٨	٥٤	٣٢	٤٧	٢١	١٤	٥	٣	٦	١
٥	جونقلي	١	٧	-	-	٤	٢	-	-	-	-
المجموع الكلي		٣٨	١٨٥	٨٠	١٠٥	٤٨	٤١	١٩	٧	١٣	٣

(١) المرجع نفسه، ص ص (٢٣٠ - ٢٣٢).

(٢) المرجع نفسه، ص (٢٤٩).

إن النظرة الفاحصة للجدول السابق تقودنا إلى عدد من الملاحظات، لعل أهمها:

١ - أن هذه الكنيسة تغطي جميع مناطق جمهورية جنوب السودان، إذ لها ٣٨ كنيسة ثابتة، و ١٨٥ كنيسة عشوائية، و ٨٠ منصِّراً أجنبياً، و ١٠٥ عربة، و ٤٨ منزلاً، و ٤١ مدرسة ومعهداً، و ١٩ مركزاً صحياً ومستوصفاً، و ٧ منظمات طوعية، و ١٣ مركزاً للخدمة الاجتماعية، و ٣ مزارع، وذلك في كلّ ولايات الجمهورية.

٢ - تتصدر منطقتا الاستوائية وبحر الغزال، ومن ثم أعالي النيل، مناطق جمهورية جنوب السودان حضوراً لهذه الكنيسة، من حيث كثرة الخدمات الكنسية وتنوعها، وذلك على التوالي.

٣ - تتصدر الاستوائية المركز الأول من حيث عدد الكنائس الثابتة، والكنائس العشوائية، والعربات، والمنازل، والمدارس والمعاهد، والمنظمات التطوعية، والمراكز الاجتماعية، وتأتي في المركز الثاني من حيث عدد المبشّرين الأجانب، وعدد المراكز الصحية والمستوصفات (مشتركة مع بحر الغزال).

٤ - تتصدر بحر الغزال المركز الأول من حيث عدد المبشرين الأجانب، وتأتي في المركز الثاني من حيث عدد الكنائس الثابتة، والكنائس العشوائية، والعربات، والمنازل، والمدارس والمعاهد، والمراكز الصحية والمستوصفات (مشتركة مع الاستوائية)، والمنظمات الطوعية، والمراكز الاجتماعية.

٥ - تتصدر منطقة الوحدة المركز الأول من حيث عدد المراكز الصحية والمستوصفات.

٦ - تعد منطقة جونقلي المنطقة الأقل حضوراً للخدمات الكنسية المختلفة للكنيسة الكاثوليكية.

يستنتج من جملة الملاحظات السابقة أن هناك منطقتين تحظيان بوجود مكثّف للكنيسة الكاثوليكية، هما: الاستوائية، وبحر الغزال.

ثانياً: الكنيسة الأسقفية في السودان:

تعود أول محاولة ناجحة لتأسيس كنيسة أسقفية في السودان إلى جهود المطران لويلين غوين الإنجليزي، والذي حضر إلى السودان في سنة ١٨٩٩م بغرض تأسيس إرسالية في الجنوب، ولكن منعه من ذلك السردار كتشنر لعدم توفّر الأمن في تلك الجهات آنذاك[(١)].

وقد توج جهد غوين في سنة ١٩٠٤م ببدء بناء الكاتدرائية الواقعة قرب القصر الجمهوري بالخرطوم، والتي تم تدشينها في عام ١٩١٢م[(٢)].

لقد كانت أستراتيجية الإرسالية الأسقفية أن تكون لها السيطرة في مجالات التعليم والصحة، ومن ثم التغلغل عن طريقهما وسط السكان المحليين، وقد ساهمت هذه الإرسالية في تأسيس كلية غردون التذكارية، وأسّست مستشفى أمدرمان الحالي في عام ١٩١٢م[(٣)].

حتى عام ١٩٧٤م كانت الكنيسة الأسقفية في السودان تحت الـJersualem Archbishopric ، وأصبحت في عام ١٩٧٦م مستقلة، بوصفها محافظة للكنيسة الأسقفية في السودان، وتمتلك أربع أسقفيات[(٤)].

تتكون الطائفة الأسقفية في السودان من ٢٤ أبرشية، وعلى رأس كل مطرانية مطران أو أسقف يُنتخب من بين المطارنة.

وقد قسمت المطرانيات إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى: هي مجموعة جنوب

(١) جيوفاني فانتيني (١٩٩٨م): المسيحية في السودان، مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، جامعة أم درمان الأهلية، أم درمان: الحرم للمنتجات الورقية، ص ص (٦٦ - ٦٧).

(٢) المرجع نفسه، ص (٦٧).

(٣) حسن مكي محمد أحمد (١٩٨٣م): التبشير المسيحي في العاصمة المثلثة، الخرطوم: الدار الوطنية للطباعة والنشر، ص (٥).

(٤) .(Harrett, B. David (1982): Op.cit, p (639



الســـودان: وتضم ٢٠ مطرانية، وعلى رأس كلّ مطرانية مطران أو أســـقف، وتمارس الكنيسة الأســـقفية دوراً كبيـــراً في جنوب الســـودان، وبالأخص منطقة الاستوائية، حيث توجد رئاسة الطائفة هناك (جوبا) ورئاسة كبير الأساقفة.

المجموعة الثانية: وهي مجموعة شـــمال السودان: وتضم أربع مطرانيات، هي مطرانية الخرطوم في الشـــمال، ورئاستها في أمدرمان، ومطرانية جبال النوبا ورئاســـتها في كادوقلي، ومطرانية الشـــرق ورئاســـتها في بورتسودان، ومطرانيـــة غرب الســـودان (وتشـــمل كردفان ودارفور) ورئاستها في الأبيض[١].

تعد الكنيســـة الأســـقفية واحدة من أهم الكنائس التي كانت تشـــكّل مجلـــس الكنائس الســـوداني الجديد في المواقع التي كانت تتبع للحركة الشـــعبية عـــام ١٩٨٩م، وقد مثّل هذه الكنيسة المطران نتانيل قرنق B.p. Nathniel Garang ، والمطـــران بنجامين مانقار B.p. Benjamin Mangar ، والقـــس روجـــر شروك Rev. Roger Shorch.

هذا، وقد تم انتخاب القس روجر شـــروك أول أميـــن عـــام لمجلس الكنائس الســـوداني الجديد – وهو يتبع الكنيسة الأسقفية -، وبعد توقيع اتفاقية الســـلام الشامل تم توقيع اتفاق بين مجلس الكنائس السوداني ومجلس الكنائس السوداني الجديد، لتكوين مجلس موحّد أُطلق عليه اســـم «مجلس الكنائس السوداني»، وذلك في مؤتمر عُقـــد في الفترة من ٢٤ – ٢٥ يوليو ٢٠٠٥م بنيروبي[٢].

من الكنائس التي انشـــقت عن الكنيســـة الأسقفية في الســـودان، وعملت على الخدمة مســـتقلة تماماً عـــن الإدارة الإنجيلكانية منذ عام ٢٠٠٧م، الكنيســـة المســـمّاة الأســـقفية النظامية السودانية Christian Methodist Episcopal church of Sudan، وقـــد تم تأسيســـها – وفقاً لموقع هذه الكنيســـة على الإنترنـــت[٣] – تحـــت الإدارة الأمريكيـــة التي تـــم إعلانها في ١٣ مايـــو ٢٠٠٩م، وفي الوقت الراهن تغطـــي إدارة هذه الكنيســـة عدداً من ولايات السودان (شمالاً وجنوباً)، وفي نية هذه الكنيســـة أن تتسع إداراتها في الدول المجاورة التي تقع في حدود شرق إفريقيا.

مهمـــا يكـــن من أمـــر؛ فـــإن الإحصاءات المتاحة تعكس تســـارعاً للمنتســـبين للكنيسة الأســـقفية، فقـــد كانوا ٢٠ في عـــام ١٩٠٠م، وصاروا ٣١١,٠٠٠ في منتصف الســـبعينيات، وأصبحوا ٣٨٥,٦٠٠ في منتصف الثمانينيات، ليصبحـــوا ٨٩٦,٠٠٠ عام ٢٠٠٠م[٤] (حســـب توقّع الدراسة مســـتقبلاً)، أما الآن فتعدداهم يبلغ ٢,١٠٦,٠٠٠ [٥]، وهذا يدل على تزايد نمو معتنقي هذا المذهب.

علـــى كلٍّ؛ فـــإن للكنيســـة الأســـقفية في الســـودان حضوراً كبيراً في عـــدد من ولايات الســـودان (قبل انفصال الجنـــوب)، خصوصاً فـــي ولاية الخرطوم في الشـــمال، وفي الولاية الاستوائية في الجنوب.

---

(١) Biles ، C..T. (2006): Sudan Church Review، Printed by Greeds /Broadoak /Bridpart /DT 65nl، Spring ، p (23).

(٢) محمد أحمد تيراب (٢٠١٠م): مجلس الكنائس السوداني، النشاط الديني والسياسي في الفترة من ١٩٧١م – ٢٠٠٥م، أطروحة دكتوراه، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، ص (٤٢).

(٣) انظر: بعض التفاصيل عن هذه الكنيسة على الموقع: http: //cmesudan.org

(٤) Harrett، D.B. (1982) Op.cit.، p (638).

(٥) انظر: www.operationworld.org.

الجدول الآتي يوضّح تفاصيل مهمّة، تدل على ما تتمتع به هذه الكنيسة من إمكانات دينية وتعليمية وصحية ولوجستية.. إلخ في جمهورية جنوب السودان، كما يوضّح مناطق انتشار هذه الكنيسة في ٣ مناطق من تلك الجمهورية:

الرقم	المنطقة	الكنيسة الثابتة	الكنيسة العشوائية	المبشرون الأجانب	العربات	المنازل	المدارس المعاهد	مراكز صحية ومستوصفات	المنظمات التطوعية	مراكز الخدمة الاجتماعية	مزارع
١	بحر الغزال	٢	١٧	-	-	٢	-	-	-	-	-
٢	أعالي النيل	١	٣	٥	٦	٧	٥	٢	-	١	-
٣	الاستوائية	١٢	٥١	٨	٧	٦	٥	٢	-	٣	-
	الجملة النهائية	١٥	٧١	١٣	١٣	١٥	١٠	٤	-	٤	-

إحصاءات عن الكنيسة الأسقفية في ولايات السودان المختلفة

المصدر: إدارة الكنائس – وزارة التخطيط الاجتماعي السودانية، أُعدت بعد «اتفاقية نيفاشا» ٢٠٠٥م

بالنظر إلى الجدول السابق؛ فإن هناك عدداً من الملاحظات، يمكن إيرادها في الآتي:

أولاً: أن الكنيسة الأسقفية تتمركز في ثلاث مناطق أساسية في جمهورية جنوب السودان، ومن المناطق لم يشر إليها الجدول منطقتا الوحدة وجونقلي، وذلك لعدم وجود حضور مهم لهذه الكنيسة.

ثانياً: أن منطقة الاستوائية تتصدّر جميع المناطق في عدد الكنائس الثابتة التابعة للكنيسة الأسقفية، والكنائس العشوائية، والمبشرين الأجانب، والعربات، والمنازل، والمدارس والمعاهد (مشتركة مع منطقة أعالي النيل)، والمراكز الصحية والمستوصفات (مشتركة مع منطقة أعالي النيل أيضاً).

ثالثاً: تأتي منطقة أعالي النيل في المركز الثاني من حيث عدد المبشرين الأجانب، والعربات، والمنازل، ومراكز الخدمة الاجتماعية، وكما سبقت الإشارة فإن هذه المنطقة تشترك مع منطقة الاستوائية في المركز الأول من حيث عدد المدارس والمعاهد، والمراكز الصحية والمستوصفات.

رابعا: تأتي منطقة بحر الغزال في المركز الثاني من حيث عدد الكنائس الثابتة، والكنائس العشوائية.

خامساً: لم تحظ واحدة من المناطق الثلاث بمنظمة طوعية أو مزرعة، إذ لا تتوافر لهذه الكنيسة هاتان الخدمتان في مناطق الجنوب.

سادساً: فيما يخص عمل الكنيسة الأسقفية في مناطق جنوب السودان؛ فإن أدناه تظهره لنا منطقة بحر الغزال، حيث توجد كنيسة ثابتة واحدة، و ١٧ كنيسة عشوائية، ومنزلان، ولا توجد خدمات وإمكانات أخرى تطرحها هذه الكنيسة.

ويُستنبط مما تم استعراضه من نقاط تخص الجدول السابق؛ أن هناك منطقة واحدة تحظى بوجود مكثّف للكنيسة الأسقفية، ينبغي إيلاؤها شيئاً من التركيز، وهي الاستوائية.

إن منطقة الاستوائية، التي يتمركز فيها الحضور المكثّفة للكنيسة الأسقفية، تمثّل المركز الأول من بين مناطق جمهورية جنوب



السودان من حيث الوجود والخدمات التي تقدّمها الكنيسة الأسقفية.

الكنيسة المشيخية الإنجيلية في السودان:

يرجع تاريخ دخول الكنيسة المشيخية الإنجيلية في تاريخ السودان الحديث إلى عام ١٩٠١م، وهي طائفة انشقت أصلاً من الكنيسة الإنجيلية، وفي عام ١٩٦٤م، عندما غادر جميع القساوسة والخدام الأجانب جنوب السودان، تم تسليم زمام الأمر إلى قساوسة سودانيين، وتمّت سَوْدَنة الكنيسة، وأوكل مجمع مشيخة الجنوب وشؤونه إلى الكنيسة المحلية، وقد اتخذ المجمع المشيخي «ملكال» مقراً وانطلاقاً لنشاطه[١].

تعد الكنيسة المشيخية الإنجيلية واحدة من ست كنائس بروتستانتية Protestant Churches تعمل في السودان، وتشمل مجموعتين من الكنيسة المشيخية، كلتاهما تتبعان – أو ذاتا علاقة مع – الكنيسة المشيخية المتحدة في الولايات المتحدة الأمريكية[٢].

تبرز الكنيسة المشيخية الإنجيلية بوصفها واحدة من الكنائس التي كانت تكوّن مجلس الكنائس السوداني الجديد، والذي نشأ في المواقع التي كانت تتبع للحركة في عام ١٩٨٩م، والذي كوّن مع مجلس الكنائس السوداني بعد اتفاقية السلام الشامل ما يُسمّى بمجلس الكنائس السوداني، وذلك في مؤتمر عُقد في نيروبي في الفترة من ٢٤ – ٢٥ يوليو ٢٠٠٥م، وقد مثّل هذه الكنيسة القس «بيتر مكواج».

تتخذ هذه الكنيسة من ولاية الخرطوم وولاية أعالي النيل، بحكم الارتباط التاريخي بالولاية الأخيرة، مناطق للعمل التنصيري المكثّف، بفضل الوجود المكثّف الإمكانات المتنوعة في المجالات المختلفة التي تساعد في عملية التنصير.

في الجدول الآتي نبيّن منطقتي انتشار الكنيسة المشيخية الإنجيلية في جمهورية جنوب السودان، مقروناً (الانتشار) بتفاصيل مهمّة تعكس الإمكانات الدينية والصحية والتعليمية واللوجستية.. إلخ، لهذه الكنيسة، ثم نتبع ذلك بعدد من الملاحظات المهمة:

إحصاءات عن الكنيسة المشيخية الإنجيلية في ولايات السودان المختلفة

المصدر: إدارة الكنائس – وزارة التخطيط الاجتماعي

الرقم	المنطقة / الولاية	الكنائس الثابتة	الكنائس العشوائية	المبشرون الأجانب	العربات	المنازل	المدارس والمعاهد	مراكز صحية ومستوصفات	المنظمات التطوعية	مراكز الخدمة الاجتماعية	مزارع
١	أعالي النيل	١٣	١٤٤	٦	٩	١٢	٦	٥	١	١٣	١
٢	الاستوائية	٤	٢٠	–	٢	٨	٢	١	–	٤	–
المجموع الكلي		١٧	١٦٤	٦	١١	٢٠	٨	٦	١	١٧	١

إذا أمعنا النظر في الجدول السابق؛ فإن هناك عدداً من الملاحظات التي يمكن أن نوردها في النقاط الآتية:

أولاً: تغطي الكنيسة المشيخية الإنجيلية منطقتين من مناطق جمهورية جنوب السودان الرئيسة، هما أعالي النيل والاستوائية.

ثانياً: تتصدر منطقة أعالي النيل المركز

---

(١) محمد أحمد تيراب (٢٠١٠م)، مرجع سابق، ص (٣١).

(٢) (Harrett، B. David (1982) Op.، cit.، p (639).

الأول من حيث عدد الكنائس الثابتة، والكنائس العشوائية، والمبشرين الأجانب، والعربات، والمنازل، والمدارس والمعاهد، والمراكز الصحية والمستوصفات، والمنظمات التطوعية، ومراكز الخدمة الاجتماعية، والمزارع، وتأتي منطقة الاستوائية بالمركز الثاني في جميع ذلك، وبفرق كبير.

ثالثاً: تتمتع منطقة أعالي النيل بجميع الخدمات التي توفرها هذه الكنيسة، بينما لا يتوفر هذا الأمر لمنطقة الاستوائية في مجال المبشرين الأجانب، والمنظمات التطوعية، والمزارع.

الكنائس التابعة للمذهب الإنجيلي في السودان:

تعود نشأة الكنيسة الإنجيلية في السودان إلى نشاط عدد من المصريين والسوريين التابعين للمذهب الإنجيلي، الشاغلين لبعض وظائف الكتابة، وذلك في مطلع القرن العشرين[1].

هناك العديد من الكنائس في السودان التي تتبع للمذهب الإنجيلي، لعل أهمها:

الكنيسة الإنجيلية في شمال السودان Evangelical Church.

كنيسة السودان الداخلية Sudan Interior Church.

كنيسة إفريقيا الداخلية Africa Inland Church.

كنيسة المسيح السودانية Sudanese Church of Christ.

الكنيسة اللوثرية.

الكنيسة المارونية.

كنيسة الإخوة.

الكنيسة السبتية Seventh Day Adventists.

فيما يلي نقدم نبذة مختصرة لما تيسر من معلومات عن بعض الكنائس التابعة للمذهب الإنجيلي في السودان:

أولا: كنيسة السودان الداخلية:

تُسمّى هذه الكنيسة «بعثة إرسالية السودان الداخلية»، وتتبع الكنيسة الأسترالية، وقد أقامت هذه الإرسالية مراكز تبشيرية في كلّ من «الرنك»، و «ملوط»، و «دينكا بادانق»، و «المابان»، وفي «شالي» وسط «قبائل الأودوك»، ومركز نشاط عمل هذه الكنيسة في مجال التعليم يوجد في ولايتي أعالي النيل والنيل الأزرق[2].

أصبحت كنيسة السودان الداخلية في أيدي سودانية في عام ١٩٨٦م، خلفاً للإرسالية الأمريكية التي كانت تُدار بواسطة عناصر أجنبية، ويقع مقر رئاستها في الخرطوم، ولها كلية لاهوتية تُسمّى كلية جدعون في أم درمان بحي بانت شرق، ولهذه الكنيسة، وفقاً لإنجيل «إسحاق جرجس»، خمس كنائس ثابتة، و ٢٣ كنيسة عشوائية، وقليل من المدارس ورياض الأطفال[3].

ثانياً: الكنيسة السبتية:

تقيم هذه الكنيسة عباداتها في أيام السبوت (جمع سبت)، معتقدة أن عبادة يوم الأحد ليست حسب «الكتاب»، ومقر هذه الكنيسة بالخرطوم ٢، ولها بعض الفروع في أطراف ولاية الخرطوم[4]، كما لها وجود في ولاية القضارف والاستوائية.

---

(١) جوفاني فانتيني (١٩٩٨م)، مرجع سابق، ص (٦٩).

(٢) رولاند ويرنز وآخرون (د. ت): تاريخ الكنيسة في السودان عبر ألفي عام، يوم الخراب يوم الدمار، (د. م) : (د. ن)، ص (٤٥).

(٣) إنجيل إسحاق جرجس (د. ت): المسيحية في السودان (د. م): (د. ن)، ص (٢٦).

(٤) محمد أحمد تيراب (٢٠١٠م)، مرجع سابق، ص (٣٤).





تعــد الكنيســة الســبتية، والتــي لا تعترف بالكنائــس الأخرى، واحدة مــن الكنائس التي لا تعترف بمجلس الكنائس السوداني ولا يعترف بها.

ثالثاً: كنيسة طائفة الإخوة:

تعــد طائفة الإخــوة مــن الطوائف ذات العضويــة القليلة من حيث العــدد، مثلها مثل طائفة المعمودية وطائفة الرســولية الجديدة وطائفــة الثالوث الأقدس، مــع العلم أنه ليس لها مبنى ولا نظــام إداري[1]، وهي علاوة على ذلك واحدة من الكنائس التي لا تعترف بمجلس الكنائس السوداني ولا يعترف بها.

ولعكس ما تملكه الكنائس التابعة للمذهب الإنجيلي فــي جمهورية جنوب الســودان من إمكانيات دينية وتعليمية وصحية ولوجســتية.. إلخ، ولتبيين مناطق انتشــارها في مناطق تلك الجمهورية وتركيزها؛ نرفق الجدول الآتي:

إحصاءات عن الكنائس التابعة للمذهب الإنجيلي في ولايات السودان المختلفة

المصدر: إدارة الكنائس - وزارة التخطيط الاجتماعي السودانية، أُعدت بعد «اتفاقية نيفاشا» ٢٠٠٥م

م	المنطقة / الولاية	الكنائس	الكنائس الثابتة	الكنائس العشوائية	المبشرون الأجانب	العربات	المنازل	المدارس والمعاهد	مراكز صحية ومستوصفات	المنظمات التطوعية	مراكز الخدمة الاجتماعية	مزارع
١	أعالي النيل	السبتية	-	١	-	١	-	-	-	-	-	-
٢	« «	السودان الداخلية	١	٤	٣	٣	٤	-	-	-	-	-
٣	الاستوائية	إفريقيا الداخلية	١	٤	٦	٥	٤	٢	١	-	-	-
٤	« «	السبتية	١	-	-	١	١	-	-	-	-	-
	المجموع		٣	٩	٩	١٠	٩	٢	١	-	-	-

إن نظرة فاحصة للجدول السابق تنبهنا إلى عدد من الملاحظات التــي يمكن إيراد أهمها في النقاط الآتية:

أولاً: أن المناطــق التي تنشــط فيها هذه الكنائس هي منطقة الاستوائية ومنطقة أعالي النيل.

ثانياً: أن إمكانات هذه الكنائس تعد متواضعة مقارنة بما تم اســتعراضعه من إمكانات تخص الكنيسة الكاثوليكية والكنيسة الأسقفية.

الكنيسة القبطية الأرثوذكسية:

تعــد الكنيســة القبطيــة أكبــر الكنائس الأرثوذكســية مــن حيــث القــدم والوجود، والإمكانات المادية والبشرية، وهي في الغالب يرتبط وجودها بالمناطق الحضرية في شــمال السودان، وهي لا تمتلك كنيسة عشوائية مقارنة بالطوائف الكنيســة الأخرى، كما تشكّل غياباً تاماً عن جمهورية جنوب السودان!

مقارنة للوجود الكنسيّ في جمهورية جنوب السودان من منظور الإمكانات وتمركز النشاط:

مــن الصعوبة بمكان عقد مقارنة توضيحية بين الوجود الكنسي في جمهورية جنوب السودان

(١) المرجع نفسه، ص ص (٣٤ - ٣٥).

بطوائفه المختلفة وبالخدمات المتنوعة التي يقدمها، لأن مجالات المقارنة متعددة ومتشعبة، لكن في الوقت نفسه تصبح هذه المقارنة، إذا ما حدّد مجالها، على قدر من الأهمية.

سنحاول في هذا الجزء المهم من هذه الورقة حصر المقارنة المشار إليها في موضوعين:

أما أولهما: فيشمل مجال الإمكانات الدينية والتعليمية والصحية واللوجستية.. إلخ، والتي تسعى كلّ كنيسة من الكنائس في جمهورية جنوب السودان، بل تحرص كلّ الحرص، على امتلاكها حتى يساعدها ذلك في عملية التنصير التي تتخذها غاية في نهاية المطاف.

وأما ثانيهما: فيشمل مجال تمركز عمل كلّ كنيسة ونشاطها، وفي أية منطقة من مناطق الجمهورية، مع التركيز على المنطقة التي تحظى بالمركز الأول، والمنطقة التي تحظى المركز الثاني، مقروناً ذلك بمحاولة التعليل لهذا التمركز.

فيما يخص الموضوع الأول، وارتكازاً على الجداول الأساسية التي تتبّعنا فيها من قبل الإمكانات المختلفة للوجود الكنسي في جمهورية جنوب السودان بكلّ طوائفه، يصبح بالإمكان استنباط الجدول الآتي:

يعكس لنا الجدول السابق جملة من الملاحظات التي يمكن استعراضها في النقاط الآتية:

أولاً: أن الكنيسة الكاثوليكية تحتل المركز الأول من حيث عدد الكنائس الثابتة، والكنائس العشوائية، والمبشرين الأجانب، والعربات، والمنازل، والمدارس والمعاهد، والمراكز الصحية والمستوصفات، والمنظمات التطوعية، والمزارع، فهي بذلك تتفوق في كلّ خدمة عدا خدمة مراكز الخدمة الاجتماعية التي تحتل فيها المركز الثاني، وكلّ هذا يجعل من هذه الكنيسة تتقدّم بقية الكنائس في توفر الإمكانات المختلفة، مع العلم بأنها أيضاً الكنيسة الأولى في السودان من حيث عدد المنتمين إليها، كما أشرنا مسبقاً.

ثانياً: أن الكنيسة المشيخية الإنجيلية تتصدر المركز الأول من حيث عدد مراكز الخدمة الاجتماعية، والمركز الثاني من حيث عدد الكنائس الثابتة، والكنائس العشوائية، والمنازل، والمراكز الصحية والمستوصفات، والمنظمات الطوعية، والمزارع، مع العلم بأنها تقع في المرتبة الثالثة من حيث عدد المنضوين تحت لوائها؛ بعد الكاثوليكية والأسقفية.

ثالثاً: أن الكنيسة الأسقفية لم تتصدر مركزاً أول في شيء، غير أنها تصدّرت المركز الثاني من حيث عدد المبشرين الأجانب، والعربات، والمدارس والمعاهد،

م	الكنيسة	الكنائس الثابتة	الكنائس العشوائية	المبشرين الأجانب	العربات	المنازل	المدارس والمعاهد	مراكز صحية ومستوصفات	المنظمات التطوعية	مراكز الخدمة الاجتماعية	مزارع
١	الكاثوليكية	٣٨	١٨٥	٨٠	١٠٥	٤٨	٤١	١٩	٧	١٣	٣
٢	الأسقفية	١٥	٧١	١٣	١٣	١٥	١٠	٤	–	٤	–
٣	المشيخة الإنجيلية	١٧	١٦٤	٦	١١	٢٠	٨	٦	١	١٧	١
٤	التابعة للمذهب الأنجيلي	٣	٩	٩	١٠	٩	٢	١	–	–	–



وهذا الأمر لا يتناسب مع كونها الكنيسة الثانية في السودان من حيث عدد المعتنقين بعد الكاثوليكية.

رابعـاً: أن الكنائس التابعة للمذهب الإنجيلي لم تتصدّر مركزاً أولاً أو ثانياً في شيء، وهي الكنائس الأقل طرحاً للخدمات الكنسية، وربما يعود هذا الأمر إلى أنها مجموعة كنائس صغيرة، حديثة العهد، قليلة العضوية.

وعلى ذلك؛ يمكن القول إن الكنيسة الكاثوليكية تتصدّر الكنائس فـي جمهورية جنوب السـودان جميعاً من حيـث الإمكانات الدينية والتعليمية والصحية والوجستـية.. إلخ، وهذا يتناسـب مع تصدّرها لكثرة العضوية، والمساحة الجغرافية الكبيرة التي تنتشر فيها.

أما المرتبـة الثانية؛ فتقتصر على الكنيسـة المشـيخية الإنجيليـة، وهذا لا يتناسـب مع كونها تأتي فـي المرتبة الثالثة من حيث عـدد العضوية، ومن حيث المسـاحة الجغرافية التي تنتشر فيها مقارنة بالأسقفية التي تفوقها من حيث عدد العضوية ومساحة الانتشار الجغرافي.

وتحرز الكنيسـة الأسـقفية المرتبـة الثالثـة، من حيث الإمكانات، وهذا لا يتناسب مع كونها الكنيسة الثانية في السودان من حيث عدد العضوية.

كما تحـرز الكنائس التابعـة للمذهب الإنجيلـي المرتبة الأخيرة، وهذا يتناسب مع حجم عضويتها، وحداثة عهدها.

وأمـا فيما يخص الموضوع الثاني، في مجالات عقد مقارنتنا بين الوجود الكنسي في جمهورية جنوب السودان، فيختص بمضمار تمركز عمل كلّ كنيسـة ونشاطها، بغية الحصول على المركز الأول والثاني، والتعليل لذلك، ما أمكن - كما وعدنا من قبل.

ارتكازاً علـى المحصلة النهائية للجداول الأساسـية التي استعرضنا عبرها، سـابقاً، المعلومات التفصيلية عن الإمكانات المختلفة للوجود الكنسـي في جمهورية جنوب السودان بطوائفه المختلفة، نستطيع أن نقيم الجدول الآتي:

الكنيسة	منطقة الانتشار الأولى	منطقة الانتشار الثانية
الكاثوليكية	الاستوائية	بحر الغزال
الأسقفية	الاستوائية	أعالي النيل
المشيخة الإنجيلية	أعالي النيل	الاستوائية
التابعة للمذهب الأنجيلي	الاستوائية	أعالي النيل

أولاً: يبرز لنا الجدول السـابق أن منطقة الاستوائية تمثّل مركز الاهتمام الأول للوجود الكنسـي في جمهورية جنـوب السـودان، من قبـل الكنائـس كلها، الكنيسـة الكاثوليكية والكنيسة الأسقفية والكنائس التابعة للمذهب الإنجيلي، ومعلوم أن من أهم ما يميز الكنيسة الكاثوليكية هو أسـبقيتها التاريخية في الوصول إلى جنوب السودان، وقد ذكرنا من قبل أن هذه الأسبقية وفّرت قاعدة عريضة لها من الخبرات في مجال التعامل مع السـكان المحليين في الجنوب وكسب ودّهم عبر الخدمات المتنوعة.

كما أشـرنا أيضاً إلى أنه فـي عام ١٨٥٠م تم اختيار غندكرو، بالقـرب من «جوبا» حالياً، مـن قِبل الكاثوليك مقراً لهم ومركزاً للقيام بأعمالهم التبشـيرية، وقد انجلى عن ذلك كلّه أن صارت منطقة الاسـتوائية بصورة تراكمية منطقة خصبة لنشاط للكنيسة الكاثوليكية.

هذا، وتعدّ منطقة الاسـتوائية واحـدة من مجالات نشـاط الكنيسـة الأسـقفية، ولعل مردّ ذلـك كون هذه المنطقة تحتضن رئاسة الطائفة، ورئاسة كبير الأساقفة، وذلك في عاصمـة الجنوب (جوبا)، ومن هنا اسـتمدت الكنيسة الأسـقفية قوة على قوة، إضافة إلى ذلك تجاور تلـك المنطقة لعدد مـن الدولة الإفريقيـة، مثل يوغندا وكينيا، حيث تزدهر حركة التنصير.

ثانياً: يوضّح لنا الجدول السابق أن منطقة أعالي النيل تأتي في المركز الثاني من قِبل الاهتمام الكنسي، خصوصاً من قِبل الكنيسة المشيخية الإنجيلية التي تتقدّم فيها هذه المنطقة، وقد حُق لها ذلك، حيث إن الكنيسـة المشيخية الإنجيلية اتخـذت من «ملكال» حاضرة أعالي النيل، مقراً لمجمعها المشـيخي، كما اتخذتها قاعدة لانطلاقها، كما أن هـذه المنطقة تأتي في المرتبة الثانية عند الكنيسـة الأسقفية والكنائس التابعة للمذهب الإنجليلي.

كيفما كان الحال؛ فإن انفصال الجنوب عن الشـمال سيشكّل فرصة سانحة لجميع الكنائس العاملة في الجنوب لمارسة التنصير في جوٍّ أكثر نشـاطاً وحيوية، وقد بدت بوادر ذلك في إغـلاق فروع جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسـلامية، بالإضافة إلى إغلاق فـروع البنوك التي لا تتعامل بالربا، علاوة على التضييق على أهل الإسـلام في تلك البلاد.

حلم تنصير إفريقيا
بين فساد المنصِّرين وثبات المسلمين

ترجمة وعرض: مي عباس

«كيث شوماكر» منصِّر أمريكي، ينتمي إلى «الطائفة المعمدانية»، إحدى أكبر الطوائف البروتستانتية، ويعمل في إفريقيا منذ بدايات القرن الحالي، وفي عام ٢٠٠٤م ركّز جهوده في «بوركينا فاسو»، التي يشكّل المسلمون فيها أكثر من ٦٠٪ من عدد السكان.

وفي موقعه الشخصي الذي يحمل اسم The Harvest، أي الحصاد، تحدّث إلى المعنيّين بتنصير القارة الإفريقية، عن العوائق والأهداف، وكيفية الوصول للمسلمين - الرقم الصعب في إفريقيا - أمام الإرساليات التنصيرية.

وتحت عنوان «تنصير إفريقيا» كتب المنصِّر الأمريكي يقول:

(أكبر كذبة سمعتها على الإطلاق هي أنه «قد تم تنصير إفريقيا».. فإذا كان المقصود اجتياح الكنائس لها، فنعم، ويمكن أن يعتبر البعض أن إفريقيا تنصَّرت، أما الإيمان والثقة بأن «يسوع» هو المخلِّص فإن إفريقيا لا تزال بعيدة عن التنصير.

قارة إفريقيا ممتلئة بالكنائس التي تبشِّر بإنجيل آخر، ممتلئ بالطائفية والطقوس، إفريقيا لا تحتاج إلى كنيسة أخرى، ولا إلى طائفة أخرى، ولكنها تحتاج إلى الرجال الذين يعظون بكلمة الرب، وليس بتقاليد الرجال والطوائف.

لقد بدأت العمل في قرية مسلمة تُدعى «ديفو نورد»، كنّا نحن الوحيدين الذين نعمل هناك إلى جانب الكاثوليك.. وأول ما فعلناه ذهبنا إلى كاهن القرية، والمفاجأة أنه طلب من أحد شبابنا نسخة من الكتاب المقدّس لأنه لا يملك واحداً.. فتساءلت: كيف يمكن لرجل أن يبشِّر بالكتاب المقدّس وهو لا يملك واحداً؟!

إنها واحدة من أكبر المشكلات في العديد من الكنائس في إفريقيا، أنه في أحيان كثيرة لا يملك الواعظ الكتاب المقدّس، وإذا كان يملكه؛ فإن بقية أعضاء مجموعته ومن هم تحت قيادته ليس لديهم الكتاب المقدّس، لذا فإنه يتوجب عليهم تصديق كلّ ما يقوله القس لهم.

ثم عرفت بأن الكاهن سكّير، وأن الكثير من أتباع الكنيسة، بمن فيهم الكاهن نفسه، يتعاطون المخدّرات أمام الكنيسة.

والسؤال الذي يفرض نفسه: كيف يمكن للناس أن تستمع للحقيقة إذا كان رجل الدين لا يحاول أن يبشّرهم بكلمة الرب؟

هذا هو ما يجعل من المُلحّ وضع استراتيجية لتنصير إفريقيا، فهناك الكثيرون من أعضاء كنيستنا في إفريقيا يقولون إنهم كانوا أعضاء في كنائس، ولكنهم لم يسمعوا قط عرضاً واضحاً لرسالة الإنجيل).

ثم تطرّق المنصِّر «شوماكر» إلى معوّقات التنصير في إفريقيا:

فتكلّم عن معوّقات التنصير ومجالات النقص التي يرى بخبرته في العمل الميداني في إفريقيا أهمية استغلالها للوصول إلى قلوب سكان القارة السوداء وعقولهم، وهي نقاط



يجدر بالمسلمين التنبه لها لمعرفة مخططات التنصير، وسبله لتفتيت الصخرة التي دائماً ما يواجهونها، وهي المسلمون أنفسهم.

ويعدّد «شوماكر» مجالات الاحتياج والنقص التنصيري في إفريقيا كالآتي:

(الطباعة:

من المحزن أن نرى كيف استخدم الشيوعيون و «شهود يهوه» المواد المطبوعة، بينما لا نستخدمها بشكل فعّال.. إننا في حاجة كبيرة إلى هذا.

يقول المنصِّر «شوماكر»: «هناك دول من المستحيل بالنسبة «للرجل الأبيض» الانتقال إليها وممارسة التبشير فيها، ولكن الإفريقي يمكنه ذلك»

الإذاعة:

أغلب البيوت الإفريقية - حتى في أفقر القرى - تمتلك جهاز مذياع، وفي بلد مغلق تماماً أمام المبشِّرين، مثل الصومال، يمكننا استخدام المذياع للوصول إليهم.. والموجة القصيرة هي بالقطع المفتاح.

الفريق:

فريق من الرجال يتشاركون في وضع الخطط والأهداف للوصول إلى إفريقيا بالإنجيل، فهذا هو أحد أهم الأمور، فكثير من المبشِّرين يعتقدون أنه لم يعد بالإمكان التبشير في إفريقيا بإنجيل «يسوع».

برامج الأطفال والشباب:

أنا أؤمن بأهمية زرع الكنائس، ولكن من المهم العناية ببرامج الأطفال والشباب، وقد بدأت وزوجتي بتقديم اثنين من البرامج الموجهة للأطفال في قريتين مختلفتين، إحداهما قرية مسلمة بالكامل، والأخرى يشكِّل المسلمون نصفها.

معظم الكنائس الإفريقية التي رأيتها ليس لديها برامج موجهة للأطفال «مدارس الأحد»، أو لديها برامج فقيرة جداً، وأعتقد أن الشباب والأطفال طريق مهم للوصول إلى كثير من المسلمين بالإنجيل.

برامج التلمذة:

نحن في حاجة إلى المواد والطرق لتأهيل أعضاء من كنائسنا.

معاهد الكتاب المقدّس:

هذا هو أحد المجالات الضعيفة في إفريقيا، ولا يعني هذا أنه لا توجد معاهد للكتاب المقدّس، ولكن الطريقة التي تنتهجها تفتقد التدريب، وتحصر نفسها في الفصول الدراسية).

ثم عرّج المنصِّر على الخطر الذي يمثّله المسلمون أمام عمل المنصِّرين في إفريقيا:

وتحدّث عن أهمية الوصول إليهم بهدف تحويلهم إلى النصرانية، والتغلّب على كثرتهم العددية، وصعوبة تحولّهم، ورغبة المسلمين في جعل غرب إفريقيا دولة مسلمة واحدة - على حدّ قوله -.

فيقول المنصِّر البروتستانتي:

(يهيمن المسلمون في الوقت الراهن على العديد من الدول الإفريقية، وهذا يحفّزنا على ضرورة الاهتمام بتبشير المسلمين بالإنجيل.

في عام ١٩٧٥م كان المسلمون يشكِّلون ٥٢٪ من القارة الإفريقية، وأنا على ثقة من ارتفاع هذه النسبة في الوقت الحالي.

وفي عام ١٩٧٥م أيضاً كان هناك ١٦٠٠٠ (ستة عشر ألف) منصِّر جاؤوا إلى إفريقيا، ولكن ٢٥٠ منهم فقط هم الذين عملوا في تنصير المسلمين.

في عـــام ١٩٧٥م كان هنالك ١,٥٪ فقط من المنصِّريـــن في جميـــع أنحاء إفريقيـــا يحاولون الوصول إلى المســـلمين الذين كانوا يشكِّلون أكثر من نصف سكان القارة.. وفي العام نفسه كان عدد المنصِّرين الذين يحاولون الوصول إلى الإســـكيمو في ألاسكا أكثر من باقي المنصِّرين الذين يحاولون الوصول إلى المسلمين في العالم كلِّه.

ففي ســـنة ١٩٠٠م كان هناك ١٥٠ مليون مســـلم في العالـــم، وفي عـــام ١٩٩٣م أصبح هنـــاك قرابة ٨٥٠ مليون مســـلم حول العالم، واليوم فـــاق عددهم المليـــار، وإذا كان العالم يحتاج إلـــى قرابة ٥٦ عامـــاً لمضاعفة عدد ســـكانه؛ فإن المسلمين يحتاجون إلى ٢٧ عاماً فقـــط لمضاعفة أعدادهم، وهـــذا يعني أنهم يتضاعفـــون في وقت أقلّ مـــن نصف ما يلزم بقية العالم ليتضاعف.

وتشـــير الأرقـــام إلـــى أن ٦٪ فقـــط من المنصِّرين حول العالم يعملون مع المســـلمين؛ على الرغم من أن المســـلمين يشكِّلون ما يزيد على ثلث غير المسيحيين في العالم.

وممـــا علمتـــه أن المســـلمين يأملون في جعل كلّ غرب إفريقيا دولة إســـلامية واحدة، والمشـــكلة التي تواجههم هي أنهم لا يتحكّمون في أي دولة، وأعتقد أن هذا سبب الصراع في ساحل العاج، فإذا تمكّن المسلمون من السيطرة على هذا البلد، فسيســـقط في أيديهم ســـائر غرب إفريقيا).

ويزعم المنصِّر الإنجيلي أن طريقة المسلمين لتحقيـــق هذا الأمل هـــو التحكّم فـــي الجميع بالقوة، ولو تطلّب الأمر ســـفك الدماء! وبالرغم من تكراره القول بأنه تعلّم الكثير من طول مكثه بقارة إفريقيا؛ فإنه لا يزال يحاول معرفة أفضل الطرق لوقف تقدّم حركة المســـلمين؛ ذاكراً أن أفضـــل طريقة هـــي إدخالهم فـــي النصرانية، وتعريفهم بـ «يسوع» – حسب تعبيره –.

وعن أزمـــة المنصِّرين المعمدانيين في إفريقيا يقول:

(إن المشكلة الرئيسة التي تواجه المنصِّرين المعمدانيين المســـتقلين هنا في إفريقيا هي أنهم جميعاً يعملون من تلقاء أنفسهم.

كلّ منصِّر يبذل جهـــده، ولكن أعمالهم لا تســـاهم في تنصير إفريقيا علـــى نحو فعّال؛ وذلـــك لأن اســـتقلالهم والـــروح الفردية التي يعملـــون بهـــا وصل بهـــم إلى حـــدّ التطرّف؛ فالمنصِّرون يجتمعون معـــاً لتناول وجبة مثلاً، ولكنّهم لا يتحدّثون أبـــداً عن خطط التنصير، وكيفية الوصول إلى النـــاس، وقد حاولت أكثر من مرة التحـــدّث مع بعـــض المنصِّرين حول خطـــط التنصير، ولكنهم كانـــوا دائماً يغيّرون الموضوع، فكلٌّ منهم يريد أن يعمل وحده، وأن يحظى وحده بكلّ الفخر والإطراء والمديح).

وأوضح «شـــوماكر» صعوبة استجابة المسلمين لعمل المنصِّريـــن وبطئها، بالرغـــم من عظم جهودهم، بقوله:

(مـــن واقع خبرتي؛ فإن المســـلم لا يتنصَّر سريعاً، أحياناً يستغرق الأمر ٦ أشهر، وبعضهم يحتاجـــون إلى عامين أو أكثـــر، أعرف منصِّراً يعمل فـــي الســـنغال منذ ٢٠ عاماً لم يشـــهد خلالها سوى تنصير أقل من ٤٩ شخصاً، وبعض المنصِّرين يستخدمون هذا عذراً لأنفسهم، وأرى أنه على الرغم من صعوبة الفوز بالمســـلمين؛ فإن المشـــكلة الحقيقية هي في غياب الخطط والأهداف والاستراتيجيات للوصول إليهم).

وتحت عنوان: «كيف يمكننا أن ننصِّر المسلمين في الـــدول الإفريقية، وبخاصة في الوســـط والشمال» قال:

(إنه أمر في غايـــة الصعوبة، وبخاصة في الدول المسلمة بالكامل، وإذا سُمح له بالدخول



– وفي بعض البلاد لا يمكنه ذلك – فلن يتمكن من كسب مجموعات كبيرة، أنا أعيش في بلد نصفه مسلمون ونصفه مسيحيون، وهذا يجعل الأمور أسهل قليلاً.

يقول المنصِّر «شوماكر»: «عليك أن تتعلم عادات المسلمين، ولغاتهم، وطرق حياتهم، والوسيلة إلى ذلك أن تكون في دولة محايدة، وبين المتنصِّرين من أبناء المسلمين»

وهذه خلاصة ببعض الأمور التي توصّلت إليها، وأعتقد أنها يمكن أن تساعد كثيراً في تنصير الدول المسلمة في إفريقيا:

١ – العيش في بلد محايد مثل ساحل العاج: أي أنه ليس بلداً مسلماً تماماً، وهو أسهل، فالتنصير في بلد مسلم بالكامل صعب جداً، والذهاب إلى بلد مسلم بالكامل ليوم واحد فقط أمر صعب، ليس مستحيلاً ولكنه صعب.

أما في الدول المحايدة فتُوجد حرية في التبشير، وإذا قبل شخص في هذه الدول «يسوع» فسيكون لديه فرصة أكبر في النمو.

وبعد ذلك تأتي مرحلة تدريب المنصّرين على الوصول إلى الناس، والدخول إلى البلدان المسلمة، فهذا الأمر مهم جداً، فهناك دول من المستحيل بالنسبة «للرجل الأبيض» الانتقال إليها وممارسة التبشير فيها، ولكن الإفريقي يمكنه ذلك.

٢ – الذهاب إلى إحدى الدول المحايدة التي بها قرى كاملة من المسلمين: وتعرّف طرق حياتهم وعاداتهم لفترة تدريبية، وبعد بضع سنوات سيكون لديك المعرفة والمهارات اللازمة للانتقال إلى بلد مسلم، وعلى سبيل المثال، إذا جئت إلى هنا في بوركينا فاسو، وعملت معنا لبضع سنوات، ستعمل جنباً إلى جنب مع بعض المنصِّرين الذين كانوا في السابق مسلمين، وستتعلم منهم الكثير، والمنصِّر الشاب سيكون عنده استعداد لإعطائك وقته، اذهب معهم وتعلّم منهم، إنهم سيعلمونك كلّ شيء حتى اللغات، وأنصح بتعلم الفرنسية أولاً؛ فهي اللغة الرسمية لأغلب الدول الإفريقية المسلمة، وبعد ذلك تعلّم اللغة القبلية.

فهذه أمور ضرورية قبل الذهاب إلى أي بلد مسلم، عليك أن تتعلّم عادات المسلمين، ولغاتهم، وطرق حياتهم، والوسيلة إلى ذلك أن تكون في دولة محايدة، وبين المتنصِّرين من أبناء المسلمين، والعيش وسط الأحياء المسلمة.

٣ – إذا أمكنك العثور على إرسالية موجودة بالفعل في بلد مسلم: (وأنا شخصياً لا أعرف الكثير من المنظمات التنصيرية في هذه البلدان) فسيكون هذا خياراً يمكن أن يساعدك).

ثم تحدّث عن الوسائل العامة، والأمور المهمّة التي يجب مراعاتها عند محاولة تنصير المسلمين، فكتب تحت عنوان: «كيف تنصِّر مسلماً» يقول:

(مما سمعته وخبرته في التعامل مع المسلمين؛ أن على المنصِّر أن يكون حذراً في كلامه، ولا يقول شيئاً في وقت غير مناسب، فهذا من شأنه أن يقتل الفرصة تماماً، فمن المهم تقديم الحقيقة في الوقت المناسب.

وفي المرة الأولى التي تتحدّث فيها مع المسلم يجب أن تكون حذراً جداً، وقد يكون هذا من الصعب على البعض، وأنا أعلم هذا، لأنهم يرون أنها قد تكون فرصتهم الوحيدة في الحديث مع المسلم، وقد لا يلتقيه ثانية، ولكن هذا لا يعني قول الأشياء السابقة لأوانها.

وهذه قائمة بالأمور التي تساعد في تنصير المسلمين:

تعلّم واحترم كيف يعيشون:

الأفارقة لديهم الكثير من العادات، ومما يمس قلوبهم حقاً أن تتعلّم ما يلائمهم، وتنتبه لعاداتهم، وعلى سبيل المثال أشاهد دائماً ما يفعلونه، أحاول دوماً ان أراقب ما يفعلونه، وعادة أدعو أحد الأولاد الوعاظ للذهاب أولاً إلى أفنية منازلهم، وأفعل ما يفعلونه، فلهم مثلاً طريقة معيّنة في المصافحة، ويشكّلون ما يشبه القوس علامة على الاحترام، فأجاريهم، وأنا عادة لا أفهم ماذا يحدث، ولكني أراقب ما يفعله الآخرون.. حاول أن تفعل الشيء نفسه.

في الجزء الشمالي من توغو يُعد من الوقاحة الشديدة والعدائية أن تضع ساقاً فوق الأخرى، أو أن تواجه الشخص بباطن قدميك، واحذر أيضاً من المصافحة أو تناول الطعام بيدك اليسرى لأنهم يعدّونها من الأعمال القذرة.

إن اتباع النصيحة الأولى يقودك إلى الخطوة الأهم لكسب المسلم، وهي الصداقة:

لا تظن أن المسلم يمكن كسبه من زيارة واحدة من أحد الغرباء، لا بد أن تطوّر صداقتك معه، إنها صداقة مبنية على إظهار احترامك له، وكثير من المنصِّرين لا يعيرون لإنشاء صداقة مع المسلم أي اهتمام، وهذا هو ما يعيق نشاطهم.

يجب أن تعلم ماذا تقول ومتى تقوله:

عندما تشعر بأن الوقت يسمح بتقديم الحقيقة، فمن المهم جداً ألا تتحدّث عن نبي الإسلام محمد [عليه الصلاة والسلام] بشكل «سيء»، أو تقول إنه «كاذب» في المرة الأولى التي تتحدث معهم فيها، فهذا سيكون نهاية المحادثة.

ولكن قدّم لهم «يسوع»، وبيّن أن الكتاب المقدّس هو «كلمة الله»، إنهم يؤمنون بالتوراة فاستخدمها للحديث عن «يسوع»، كما أنهم يعتقدون أنه كان رجلاً طيباً، وهذه بداية جيدة للحديث عنه معهم.

لا تهاجم ما يعتقدون في البداية، ولكن اغرس بذور محبة «كلمة الله» في قلوبهم.

أرهم حياة تغيّرت:

اصطحب معك في زيارة المسلمين شاباً متنصِّراً، ودعه يتحدّث عن التغيير الذي طرأ في حياته بعد أن تنصَّر.

السؤال الذي أطرحه عليهم دائماً بعد الوعظ هو: إذا مت اليوم هل ستذهب إلى الجنة؟

سيجيب المسلمون: نأمل هذا، نرجو هذا، أو: الله وحده يعلم.

عندها أنظر في أعينهم وأقول: أما أنا فإذا مرضت اليوم ومت فإنني سوف أذهب للعيش مع «المخلّص» إلى الأبد.

هذا الأمر يؤثّر في قلوبهم.

واختتم المنصِّر «شوماكر» مقاله بتأكيد أهمية الوصول إلى المسلمين؛ بالرغم مما يعده «شرور وجرائم» المسلمين بحق الأمريكيين، وأنهم سبب الصراع في العالم، يقول:

(تنصير المسلمين يحتاج إلى عمل جاد.. هذا إذا كنت تريد أن تفعل شيئاً، قليل من المنصِّرين الآخرين يُقدمون عليه.

لقد قال لي أحد الأشخاص: إن هذه القارة العظيمة قد تنصَّرت فيما عدا المسلمين.

فالمسلمون منطقة يبتعد عنها الكثيرون، ففي عام ٢٠٠٢م عندما بدأت الحرب الأهلية في ساحل العاج وعدنا إلى أمريكا لبضعة أشهر، سألني أحد أعضاء كنيستي إذا كنت أخطط للعودة، فقلت: بالطبع، فقال لي: «يجب أن تنسى المسلمين»، ولكنني رفضت.

أنا أعلم أن المسلمين هم وراء كثير – إن لم يكن أكثر– من الصراعات في العالم اليوم.. وبالتأكيد قاموا بشرور بحق الأمريكيين، وأنا واثق من أنهم لن يكفّوا عن هذا، ولكني أعتقد أن «يسوع» «مات» من أجل كلّ واحد منهم أيضاً).



المطران «دانيال كمبوني» مؤسس التنصير في إفريقيا (١٨٣١م - ١٨٨١م)



سيلا علا سان (*)

يُعَدّ المطران «دانيال كمبوني» أول مَن أدخل الكاثوليكية في إفريقيا عامة، وفي السودان على وجه الخصوص، حيث تأثر بالخطابات الحماسية التي كان يلقيها الباباوات في المدرسة التي تربّى فيها، وهو ما جعله يعزم على تكريس حياته لخدمة التنصير في إفريقيا.

كان دانيال كمبوني شخصاً متفائلاً، يقترب من الناس، ويحب التحدّث إليهم، والاستماع إلى مشكلاتهم، كما كان كاتباً متميّزاً، كتب العديد من الرسائل التي تشكّل مرجعاً تاريخياً وأدبياً في الأوساط المسيحية، وكانت مقالاته تجابه معضلات تلك الفترة التي سادت فيها تجارة الرقيق والاستعباد في إفريقيا، يشرح فيها الحالة المأساوية التي كان يعيش فيها سكان السودان.

كان دانيال كمبوني يعرف أن عمله لن يكون له مستقبل دون تعاون الجهات المعنية، وتضافر جهودها على مستوى التخطيط والتنفيذ، لذلك كان بحثه الدائم عن آراء الآخرين، وعدم اعتبار تلك الآراء تافهة، فيقول: «نحن نعمل جميعنا بدون منافسة في اكتساب أنفس جديدة ليسوع، فنحن جميعنا نمد أيادينا، فنذورنا واحدة، وهدفنا واحد، وعملنا واحد، وهو تصير إفريقيا بالمسيح» (كتابات ٢١٨٢).

وفي النهاية؛ فإن روح التعاون والشراكة عند منصِّري كمبوني تأتي من قناعتهم بأنهم يقومون بعمل جليل، تسندهم فيه العناية الإلهية، وأنهم لا ينتظرون ثماراً سريعة، فهي ستأتي فقط من الاستمرارية، ومن المنافسة بين كثير من الهيئات التنصيرية، «إن المرسل في إفريقيا الوسطى يجب أن يفرح بأنَّه بمزيد من العرق وسط الحرمان والصعوبات؛ قد زرع بذوراً، وهي سوف تثمر فقط للمرسلين القادمين بعده، يجب أن يعتبر نفسه فرداً مجهولاً وسط العديد من العمّال الذين يجب عليهم أن ينتظروا نتائج عمل لا يعتمد على قدرتهم الشخصية بقدر اعتماده على أعمال العناية الإلهية الفائقة. وفي كلمة واحدة؛ فإنَّ منصِّر إفريقيا يجب أن يعكس أنه يعمل في عمل جليل، ويحتاج المزيد من الجهد والعرق لكي يكون حجراً مخفياً تحت الأرض، ولن يرى النور أبداً، وأنه جزء من الأساس الذي سيكوّن المبنى الضخم والعملاق، وأن خلفاءه فقط هم الذين سيظهرون» (كتابات ٢٧٠٠ - ٢٧٠١).

النشأة:

وُلد دانيال كمبوني في ١٥ مارس / ١٨٣١م، في مدينة ليمون شمال إيطاليا، وكان أبوه لويس بستانياً في «تيزول»، وهي ملكية واسعة مزروعة من الزيتون، يملكها واحد من أعيان المنطقة، هو الدكتور جان باتست فراري، وكانت الأم دومنيك تهتم بالمنزل، كان دانيال واحداً من ثمانية أبناء يقع ترتيبه الثالث، وهو الوحيد الذى عاش طويلاً حتى تجاوز الخمسين سنة.

دراسته:

(*) باحث ماجستير - قسم السياسية - معهد البحوث والدراسات الإفريقية - جامعة القاهرة.

في عام ١٨٣٨م إلى عام ١٨٤٠م؛ تابع دانيال في قريته منهج الدراسة الموجز للفصلين الأولين، تحت إدارة راعيين متتابعين، هما: الأب رونسيتي والأب كولوسيو، وفي خلال هذين العامين كان والده لويس يلاحظه جيداً، وكان الطفل يبشّر بإمكانات كبيرة؛ ولذا لم يوجّهوه إلى مهنة البستاني مثل أخيه الأكبر فيجيل، ودرس مع الأب ياتوتزي في ليمون.

نشأت مؤسّسات دانيال كمبوني التنصيرية منذ عام ١٨٩٧م، من أجل تكوين جمعيات تدّعي العمل للعدالة والسلام، وهي تعمل حقيقة على إثارة العداوة والبغضاء، وبخاصة تجاه المسلمين

وفي عام ١٨٤١م نجد دانيال في فيرونا يدخل المدرسة العليا التي كان يديرها الأب ريكوبللي، وسكن الطفل بين عائلة صديقة لعائلته، ونجح في امتحانه نجاحاً باهراً.

وفي بدء السنة الدراسية ١٨٤٢م – ١٨٤٣م تابع الدراسة في المدرسة الإكليريكية الأسقفية في فيرونا، وكان طالباً خارجياً يسكن مع العائلة التي آوته.

كان والده دائماً يتابعه بالرغم من بعد المسافة، واكتشف أن صحته هزيلة، وأنه يحتاج إلى حياة أكثر انتظاماً في كلّ نواحي حياته من دراسة ونوم وغذاء؛ فأدخله في فبراير ١٨٤٣م معهد الأب ماتزا[1]، فتابع فيه منهج دراسة الإكليريكية.

بالطبع لم يكن المعهد مقصوراً على سكنى الشباب، فهم حين كانوا يعيشون مع الأب ماتزا – المرشد الروحي ومدرس الرياضيات – كانوا يحصلون على تكملة جوهرية من التكوين المدرسي والديني، يعدّهم لكي يصيروا كهنة، أو أطباء، أو مهندسين، أو أصحاب عائلات ذوي قيمة، وكان الأب ماتزا مهموماً بعملية التنصير، واتخذ فيما بعد مبادرات في هذا الخصوص، حيث هيأ في مؤسّسته مناخاً ملائماً لعملية التنصير، في الوقت الذي كان الاهتمام نفسه يملأ الكنيسة بأسرها.

الأحداث المؤثرة في نشأته:

قبل مولد دانيال كمبوني ببضعة أسابيع في ٢ فبراير ١٨٣١م ارتقى الكاردينال ماورو كابيلاري عرش البابوية باسم غريغوريوس السادس عشر، وفي هذا الوقت اجتاحت الثورة الأملاك البابوية، حتى إن البابا طلب من الجيش النمساوي أن يعيد النظام إلى الأراضي الكنسية، وأصبح لمدة ١٥ عاماً أحد البابوات الأقل شعبية في القرون الأخيرة، خصوصاً لأنه لم يكن ماهراً في إدارة هذا الوضع الذي تمثّله الأملاك البابوية.

ولكن بالنسبة للكنيسة كان وضع كابيلاري مختلفاً، حيث رأت فيه الكنيسة مبشّراً بالإنجيل ذا نور وحزم، ووجدت فيه القائد الذي كان يلزمها ليأخذ على قواعد جديدة عبء تجديد التنصير[2]

---

(١) وُلد الأب نيقولا ماتزا في فيرونا عام١٧٩٠م، وصار كاهناً عام ١٨١٤م، وكان تكوينه في مدرسة قديس أتى بعد ذلك، هو الأب جسبار برتوني Gaspare Bertoni المرشد الروحي للإكليريكيين، وكان يتابع روحياً الكهنة بعد سيامتهم عن طريق محاضرات في اللاهوت العقائدي والأدبي، وقد كانت فرصة لقاء ومناقشة للجميع، وزيادة على ذلك، وبفضل الأب برتوني وانفتاحه على احتياجات فيرونا، ولدت هيئة كهنة الجروحات، وهم مرسلون في خدمة الأساقفة، وفي التحريك الأول للرأي العام نحو الإرساليات عبر البحار.

وأصبح نيقولا ماتزا الذي نشأ بهذه الطريقة بدوره مربياً، فأسّس للبنات عام ١٨٢٨م مدرسة كان بها عام ١٨٤٨م ثلاثمائة طالبة، ثم أسّس عام ١٨٤٣م مدرسة للبنين، بدأت بخمسة طلاب، وكانت غايتها ما يلي: قبول الأولاد الفقراء وتربيتهم دون سواهم، بشرط أن تكون فيهم الصفات الآتية: الاستعداد للدراسة مع حسن السلوك والطباع. وكان يعطيهم التربية الحسنة الكاملة مع منحهم الحرية في اتّباع الدعوة التي يميلون إليها بطبيعتهم وميولهم، ولم يكن عليهم التزام أن يصيروا كهنة، وكان قرار مستقبلهم يعود إليهم، وبعد الدراسة في الإكليريكية كان يمكنهم الالتحاق بجامعة بادوفا، حيث أسّس الأب ماتزا معهداً خاصاً، كما كان يمكنهم الالتحاق بالدراسات اللاهوتية في الإكليريكية.

(٢) بدأ التجديد التنصيري بمقدمتين مهمّتين:



الذي بدأ عقب حـــروب نابليون [1]، لم يكن يخلو من الخبرة في هذا الميدان لأنه أدار مدة خمس سنوات «جمعية نشر الإيمان» أي «المجمع لانتشار الإيمان»، وقد أعطى هذا البابا للمرســـلين توجيهات جديدة عامة، سمحت له فيما بعد بتطوير الأعمال الإرسالية من بعده بوقت طويل.

فـــي هذا العصـــر لم يكونوا يعترفون أن ســـود إفريقيـــا وأمريكا لهم أنفس مثل أنفس البيض، وفي هذا المنـــاخ حدثت ضربة جديدة لإدارة الكنيســـة الكاثوليكية في ســـنة ١٧٨٧م، فقد رفض «المجمع لانتشـــار الإيمان» فكرة الســـماح للمواطنين السود بالكهنوت والأســـقفية، والمجمع نفســـه رفض في ١٨١٨م الفكرة نفسها.

لكن البابا غريغوريوس تدخّل في هذا الموضوع بقلـــب هذه الميـــول وشـــجبها، وهذا في نشـــرته «تعليمـــات للمرســـلين» الصادرة ســـنة ١٨٤٥م من «المجمع لانتشـــار الايمان» والتي أيّدها البابا، ونصّ علـــى أن الإكليروس المحلـــي - أي الكهنة الملوّنين - يلـــزم تكوينهم في الناحيـــة العلمية والدينية، لكي يمكنهم أن يصبحوا هم أيضاً أســـاقفة في المستوى نفســـه وبالســـلطة نفســـها مثل البيض، وأنه يلزم التخلص نهائياً من الادعاء الـــذي يجعل من الكهنة الوطنيين مرؤوسين وأقلّ درجة.

نشأ دانيال كمبوني متأثراً بالتوجّهات الإصلاحية، وهو ما انعكس بعد ذلك في جهوده على الساحة الإفريقية

فـــي ظل هذه التطـــوّرات الدينيـــة والتنظيمية والفكرية نشـــأ وترعرع دانيال كمبوني، فتأثّر بتلك التوجّهـــات الإصلاحية، وهو ما انعكس بعد ذلك في جهوده على الساحة الإفريقية.

البيئة المؤثّرة فيه:

لقد تربّى دانيال كمبوني على الثقافة الإنسانية والدينيـــة العميقة، حيث اعتـــاد دانيال كمبوني منذ صغره الذهـــاب يومياً إلى الكنيســـة ليصلي، وكان شـــغوفاً بالوعظ، وكان أصحابه يرونـــه واقفاً على كرســـي أو فوق أحد الصخور وذراعاه مبســـوطتان، ويعظ بأعلى صوته وبكلّ حماس.

كلّ هذه الأحداث والشـــخصيات كان يلاحظها دانيال كمبوني الذي كان يدرس في فيرونا، وتدريجياً

الأولى: إعادة تكوين الرهبنة اليسوعية عام ١٨١٥م.
الثانية: إعادة المجمع لانتشار الإيمان على قواعد جديدة عام ١٨١٧م.
وظهرت جماعات رهبانية ذات هدف تنصيري، وأصبحت المؤسّسات الموجودة حينذاك تعمل للتنصير هي أيضاً، نذكر منها على سبيل المثال في فرنسا عمل آن ماري جافوهيه التي أسّست عام ١٨٠٢م رهبنة القديس يوسف من كلوني، وهي للتعليم والتمريض، والتي أصبحت بعد الحرب رهبنة مرسلات، وقد كانت الأولى في العالم في هذا المضمار، وكان ذلك يعد عيباً، في البداية ذهبت الأم جافوهيه بنفسها، وأسكنت الراهبات في السنغال وفي جويانا الفرنسية، واعتبروها في فرنسا وفي روما مجنونة، أما الآن فقد سقط الحاجز التاريخي، وأصبح للراهبات الحق في الذهاب للإرساليات.
وهـذا الأمـر كان قاطعاً بالنسبة للتجديد االتنصيري، فلم يستخدموا الأساليب القديمة التي عمرها ثلاثون عاماً كما فعل بعض الملوك العائدين لعروشهم، ولم يستعملوا الخطاب القديم الذي انقطع، كان يلزم الكلام بلغة المستقبل، ولذا كان يلزم إعداد متكلمين جدد ومختلفين، تحركهم آراء جديدة، حيث يتم الحفاظ على الهدف الأخير للكرازة (الوعظ) بالإنجيل، فهاهم العلمانيون تحت دفعة فتاة Pauline Jaricot بولين جاريكو يخترعون في ليون أسلوباً غير مألوف لمساندة الإرساليات، وهو «جمعية نشر الإيمان».
كان المبدأ فيها خلق تضامن جديد مع مفهومية جديدة، إذ لم يكن الهدف هو جمع مبالغ طائلة من أفراد ولا مبادرات مرتجلة، وإنما تخطيط لتقدمات بسيطة في مقدور الجميع، وهو مبلغ بسيط يدفعه أي شخص، يقوم بجمعه كلّ أسبوع جهاز متفرع، كان يسلم للمرة الأولى مسؤوليات لآلاف العلمانيين الكاثوليك، ويضمن للإرساليات تمويلاً شعبياً من أشخاص منفردين، تحولوا إلى روح الإرساليات، تحركهم نشرات شعبية.

(١) كانت أزمـة الإرساليات قائمة منذ زمن بعيد، وكانت تبدو مستحيلة الحلّ بسبب الثورة الفرنسية واحتلال روما، والقبض على بيوس السادس وموته وحيداً في فالانس، وما كان بدأه عصر النور مع إلغاء الرهبنة اليسوعية وباقي الرهبانيات، ومع سياسة الحكومات التي كانت كلها تهتم بمضايقة النشاط التنصيري أو استغلاله، كلّ هذا تم استكماله بتشريع الثورة الفرنسية والحروب المتتالية، وأصبح المرسلون يجدون أنفسهم في وحدة وعزلة دون سند أو عون، يشيخون ويموتون في عزلتهم، وفي عام ١٧٩٨م صدر قرار فرنسي أعلن في روما؛ به تم إلغاء «المجمع لانتشار الإيمان» ونهب مكتبتها.

وجّه نفسه نحو الكهنوت، ثم نحو الإرساليات، وأخيراً نحو العمل التنصيري في إفريقيا الوسطى التي كانت تُسمى في ذلك الوقت «نيجريسيا».

وفي الواقع؛ لا يرتبط هذا التطوّر الداخلي بتواريخ دقيقة، ولكن يمكننا ذكر وقائع تبيّن بوضوح أكثر هذا الإدراك والوعي التدريجيين، فعندما كان دانيال في الخامسة عشرة قرأ باهتمام شغوف قصة الـ ٢٦ شهيداً مسيحياً الذين صُلبوا في ناجازاكي في اليابان عام ١٥٩٧م، وقصة الـ ٢٠٥ مسيحيين الذين قُتلوا في الأعوام الثلاثين التالية، وكان ألفونس ماري دي ليكوري كتب هذه القصة في القرن السابع عشر في كتاب له اسمه (انتصارات الشهداء).

ثم في سنّ السادسة عشرة كان شاهداً مع كلّ رفاقه لأول التزام إرسالي لمعهد ماتزا، وهو سفر الأب فينكو إلى ارسالية إفريقيا الوسطى مع الأب ريلو، وفي أثناء ذلك كان يرى مولد وتطور «برنامج ماتزا» الخاص بإفريقيا، وكان ذلك في المحاضرات والمناقشات، وكان هذا البرنامج يقبل بكلّ بساطة فتيات إفريقيات في فيرونا، وبعد ذلك يقبل فتيان، لإعطائهم تعليماً جيداً وتكويناً متيناً في المسيحية، وبعد ذلك يعودون إلى إفريقيا، ويختارون هم أنفسهم طريقهم الخاص، لكنهم يعملون بوصفهم منشّطين مسيحيين في الإرساليات والعائلات.

وسبقت هذه المبادرة في إيطاليا «مؤسّسة تحرير العبيد»، والتي أقامها الأب أولبفييري Olivieri الذي انضم إليه فيما بعد الأب فيري، وهو من كومو.

وصلت الفتيات الأوليات عام ١٨٥١م، وقد كان هذا التجديد سبب مناقشات حادة في المعهد، أدّت إلى تحسينات في المناهج الدراسية، وأصبح من الضروري تطوير دراسة اللغات، وبخاصة اللغة العربية.

أول زيارة لدانيال كمبوني إلى إفريقيا:

وكانت أول زيارة لدانيال كمبوني إلى السودان في عام ١٨٥٦م، مع مجموعة من أعضاء كلية ماتزا، مات اثنان منهم بعد وصولهم بفترة وجيزة، أما دانيال كمبوني فقد اضطر للعودة إلى إيطاليا في عام ١٨٥٩م، لتدهور صحته آنذاك، ولكنه بالرغم من ذلك قرّر أن يكرّس حياته للعمل من أجل تنصير الأفارقة، وبعد أن قضى فترة النقاهة في بلدته أبحر إلى الإسكندرية ثم عدن، وبعض الموانئ والمدن في سواحل إفريقيا، وقام باختيار صبيان من الأفارقة امتازوا بذكائهم، ونقلهم إلى كلية ماتزا وغيرها من المعاهد الخيرية، لينالوا تربية يمكنهم بها التأثير على مواطنيهم عندما يعودون إلى ديارهم.

وعندما عزم دانيال كمبوني على الذهاب إلى إفريقيا عمل متطوعاً بين المصابين بالكوليرا، وكان يعلم أنه ذاهب إلى قارة الأسود، وأنه سوف يجابه العديد من الصعوبات والعقبات، لذلك جاء استعداده مبكراً وشاقاً.

استعداده لتحمّل الصعاب والعقبات:

عندما بلغ دانيال كمبوني العام الحادي والثلاثين من عمره كان يتقن عشر لغات، من بينها اللغة العربية، وبعض اللهجات الإفريقية المحليّة، وكان متحدثاً جيداً، يعرف ماذا يقول، وكيف يقنع الآخرين.

لاحظ كمبوني أن الأوروبي يعاني الظروف المعيشية في البيئة الإفريقية، كما أن الإفريقي يعاني في البيئة الأوروبية، لذا قرر إنشاء مراكز تدريب في كلٍّ من القاهرة وأسوان، يتدرّب فيها الأفارقة، ثم يعودون إلى مراكزهم لتدريب غيرهم.

وقد كُللت التجربة بالنجاح، وأصبح رأساً للكنيسة في أواسط إفريقيا عام ١٨٧٢م، وأول مطران كاثوليكي للخرطوم في الثاني من يوليو عام ١٨٧٧م، وكافح في زيادة معاونيه، كما كان يمدهم دائماً بالمشورة الداعمة لمقوّمات الحياة.



وكانت قيادته سليمة في المجال المسيحي وتطوير الناحية الإنسانية، وخلق مجتمعات مسيحية متماسكة في منطقة الخرطوم وفي الغرب، وهو ما كان له أثره في تطوير مصالح المسيحيين في هذه المناطق، لقد مرّت عليه جميع أنواع الصعاب، وأُرهق جسدياً، وقاسى الشدائد نفسياً.

بداية نشاطه في إفريقيا:

لقد تمكّن دانيال كمبوني من إقامة علاقات وصداقات واسعة، وأصبح المنسّق لحركة التنصير الأوروبية، والمصدر لكلّ أولئك الذين يرون إفريقيا قارة مسيحية.

وفي عام ١٨٧٣م عاد دانيال كمبوني إلى الخرطوم للمرة الثانية، وذلك بعد أن قام البابا – بولس التاسع – بتعيينه نائباً رسولياً لإرسالية أواسط إفريقيا، وهي المنطقة التي تغطي حالياً: السودان وشرق إفريقيا وتشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى، وأعطاه البابا السلطة لإعادة التنصير في هذه المناطق، وكان مع كمبوني دفعة من المرسلين المساعدين له، واثنين من الأفارقة الذين تخرّجوا في كلية ماتزا، حيث كان هؤلاء الطلاب الأفارقة عبيداً في الماضي تم تحريرهم على يد منظّمات كاثوليكية، وأُدخلوا معهداً دراسياً في فيرونا، حيث تلقوا التدريب على التنصير المسيحي، ومن ثم أعيدوا إلى إفريقيا مرة أخرى.

أعطى دانيال أوامره لاثنين من القساوسة بالذهاب إلى مدينة الأبيض بغرب السودان لبناء مدرسة وكنيسة، وعندما وصل كمبوني إلى السودان كان أول ما فعله – على حدّ قول أتباعه – أن «كرس إفريقيا لقلب يسوع»، ومن عبارته المؤثّرة في استمالة الناس إلى الكنيسة وخداعهم؛ أنه وقف في وسط سوق الرقيق في مدينة الأبيض بغرب السودان، ليقول للناس: – حدّ تعبيره – «حب شبابي الأول كان إفريقيا التعساء، كانت أفكاري وخطواتي دوماً لكم، أنا أبوكم، وأنتم أبنائي، أعود إليكم لئلا أتوقف أبداً، وأن أكون لكم، يلقاني الليل والنهار، الشمس والشتاء، متأهباً دوماً لتلبية حاجاتكم الروحية، الغني والفقير، المتعافي والمريض، الشاب والشيخ، ربّ البيت والخادم، لهم دوماً مدخل إلى قلبي، خيركم خيري، أوجاعكم أوجاعي، أسعد أيامي يكون يوم أستطيع أن أهب حياتي لكم».

بدأ دانيال كمبوني عمله في جبال النوبة، وهي في ذلك الوقت كانت منطقة مغلقة؛ إذ لم يصل إليها أي من التجار بعد، وقام بفتح مزرعة بالدلنج لتدريب الأهالي على الزراعة، وأقام مزرعة أخرى بالقرب من مدينة الأبيض في (ملبس)، وطبق دانيال كمبوني في كلّ مؤسّساته ذلك الأسلوب المعروف اليوم بـ «العون الذاتي»؛ إذ كان يعمل على تدريب الأهالي على الاكتفاء الذاتي، وخصوصاً في أعمال الزراعة، وكان يشجّعهم على أن يؤمّنوا معيشتهم بأنفسهم، كما قام بفتح مركز آخر في بربر، وكان في نيته أن يقيم مركزاً في القطاريف وبعض مناطق الجنوب؛ إلا أن وفاة الكثير من مساعديه حالت دون ذلك.

أفرقة التنصير:

كانت إرسالية أواسط إفريقيا بالخرطوم قد أغلقت منذ عام ١٨٦٢م، ولكن رغبة دانيال كمبوني في تنصير الأفارقة كانت كبيرة، لذلك أعدّ خطة لإعادة فتح الإرسالية، والعمل في إفريقيا، وذلك بالاستعانة بالأفارقة أنفسهم، وساعده في ذلك مقدرة الأفارقة على إدارة شؤونهم الدينية والاجتماعية بأنفسهم.

وفي هذا المجال كان دانيال كمبوني سبّاقاً في «أفرقة الإفريقيين» سياسياً وثقافياً واجتماعياً، ومن أجل هذا طاف جميع العواصم الأوروبية، معلناً خطته وداعياً إليها، بغرض جمع التبرعات لإنجاز مهمته، ولكنه لقي الكثير من المعارضة، وبالأخص من رئيس كلية ماتزا الذي رفض اقتراح إعادة فتح إرسالية أواسط إفريقيا بالخرطوم، لكثرة الصعوبات التي واجهها المشروع، إلا أن دانيال كمبوني لم يستسلم؛ إذ عزم على أن يحمل هذا العبء الثقيل وحده، وأن يواصل العمل دون مساعدة من كلية ماتزا.

واهتـم دانيال كمبوني بدور المـرأة في عملية التنصيـر، وعمل في السـودان ومصـر الدولتين الإسلاميتين، واستطاع بالرغم من العادات والتقاليد أن يضـم إليه عدداً من النسـاء للعمل راهبات في المدارس والكنائس التي أقامها دانيال كمبوني.

الكنيسة ودور دانيال كمبوني في إفريقيا:

ترى الكنيسـة أن أفراد بعثـات التنصير، وعلى رأسـهم دانيال كمبوني، عملوا علـى اقناع الأفارقة بأن المسـيحية هي وسـيلتهم للتخلـص من الفقر والاضطهـاد والقنوط واليأس والكوارث البيئية التي كانت تعصف بهم زاعمين أن التنصير سيأتي بعصر جديد من العدالة والسـلام، وكان أفـراد البعثات يشـاركون هؤلاء البؤسـاء في أحوالهم، يواسونهم ويقدّمون لهم ما يستطيعون لتخفيف معاناتهم.

ومنـذ عـام ١٨٩٧م تناضل مؤسّسـات دانيال كمبوني التنصيرية، والتي جرى تأسيسها آنذاك من أجل تكوين جمعيات تدّعي العمل للعدالة والسـلام، وهـي تعمل حقيقـة على إثارة العـداوة والبغضاء، وبخاصة تجاه المسـلمين، وحالياً بقي بعض هؤلاء المنصِّرين يعملون مع الناس الذين ألقيت مسؤوليتهم على عاتقهم في دول مثل الكونغو السودان وأوغندا، برغم تردي الحالة الأمنية في هذه البلدان.

حظى دانيال كمبوني بمكانة كبيرة في الأوساط الكنسـية وقد أقيم له احتفالية بمناسبة مرور مائة عام على وفاته وأوصى المحتفلون بالآتي:

١ - التعمـق في معرفة جهـود دانيال كمبوني، ومسيرة الكنيسة المسيحية، في السودان.

٢ - أن على مدارس دانيال كمبوني تكريم راعيها بتنظيم الاحتفالات المناسبة.

وقد تم تقديم ثلاث مؤسّسـات في السـودان؛ إحداها في الحقل الروحـي، وأخرى في الخدمات الطبية، والثالثة في الحقل الثقافي.

الأول: سيكون مركزاً للقاء المسيحي في منطقة كوبر الخرطوم البحري.

والثاني: مركزاً شعبياً بالحاج يوسف بالخرطوم البحري لتوفير العناية بالمرضى.

أما الثالث: فهـو للتدريب الحسـي والطبيعي للأطفال والمعوقين؛ حتى يتم مسـاعدتهم وتعليمهم وتدريبهم وتأهيلهم لكي يستطيعوا مجابهة الحياة.

وخلاصة القـول: أن هذه الاحتفالية تم التركيز فيها على الأسـر المسـيحية، حيث تم دعوة الأسر المسـيحية لأن يهيئوا سـكناهم أولاً ليكون كنيسة منزلية، يليها أن يعرفوا ويخدموا كنيستهم المحلية، وثالثها أن يستجيبوا لنداء البابا، وضم حملاتهم في إطار الكنيسة العالمية.

مدارس دانيال كمبوني:

عندمـا نقوم بالنظـرة الفاحصة إلـى تجربة مدارس دانيال كمبوني في السودان عموماً؛ نجد أنها اسـتطاعت أن تحوي كلّ أفراد المجتمع السوداني، على الرغم من كونهم من بيئة مشبّعة بعادات وتقاليد معينة، ومتباينة، وقيـم مختلفة عن البيئات الأخرى إلا مـا ندر، وكانت مدارس كمبوني أيضاً هي الوعاء الذي عمل على مسخ هوية أبناء المسلمين.

إن مدارس دانيال كمبوني، ولأجل تحقيق دورها التنصيري لم تقتصر علـى الجانب التعليمي فقط، إذ كانـت ولا تزال تولي اهتماماً بالإنسـان بوصفه أداة التغيير الذي تسـعى إليه، لذلك اهتمت بتربية الجوانب الأخرى من هذا الإنسـان، والذي هو أحد تلاميذها، إذ كانت الأنشطة الرياضية حاضرة بقوة (لا تخلو مدرسـة مـن مدارس كمبونـي من ملعب لكرة السـلة، وآخر للكرة الطائـرة)، وكذلك اهتمت بالجوانب الثقافية والأدبية.

ويُذكـر أن مـدارس دانيال كمبونـي توجد في عدة مناطق في السـودان، وبخاصة شندي وعطبرة وبور تسـودان والقطاريف وحلفا ومدني، إلى جانب ثلاثين مدرسة في الخرطوم، يقوم بالتدريس في هذه المدارس قرابة سبعين معلماً، وتقوم المنظمات التي تتبع الكنيسـة الكاثوليكية العالمية بتوفير الوجبات



لها، ودفع مرتبات المعلمين.

وفي كلّ عام يقام في مدارس كمبوني بالخرطوم احتفاليـــة بذكرى وفاة مؤسّســـها دانيـــال كمبوني أحــد المنصِّرين الخمســـة الذيــن انتدبهم «مجمع نشـــر الأديان التبشـــيري الإيطالي» ضمن الرسالة التنصيرية لإفريقيا في القرن التاسع عشر.

وفاته:

توفي المطـــران دانيال كمبونـــي في الخرطوم عاصمة السودان في العاشر من أكتوبر عام ١٨٨١م، في ســـنّ الخمســـين، بعد أن أنهكه مرض الملاريا، والصعوبات التي واجهته في عمله التنصيري، وعند احتضـــاره طلب مـــن المنصِّرين أن يقســـموا على مواصلـــة العمل الذي بدأه، وقـــال: «لا تخافوا! فأنا أموت ولكن عملي لن يموت».

ودُفن في حديقة الإرسالية بالخرطوم، وقد هُدم قبره من قِبـــل جيوش المهدي، وتم نقل رفاته لاحقاً إلى فيرونا في إيطاليا هناك في البيت الذي سُـــمّي باسمه.

وأخيراً:

امتـــد نشـــاط مؤسّســـات دانيـــال كمبوني التنصيرية ليعـــم معظم أنحاء القـــارة الإفريقية، وكانـــت هي الأولى مـــن نوعها التـــي وصلت إلى إفريقيـــا، وتغلغلـــت أعمالها في معظـــم مناطق الحضرية والقروية لدول القـــارة الإفريقية، وكان من رأي هؤلاء المنصّرين أن التنصير بالمســـيحية يرتكز في التجاوب مع الثقافات والديانات الأخرى، والتركيز فـــي التعليم، وهي المرتكزات التي قامت عليها البعثات التنصيرية لكي تتمكن من التأثير في المجتمعات الإفريقية.

لقد ســـافر دانيـــال كمبوني إلـــى أوروبا بحثاً عن دعـــم لمهمته فـــي إفريقيا، وقد جعـــل أوروبا نقطة للالتقاء بمختلف بعثـــات ومنظمات التنصير الكاثوليكية الأخرى في إيطاليا وفرنســـا والنمســـا وألمانيا، حيث كان يشـــرح تجربته، والصعوبات التي يواجههـــا في إفريقيا، والســـلبيات والإيجابيات في عمله بها.

وقد نجح دانيال كمبوني في تحقيق التواصل مع الكنائس في أوروبـــا، والذي كان مهماً لنجاح مهمته في إفريقيا.

كان هذا بيان لجهود أحد القساوســـة في نشر النصرانيـــة في إفريقيا، وقد تحـــدى الصعاب التي واجهته على الرغم من بطلان مايدعو إليه.

فأين نحن المسلمين من هذا التحدي!.

أين نحن من الإصرار على تحمّل الصعوبات في سبيل نشر رسالة خاتم الأنبياء والمرسلين محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم في جميع ربوع القارة الإفريقية والعالم أجمع؟!

المصادر:

١ - الأب فرنتيســـكو بييرلـــي الكمبونياني، نصوص مقتبسة من كتاب «Come Erodi" (القاهرة ، عيد القيامة ٢٠٠٧م). http://www.comboniegypt.org

٢ - دومنيكـــو أجاســـو، «دانيال كمبونـــي حياة من أجل إفريقيـــا»، ترجمة الأب لويس نصـــري، في ذكرى ميـــلاد دانيـــال كمبونـــي، (القاهرة: مقـــر البطريركي الكاثوليكـــي بكوبـــري القبـــة، ١٥ مـــارس ١٩٩٦م). Comboni Missionaries in Egypt، www.Comboniegypt.org

٣- نبذة مختصرة عن حياة دانيال كمبوني، www. Comboniegypt. org

٤ - H.G.A. BARO TORAL NI، »THE CENTENARY YEAR OF BISHOP DANIEL COMBONI»IN PASLETAR (KARTOUM):٢٤-٩-١٩٨٠).

٥ - WWW.COMBONI MISSION.ORG.

٦ - WWW.WORLD WIDE SOUTH AFRICA.

٧ - JEUNESSE ETUDIANT CHRITIAN JEC WWW.JEC JORDAN.ORG ٢٠١٠.

مستقبل التنصير في إفريقيا



د. بدر حسن شافعي (*)

بالرغم من أن التنصير ظاهرة قديمة في القارة الإفريقية، ربما ارتبطت بالحروب الصليبية، ومن بعدها الغزو الاستعماري للقارة خلال القرن التاسع عشر على وجه التحديد، فإنه ظاهرة مستمرة لم تنته.

كما أن جهود المنصِّرين والمبشِّرين مستمرة، لعدة أسباب:

- بعضها ديني يرتبط بنشر المسيحية بين المسلمين، والتبشير بها لدى غيرهم.

- وبعضها الآخر سياسي يرتبط بالدول الاستعمارية السابقة، ورغبتها في استمرار الهيمنة على الدول الإفريقية.

- وثالثها مادي يرتبط برغبة الجمعيات والمؤسّسات التبشيرية في الحصول على المال؛ بدعوى إنفاقه في الأغراض التبشيرية، خصوصاً في المناطق التي تواجه كوارث طبيعية، كالجفاف وغيره.

وعندما نتحدث عن التنصير ومستقبله في القارة؛ فإننا نتحدث في هذا الصدد عن الطوائف المسيحية الثلاث: (الأرثوذكسية، الكاثوليكية، البروتستانتية) والمؤسّسات الداعمة لها، وفي مقدمتها الفاتيكان بالنسبة للكاثوليك، ومجلس الكنائس العالمي بالنسبة للأرثوذكس والبروتستانت.

لقد وضعت هذه المؤسّسات الكنسية الكبرى، وفي مقدمتها مجلس الكنائس العالمي والفاتيكان، مخططاً لتنصير القارة الإفريقية.. وفي هذا الشأن نظّم الفاتيكان مؤتمر روما التنصيري في ١٩ فبراير ١٩٩٣م تحت شعار «تنصير إفريقيا عام ٢٠٠٠م»، حيث خصّص ميزانية أولية لهذا الغرض قدرها ٥،٣ مليارات دولار لأجل نشر المسيحية في إفريقيا[1].

صحيح أن هذا الهدف لم يتحقّق بالنسبة المرجوّة، إلا أن الفاتيكان - تحديداً - لم ييأس، وعمل على تأجيل تحقيقه من عام ٢٠٠٠م إلى عام ٢٠١٠م، ثم إلى عام ٢٠١٥م، بسبب عدم تحقق النتائج المرجوّة لمجموعة من الأسباب سيأتي ذكرها.

لقد تحقّق قرابة نصف هدف الفاتيكان تقريباً في إفريقيا جنوب الصحراء، حيث بلغ عدد النصارى في إفريقيا جنوب الصحراء - وفق بعض التقديرات الكنسية - ٥١٦ مليون مسيحي، بنسبة ٦٢,٧٪ عام ٢٠١٠م، مما يعني أن الإقليم به ثالث أكبر كتلة مسيحية على مستوى العالم بنسبة ٢٣,٦٪، أي قرابة ربع مسيحيي العالم، وذلك بعد القارة الأمريكية ٣٦,٨٪، وقارة أوروبا ٢٥,٩٪، هذه النسبة لن تتغير كثيراً إذا ما أضفنا إليها نصارى دول الشمال الإفريقي والسودان، حيث يبلغ نسبة النصارى في مصر والسودان ٠,٠٣٪ من إجمالي سكان العالم.

ويُلاحظ أن أكبر زيادة في عدد المسيحيين في العالم كانت في إفريقيا جنوب الصحراء، حيث بلغت الزيادة ٦٠ ضعفاً خلال قرن من الزمان، فقد ارتفع عددهم من قرابة ٩ ملايين مسيحي عام ١٩١٠م بنسبة ١,٤٪، إلى ٥١٦ مليون مسيحي عام ٢٠١٠م ٦٢٪، في

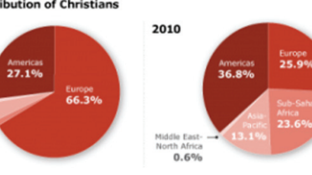
(*) خبير الشؤون الإفريقية - جامعة القاهرة.

(١) أيمن شبانة: التنصير في إفريقيا.. جهد كاسح ونتائج كسيحة، موقع أون إسلام ٢٦/٧/٢٠٠٨م، في:
http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/africa-latin-html.17-25-2010%26-07-2008-america/108090

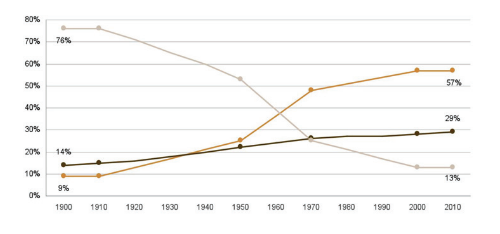


حين أن عدد المسيحيين في منطقة آسيا – المحيط الهادئ تضاعف عشر مرات، حيث ارتفع عددهم من ٢٨ مليوناً عام ١٩١٠م، إلى ٢٨٥ مليون عام ٢٠١٠م.

كما يُلاحظ أن معظم المسيحيين في إفريقيا جنوب الصحراء من البروتستانت ٥٧٪، وهذه النسبة تضم أعضاء الكنائس الإفريقية المستقلة، والإنجليكان، في حين يشكّل الكاثوليك ٣٤٪، أما الأرثوذكس فلا تزيد نسبتهم عن ٨٪، وباقي المذاهب الأخرى لا تزيد عن ١٪[١].



شكل توضيحي للمقارنة بين نسب المسيحيين في العالم، بما فيهم المنطقة الإفريقية، بين عامي ١٩١٠م –٢٠١٠م[٢]



رسم بياني يوضح انتشار الإسلام باللون البني الغامق، والمسيحية بالبني الفاتح، والديانات التقليدية باللون الرمادي، إفريقيا جنوب الصحراء منذ عام ١٩٠٠م وحتى ٢٠١٠م[٣]

(١) Global Christianity Report (U S A: Pew Research Center's Forum on Religion & Public Life، "64" 55–December 2011)، PP. 53

(٢) Ibid ، p. 9

(٣) Source: Tolerance and Tension: Islam and Christianity in Sub-Saharan Africa U S A: Pew Forum on Religion & Public Life، April 2010 P. i

ولقد اعتمد المنصِّرون على مجموعة من الأساليب لتحقيق أهدافهم، الظاهر منها الوسائل السلميّة، مستغلين في ذلك ثالوث (الفقر والجهل والمرض)، وبعضها الآخر غير ظاهر عبر استخدام أساليب العنف والإرهاب لإجبار المسلمين على اعتناق المسيحية.

ومن هنا يمكن تقسيم هذا الموضوع إلى عدة نقاط:

الأولى: تتعلق بتحديد المفاهيم.

الثانية: تتعلق بأهداف التنصير وأساليبه.

الثالثة: نماذج من التنصير المسلّح؛ حالتا جنوب السودان، أوغندا.

الرابعة: تقييم جهود التنصير ومستقبله.

أولاً: تحديد المفاهيم:

بداية قد يكون من المهم التفرقة بين مفهومين قد يُستخدمان بالمعنى نفسه في بعض الأحيان للدلالة على هدفهما النهائي «اعتناق المسيحية»، وإن كان هناك فارق بينهما فيما يتعلق بالجمهور المستهدف.. هذان المفهومان هما: التبشير والتنصير.

فمفهوم التبشير: يعني دعوة غير المسيحيين إلى الديانة النصرانية أو المسيحية.

أما مفهوم التنصير: فهو إعداد الخطط وتطويرها لتحويل المسلمين إلى النصرانية باستغلال الجهل والفقر، واستغلال الظروف والحاجات الإنسانية لإخراج المسلمين عن دينهم.

إذاً فالتنصير حركة دينية سياسية استعمارية، بدأت بالظهور بعد فشل الحروب الصليبية، بهدف نشر النصرانية بين الأمم المختلفة في دول العالم الثالث عامة وبين المسلمين خاصة، بهدف إحكام السيطرة على هذه الشعوب، فهو عمل جماعي منظّم، خطّطت له الكنيسة ودول أوروبا التي لها أطماع في الشعوب الإسلامية.

فالتنصير هو تحويل المسلمين عن دينهم إلى اعتناق النصرانية المسيحية، أما التبشير فهو نشر المسيحية بين غير المسلمين، ولا سيما أتباع الديانات

التقليدية غير السماوية، أي أن التنصير والتبشير يتفقان في الغاية النهائية، ولكنهما يختلفان من حيث الجمهور المستهدف[1].

لذا فإن التنصير هو الخطر الحقيقي على العالم الإسلامي، وسيكون هو محور تركيزنا في هذه الدراسة.

ثانياً: أهداف التنصير وأساليبه:

كما سبق القول؛ فإن التنصير حركة ظهرت إثر الحروب الصليبية بغية نشر النصرانية بين الأمم المختلفة، وخصوصاً بين المسلمين من أجل القضاء على الإسلام[2].

وقد كان هناك جدال بين الباحثين بشأن التنصير والاستعمار، وأيهما كان له السبق في هذا الشأن، وهل فتح الاستعمار الباب أمام المبشِّرين، أو أن العكس هو الصحيح، وقد عبّر عن هذه الإشكالية الكاتب والتر رودني الذي أشار إلى أن البعثات التبشيرية المسيحية كانت جزءاً من قوى الاستعمار إلى حدٍّ كبير، مثلها في ذلك مثل المكتشفين والتجار والجنود، وربما يكون هناك مجال للمجادلة حول ما اذا كانت البعثات التبشيرية في مستعمرة ما هي التي جلبت قوى الاستعمار الأخرى أو أن العكس هو الصحيح، ولكن ليس هناك شك في حقيقة أن البعثات التبشيرية كانت إحدى أدوات الاستعمار من الناحية العملية[3].

لذا يُعد التنصير - من وجهة نظر بعض المحلّلين - الوجه الآخر من المشروع الصليبي الذي أخفق في إخضاع العالم الإسلامي عسكرياً، ومن ثم عمل على محاولة الوصول، عن طريق السياسة والدعوة والتعليم، إلى ما عجز الغرب عن الوصول إليه بالوسائل العسكرية[4].

ولعل هذا يدفعنا إلى دراسة أهداف المنصِّرين ووسائلهم:

يمكن القول بوجود عدة أهداف للتنصير يتم تحقيقها عبر مجموعة من الوسائل، ومنها[5]:

١ - أهداف دينية:

- تتمثّل في صرف المسلمين عن دينهم حتى إن لم يعتنقوا النصرانية، وذلك باستخدام سلاح التشكيك والافتراء لإضعاف العقيدة الإسلامية في النفوس، فضلاً عن سلاح التعليم عبر فتح المدارس التعليمية للنشء الصغير، وتغيير المناهج الدراسية بما يخدم أهدافهم، وباستغلال الخدمات الطبية والمساعدات الإنسانية لتنصير الشعوب الفقيرة والمنكوبة.

- تربية زعامات تقود الرأي بعيداً عن الأفكار الإسلامية.

٢ - أهداف استعمارية:

فهم يستهدفون خضوع المسلمين لحضارتهم وثقافتهم خضوعاً لا تقوم لهم بعده قائمة، وإضعاف المقاومة الروحية والمعنوية في نفوسهم، عن طريق التشكيك في تراثهم وعقائدهم.

٣ - أهداف سياسية:

إحداث الفرقة بين الدول الإسلامية عن طريق بث الدسائس وصنع المؤامرات، ويقوم مجلس الكنائس العالمي والفاتيكان وهيئات أخرى بالإشراف والتوجيه والدعم المالي لكل الأنشطة التنصيرية، وتتوفر مصادر تمويل ثابتة من الحكومات والمؤسّسات في الدول الغربية، وعن طريق المشروعات الاقتصادية والأراضي

---

(١) حول هذين المفهومين انظر: التنصير التبشير أهداف إفريقيا، منتدى الخير للرقية الشرعية، في: http://www.rouqyah.com/showthread.php?t=65975

(٢) د. كمال محمد جاه الله: الحراك التنصيري في الأقاليم الإفريقية، مجلة قراءات إفريقية، العدد ١٠، أكتوبر - ديسمبر٢٠١١م، ص ٤.

(٣) عبدالعزيز الكحلوت: التنصير والاستعمار في إفريقيا السوداء، ليبيا: منشورات دار الدعوة الاسلامية، ط ٢، ١٩٩٢م، ص ص ٦٧ - ٦٨.

(٤) د. حسن مكي: نظرات في المشروع التنصيرى في إفريقيا، في: http://www.islam4africa.net/index.php/143/manarate/index/18

(٥) حول هذه الأهداف والوسائل انظر: التنصير التبشير أهداف إفريقيا، مرجع سابق.



الزراعية والأرصدة في البنوك والشركات التابعة لهذه الحركات التنصيرية مباشرة، وحملات جمع التبرعات التي يقوم بها القساوسة من حين لآخر، وتوجد هيئات ومراكز البحوث والتخطيط يعمل بها نخبة من الباحثين المؤهّلين.

ومن أهم تلك المراكز:

- مركز البحوث التابع للفاتيكان.
- المركز المسيحي في نيروبي.
- مركز المعلومات المسيحي في نيجيريا.
- مركز البحوث التابع لمجلس الكنائس العالمي.
- علاوة على امتلاكهم حوالي ٢٥٠٠ محطة إذاعية على مستوى العالم، تبث بـ ٦٤ لغة قومية، تشن هجوماً صريحاً ضد الإسلام.

ويحرص المنصِّرون على التنسيق بين أساليب التنصير المختلفة، ودراسة إمكانية تطويرها، أو الجمع بينها، وذلك بالاعتماد على الدراسات التي توفّرها المراكز البحثية التابعة للهيئات التنصيرية العالمية والإفريقية، ومن أهمها: مركز البحوث التابع للفاتيكان، ومركز البحوث التابع لمجلس الكنائس العالمي، ومراكز المعلومات المسيحية في معظم العواصم الإفريقية[١].

كما تتابعت الاجتماعات الكنسية للأساقفة الكاثوليك في إطار ما يُعرف باسم «السينودس»، وهي مؤسّسة كنسية كاثوليكية تهدف لتحقيق تعاون أكبر بين البابا والأساقفة في مختلف أنحاء العالم، ومن ذلك اجتماع السينودس عام ٢٠٠٩م، والذي عُقد تحت شعار «الكنيسة في إفريقيا في خدمة المصالحة والعدالة والسلام»، وكان من أهم ما ورد في بيانه: «تشجيع جميع المؤسّسات والحركات الكنسية العاملة في مجال الصحة، وبخاصة مرض الإيدز»، وذلك على اعتبار أن الكنيسة[٢] بحسب وصف البيان: «لا يُعلى عليها في مكافحة هذا المرض»[٣].

وإذا كان ما سبق يشير إلى أن التنصير يعتمد بالأساس على الوسائل السلميّة الناعمة (دعم ومساعدات إنسانية، توفير الرعاية الصحية، التعليم وغيرها)؛ فإن هذا لا ينفي وجود عملية تنصير بالقوة المسلّحة من خلال بعض القوى الإفريقية الكنسية التي تستهدف تحقيق أهداف سياسية ممزوجة بأهداف التنصير، هذه القوى تحظى بدعم المؤسّسات الكنسية العالمية لتحقيق هدف التنصير من ناحية، والتمكين السياسي الذي يساهم ليس فقط في زيادة التنصير، وإنما في الحيلولة دون انتشار الإسلام، وهناك نماذج عديدة في هذا الصدد في إقليم جنوب الصحراء.

جهود التنصير، والنتائج التي تم تحقيقها في إفريقيا، وبخاصة منطقة جنوب الصحراء، ساهمت في مضاعفة نسبة النصارى ٦٠ مرة خلال قرن واحد من الزمان

وربما نكتفي في الجزء الأخير من الدراسة بإعطاء نموذجين، هما حالة جنوب السودان قبل الانفصال، والتي أسفرت في النهاية عن الانفصال عام ٢٠١١م، والحالة الثانية هي الحالة الأوغندية خصوصاً أن الرئيس موسيفيني (ينتمي موسيفيني للتوتسي) يرى نفسه راعي التبشير والكنيسة في شرق إفريقيا.

ثالثاً: نماذج من التنصير المسلّح في إفريقيا:

كما سبق القول؛ إذا كانت الجماعات التنصير تعمد إلى اتباع الأساليب السلميّة من تقديم مساعدات وعلاج وتعليم؛ فإنها أيضاً تنهج الأسلوب القسري

---

(١) أيمن شبانة، مرجع سابق.

(٢) يُقصد بالكنيسة: اللواذ بالوازع الديني والتمسك بالقيم الأخلاقية الدينية المسيحية، وليس مجرد مبنى الكنيسة الذي قد يتبادر إلى الذهن (المراجع).

(٣) د. كمال جاه الله، مرجع سابق، ص ٦.

العسكري، من خلال دعم بعض الحركات السياسية ذات التوجّهات الدينية، من أجل الوصول إلى الحكم من ناحية، والتمكين للتنصير من ناحية ثانية.

وسوف نكتفي بإعطاء إشارة إلى نموذجين، هما جنوب السودان، وأوغندا.

١ - التنصير المسلّح في جنوب السودان:

لقد كان السودان - قبل انفصال الجنوب - محط أنظار الحركات الكنسية بصفة عامة، ومجلس الكنائس العالمي بصفة خاصة.

يُعد السودان هدفاً استراتيجياً مهماً لدى مؤسّسات التنصير، بوصفه أكبر بلد عربي إفريقي من ناحية، ولكونه ذا موقع استراتيجي مهم يفصل بين الشمال العربي المسلم، والجنوب الإفريقي الذي يغلب عليه المسيحية - من ناحية ثانية -، لذا كان هدف هذه المؤسّسات الكنسية تحويل جنوب السودان -تحديداً - إلى دويلة مسيحية، يمكن فصلها وضمّها بعد ذلك إلى دول الجوار الجنوبي؛ في إطار ما يُعرف باسم «دولة التوتسي النصرانية الكبرى»، والتي تضم أوغندا - جنوب السودان - أجزاء من رواندا - بوروندي - الكونغو الديمقراطية؛ بزعامة الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني الذي يقدّم نفسه بوصفه راعي الكنيسة في إفريقيا.

ولقد أكّد هذه الأهمية الخاصة لجنوب السودان القس أرشيد كون شو منذ عام ١٩٠٩م، حيث قال: «إن لم يتم تغيير هذه القبائل السوداء - أي الجنوبية -، والتي يدين معظمها بالديانات التقليدية - في السنوات القليلة القادمة، فإنهم سيصيرون «محمديين» - في إشارة إلى دخولهم في الإسلام -، إذ أن هذه المنطقة استراتيجية للتبشير،لأنها تمتد في شرق إفريقيا في منتصف الطريق بين القاهرة والكاب جنوب إفريقيا، لذا فإن الكنيسة في حاجة إلى مكان لها هنا لصدّ انتشار الإسلام»، ولقد تم الأخذ بهذه التوصية في المؤتمر الإرسالي العالمي في أدنبرة عام ١٩١٠م[١].

لذا لا غرابة في أن يقوم مجلس الكنائس العالمي، وكذلك المنظّمات الكنسية الأخرى، بدعم القوى المتمرّدة في الجنوب منذ ما قبل الاستقلال، بدءاً من تمرّد «حركة الأنانيا»[٢]، ووصولاً إلى «الحركة الشعبية لجنوب السودان» بزعامة جون جارانج، ولم يقتصر هذا الدعم على تقديم المساعدات الإنسانية فقط، وإنما تقديم الدعم التسليحي أيضاً من خلال تقديم المال اللازم لشراء السلاح، كما لم يقتصر كذلك على حركات التمرّد العسكري فحسب، وإنما امتد أيضاً إلى القوى السياسية الأخرى التي تطالب بانفصال الجنوب، أو منحه حكما ذاتياً موسعاً - على أقل تقدير - مثل «حزب سانو».

«حركة الأنانيا» المتمرّدة والكنيسة:

لقد كان للدعم الكنسي لـ «حركة الأنانيا» - فضلاً عن الدعم الصهيوني - دور مهم في تحوّلها من ميليشيات عسكرية غير منظّمة، تفتقد التدريب والتسليح الجيد، وتنتشر بشكل عشوائي في مدن الجنوب دون قيادة مركزية، إلى ميليشيات منظّمة ذات قدرات تدريبية وتسليحية عالية، أجبرت حكومة الخرطوم بعد ذلك على توقيع «اتفاقية أديس أبابا» معها عام ١٩٧٢م، وهي أول اتفاقية تعطي الجنوبيين

(١) مصعب الطيب بابكر - السودان -: مدخل الصليبية إلى الجنوب، نقلاً عن د: حسن مكي: مشروع التنصير في السودان في الماضي والحاضر (السودان: المركز الإسلامي الإفريقي، ١٩٩١م)، في:
www.meskat.net/report/south_crusade_gate.htm

(٢) تعد هذه الحركة من أوائل الحركات المسلحة التي رفعت السلاح في وجه حكومة الخرطوم، مستغلة في ذلك طبيعة النشأة العسكرية للمنتمين إليها، إذ أنها تتكون من أعضاء الفرقة الجنوبية في القوات المسلحة السودانية التي كان مقر رئاستها في مدينة التوريت، والتي كانت قد أعلنت تمردها على الحكومة عام ١٩٥٥م بسبب قانون السَّوْدَنة، إلا أن النظام تمكّن من القضاء عليها، فعادت لتنظيم نفسها أوائل الستينيات لمواجهة سياسة نظام عبود الذي عمل على دمج الجنوبيين ونشر الإسلام والعربية، والقضاء على الحركات التبشيرية في الجنوب، فتم إعلان قيام الحركة عام ١٩٦٢م، وحدّدت الحركة مطلبها الأساسي في تكوين دولة فيدرالية في السودان يُمنح فيها الجنوب حكماً موسعاً، ثم عدلت عن ذلك بعدما قويت شوكتها، وطالبت بانفصال الجنوب عن الشمال.



الحكم الذاتي في إطار السودان الموحد.

ولم تُخف الحركة هذا الدعم، فلقد اعترف بعض قادتهـا، مثل جوزيف لاقو، بـأن الحركة كانت تتلقى الدعم من الكيان الصهيوني وبعض المنظّمات الكنسية وأوغنـدا[١]، وإلى الأمر نفسـه ذهبت بعض الكتابات المتخصصة التي اتهمت كلاً من الكنيسة الكاثوليكية، ومجلـس الكنائـس العالمـي الذي يضـم الكنائس الأرثوذكسية والبروتستانتية التي لا تؤمن بسلطة بابا الفاتيكان الكاثوليكيـة، بدعم – ليس فقط – «حركة الأنانيا»، خصوصاً في محافظة الاستوائية الجنوبية، وإنما قوى التمرّد السابقة عليها، ومن ذلك قيام القس الجنوبي الكاثوليكي الأب ساترينو بالتنسيق بين رئاسة الكنيسة في جوبا وقائد أول تمرّد عسكري في البلاد الملازم أوليفر ألبينو عام ١٩٥٥م[٢].

ولقد ازداد الدعم الكنسي للحركة منذ سبعينيات القرن الماضي، حيث سـعت الحركـة إلى التحوّل من مجموعة ميليشيات مسـلّحة غير منظّمة وتفتقد إلى قيـادة مركزية؛ إلى قوات مسـلّحة منظّمة ذات قيادة عليـا، ولقد تم ذلـك تحت قيادة جوزيـف لاقو الذي عمل على توطيـد علاقاته بالكيان الصهيوني وأوغندا من أجل الحصول على السـلاح مـن ناحية، وتدريب قواته في الداخل والخـارج من ناحية ثانية، ولقد كان من نتيجة ذلك توحيد «الأنانيا» مع جناحها السياسـي المعروف باسـم «حركة تحرير جنوب السودان»، وكان ذلك أحد أسـباب توقيع الحكومة السودانية لاتفاقية أديس أبابا مـع الحركة، والتـي كان مجلس الكنائس من بين القوى المشـرفة على توقيعهـا، وأعقب ذلك اعتراف الحكومة السودانية بالفاتيكان، وإقامة علاقات ديبلوماسية معه[٣].

«حركة جارانج» المتمرّدة والكنيسة:

لقد نشـأت «الحركـة الشـعبية لتحرير جنوب السـودان» بزعامة جون جارانج في يونيو عام ١٩٨٣م، حيث كان جارانج قائداً فـي الجيش الحكومي، وأمره الرئيس السـوداني – آنذاك – جعفر نميري بالذهاب إلى الجنوب للقضاء على حركـة التمرّد هناك، والتي ظهرت بعد إلغائه اتفاقية أديـس أبابا، ولكن بدلاً من أن يقوم جارانج بقمع التمـرّد انضم إليه، وقام بحمل السلاح في وجه الخرطوم.

وتراوحت مطالبه بين المطالبة بانفصال الجنوب، وبين حصـول الجنوبيين على أقصـى درجات الحكم الذاتـي (مطالب «الأنانيا» نفسـها)، وأظهرت الحركة عدائهـا للعروبة والإسـلام، وبالرغم مـن أن جارانج حـاول في البدايـة إظهار الطابع السياسـي لحركته (الطابع الماركسـي تأثراً بنظام منجستو في إثيوبيا)؛ فإنه لم يسـتطع إخفاء البعـد الديني، والذي برز منذ تسـعينيات القرن الماضي، حيث تحالف مع الكنائس والمنظّمات التبشيرية، خصوصاً بعدما أعلنت الأخيرة دعمها له، وتبنيها لمطالبه فـي كلّ المحافل الدولية، ومـن ذلك مطالبة مجلس الكنائـس حكومة الخرطوم ١٩٩١م بضـرورة توزيـع العوائـد النفطيـة على كلّ الأقاليـم، وهي النقطة التي دار حولها خلاف كبير بين الحركة والحكومة منذ مفاوضات نيفاشا عام ٢٠٠٢م، واضطرت الحكومة إلى القبول بتقسيم العوائد النفطية في اتفاق خاص بذلك[٤].

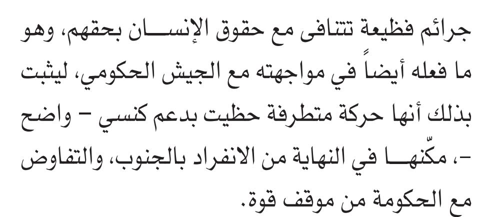
ولقـد كان للدعم الكنسـي، فضلاً عـن الدعم الصهيونـي، دور مهم في تفـوّق جارنج على معارضيه الجنوبيين بعـد تصفيتهم وذويهم جسـدياً، وارتكاب

(١) حول هذه الجزئية انظر: التشكيلات السياسية والفصائل المسلحة في الجنوب السوداني، الجزيرة نت، في: -www.aljazeera.net/nr/exeres/adf1b674-c356 4819a6c38471.htm-4877-a204

(٢) سيدي أحمد بن أحمد سالم: الكنائس العالمية والتبشير في جنوب السودان، الجزيرة نت، في: -3011-www.aljazeera.net/nr/exeres/3d289ff3 48a6-af78-fbdec3603168.htm

(٣) المرجع السابق نفسه.

(٤) بدر حسن شافعي: الحركات الكنسية المتطرفة في جنوب السودان، مجلة المجتمع الكويتية، عدد ١٦٣٦، ٢٢/١/٢٠٠٥م.



جرائم فظيعة تتنافى مع حقوق الإنســان بحقهم، وهو ما فعله أيضاً في مواجهته مع الجيش الحكومي، ليثبت بذلك أنها حركة متطرفة حظيت بدعم كنسي – واضح –، مكّنهــا في النهاية من الانفراد بالجنوب، والتفاوض مع الحكومة من موقف قوة.

ولم ينكــر جارانج ذلك الدعــم، أو ذلك الهدف الدينــي من تمــرّده، حيث أكد في مقابلــة مع مجلة نيوزويك ١٩٩٦/٣/٣م أن الأجندة العربية والإسلامية فــي مقدمة الأســباب التي أطالت أمــد الحرب مع الحكومة، كما أشار على هامش ندوة عُقدت في معهد بروكنز ١٩٨٩/٦/٩م تحت عنوان «الحرب الأهلية في السودان وأفاق الثورة» أن هدف الحرب في الجنوب هو «القضاء على الأقلية العربية المزيفة» حسب تعبيره.

والأمر نفســه أكدته مجلة نيوزويك في تقرير لها بعنوان «جنود المسيح في جنوب السودان»، نشرته في ٢٠٠١/٤/١٠م، حيث قالت فيه: «إن الحرب في جنوب الســودان أصبحت حرباً صليبية»، وذكرت أن منظّمة واحدة فقط هي «الوكالة الأمريكيــة للتنمية الدولية» قد وفّرت ١٧ مليــون دولار لهذا الغرض، وأن من أكثر المنظّمات نشــاطاً في هذا الشــأن – والتي تجاوزت مهامّها الإنســانية فيما يتعلق بتقديــم المعونة – هي «برنامج المساعدة الشعبية» النرويجي[١].

ويُلاحظ في هذا الشأن أن المنظّمات الكنسية لم تكتف بتقديم الدعم المالي الذي يُســتخدم – معظمه –في شراء الأســلحة فقط، وإنما قامت بتقديم الدعم السياســي أيضاً للحركة، من خــلال تأييدها مبادرة «منظّمة إيجاد» التي تقضي بحق تقرير المصير، والتي كانت الأســاس التي انبثقت عنه «اتفاقية مشــاكوس» والاتفاقيــات التالية لهــا، والتي أعطــت زخماً أكبر لجارانــج في تصفية معارضيه مــن ناحية، وللحصول على انفصال جنوب السودان من ناحية ثانية.

(١) مصعب الطيب، مرجع سابق.

مستوى التمدد والانتشار للتنصير ربما يتراجع خلال الفترة القادمة مقارنة بالفترة الماضية ١٩١٠م – ٢٠١٠م

٢ – التنصير المسلّح في أوغندا[٢]:

تُعد أوغندا واحدة من أهم الدول، في شرق إفريقيا، التي تتم فيهــا عمليات التنصير ضد مســلمي البلاد، ويبلغ تعدادهم ســبعة ملايين نسمة من إجمالي أربعة وعشرين مليون نسمة، أي قرابــة ٣٠٪ من حجم الســكان، ولا يُخفي النظام الحالي (نظام موســيفيني الكاثوليكي) ذلك، بل يقدّم نفسه للغرب والمنظّمات الكنسية الكبرى بوصفه راعي التبشــير والكنيســة في شــرق إفريقيا، تماماً كما قدّم نفسه للولايات المتحــدة بعد أحداث ســبتمبر بأنــه راعي المصالح الأمريكية في المنطقة، خصوصاً ضد القوى الإسلامية.

لذا لا غرابة في أن تكون لأوغندا – بالرغم من أنها دولة حبيســة – أهمية اســتراتيجية؛ ليس فــي فكر الكنيســة فحســب، ولكن في الفكــر الصهيونــي أيضاً، وذلــك بالنظر إلى موقعها الاستراتيجي كنقطة تماس بين الشمال العربي المسلم، والجنوب الإفريقي ذي الأغلبية المسيحية.

ومــن هنــا كانت أوغنــدا إحــدى الدول المقترحة لإقامة وطن قومي لليهود إبّان مؤتمر بازل عــام ١٨٩٧م، إلا أن الأمر اســتقر على فلسطين بالنظر إلى أهميتها لدى المسلمين .

(٢) اعتمدنا في هذه الجزئية على مقال للكاتب بعنوان: نموذج «جماعة جيش الرب» في أوغندا، ملف الأهرام الاستراتيجي على الرابط الآتـي: http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/FI1E39.HTM



ولا يُخفي النظام الأوغندي طموحاته التنصيرية والتبشيرية (معاً) المختلطة بالمصالح السياسية، حيث أنه يسعى لإقامة «دولة التوتسي الكبرى»، والتي تضم بالإضافة لأوغندا كلاً من جنوب السودان بعد انفصاله، وأجزاء من رواندا وبوروندي، وشرق الكونغو الديمقراطية حيث أقلية التوتسي المدعومة من قبل الأنجلوفون والولايات المتحدة؛ في مقابل دولة الهوتو المدعومة من الفرانكفون.

ولا غرابة في أن تتلاقى طموحات موسيفيني الاستعمارية التبشيرية مع طموحات إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون في إطار مشروعه الاستعماري الكبير المعروف باسم «القرن الإفريقي» Great Horn of Africa، والذي يضم إلى جانب «دولة التوتسي الكبرى» دول القرن الإفريقي التقليدية الصومال وجيبوتي، إريتريا - إثيوبيا، بحيث يشكّل هذا المشروع الكبير حائط صدٍّ منيع ضد أي محاولة شمالية لنشر الإسلام جنوب الصحراء.

ومن هنا كان طبيعياً في هذا الجو التنصيري والتبشيري العام أن تنشط المؤسّسات والحركات التبشيرية، سواء تلك التي تمارس التبشير بأساليب سلمية، أو بأساليب عسكرية متطرفة، ومن أبرز هذه الحركات المسلّحة ذات التوجهات الكنسية ما يُعرف باسم «جماعة جيش الرب» التي يتزعمها القس جوزيف كوني، وهي حركة مسلّحة ظهرت في البداية كطائفة صغيرة منتصف الثمانينيات من القرن الماضي تقريباً بزعامة شقيقته، وتُدعى «أليس لاكوينا» التي ادّعت أنها على اتصال بالروح القدس الذي أمرها بإزاحة موسيفيني من الحكم وتنصيب نفسها مكانه، وزعمت أن إعجازها يتمثّل في نوع من الزيت المغلي من قِبل روح القدس الذي أخبرها بأنه مَن يتمسح به فلن تخترق جسده طلقات الرصاص في ميدان المعركة! وقد تزايد أتباعها شيئاً فشيئاً، خصوصاً من معارضي النظام، وعُرفت هذه الطائفة باسم «طائفة الروح القدس».

وتركز نشاطها في شمال البلاد لاعتبارين أساسيين، هما:

١ - أن الشمال الأوغندي فقير اقتصادياً مقارنة بالجنوب: ومن ثم يمكن استغلال هذا الوضع الاقتصادي السيئ في عملية التنصير والتبشير من ناحية، وكذلك في جذب أنصار جدد في مواجهة النظام من ناحية ثانية، وخصوصاً أن الشمال يتمتع بقدرات تسليحية عالية مقارنة بالجنوب.

٢ - اقتراب هذه المنطقة من جنوب السودان: وهي منطقة تنتشر فيها عمليات التنصير والتبشير بصورة كبيرة من ناحية، كما أنها يمكن أن تشكّل فناءً خلفياً للحركة في عمليات الكرّ والفرّ من ناحية ثانية، وخصوصاً أن الجنوب السوداني ظلّ لفترات طويلة غير خاضع للحكومة المركزية في الخرطوم؛ لذا لا غرابة في أن تعمل كلّ المنظّمات التنصيرية والتبشيرية، سواء السلميّة أو المسلّحة، في الشمال الأوغندي، مما يفسّر أسباب تضاؤل عدد المسلمين هناك ليصبح ١٪ فقط.

رابعاً: تقييم جهود التنصير في إفريقيا ومستقبله:

كما سبق القول؛ فإن التنصير لم يحقّق مستوى الطموحات التي كان يستهدفها الفاتيكان بتنصير القارة بحلول عام ٢٠٠٠م .. بل إن مستوى التمدد والانتشار للتنصير ربما يتراجع خلال الفترة القادمة مقارنة بالفترة الماضية ١٩١٠م - ٢٠١٠م.

هذا التراجع كشف عنه أحد التقارير الصادرة عن أحد المراكز الكنسية الأمريكية

Pew Research Center ، حيــث أشـــار التقريـــر، من خلال اســـتطلاع للـــرأي قام به لأكثر من ٢٥ ألف شـــخص ينتمون لـ ١٩ دولة إفريقية جنـــوب الصحراء، إلى إنـــه وإن كان الاســـلام والمســـيحية يزدهران بصورة كبيرة في إفريقيا جنـــوب الصحراء خلال الفترة من ١٩١٠م – ٢٠١٠م؛ فإن النتائج المتوقعة تشـــير إلى أن أياً منهما لن يتمدد بســـرعة على غرار ما كان حادثاً في القرن العشـــرين، اللهم إلا إذا كان هذا التمدد بسبب زيادة معدّل نمو السكان المسلمين والمسيحيين .

وهناك سببان لهذه النتيجة:

الأول: أشـــار التقرير إلى أن معظم مَن تم لقاؤهم ٢٥ ألف شـــخص من ١٩ دولة يعتنقون الإسلام أو المســـيحية، وهذا يعني أن التحوّل المحتمل من خـــارج هاتيـــن الديانتين إليهما يتراجع بصورة كبيرة، وفي معظم الأقطار، فإن أكثر من ٩٠٪ يؤكّدون أنهم نصارى أو مسلمين، وهو ما يعني أن ١ من كل ١٠ يعرّف نفسه بأنه من أصحاب الديانات التقليدية أو دون دين.

ثانياً: هنـــاك أدلة على أن كلتا الديانتين لا تتوسعان بعضهما على حساب الآخر، وبالرغم من وجود نســـبة قليلة في التحوّل بينهما فإنها تحوّلات غير مؤثرة أو كبيرة، وربما الاســـتثناء في أوغنـــدا، حيث إن ١ من كل ٣ من الذين تم استطلاع آرائهم يُعلنون أنهم مسيحيون بعد أن كانوا مســـلمين، في حين أن فئة قليلة جداً من الأوغنديين أيضاً يصفون أنفسهم بأنهم صاروا مسلمين بعد أن كانوا مسيحيين[1].

جدول يوضح نسب النصارى في بعض دول إفريقيا جنوب الصحراء، وبعض نسب التحوّل من الإسلام إلى النصرانية خلال الآونة الأخيرة، وحتى عام ٢٠١٠م[2]

الدولة	نسبة النصارى إلى إجمالي السكان حتى نهاية التسعينيات	نسبة النصارى عام ٢٠١٠م	نسبة التحول من الإسلام إلى النصرانية
أوغندا	٪٨٢	٪٨٦	٪٤
بوتسوانا	٪٨٤	٪٨٧	٪٣
غانا	٪٨١	٪٨٣	٪٢
إثيوبيا	٪٦٧	٪٦٩	٪٢
تنزانيا	٪٥٨	٪٦٠	٪٢
جنوب إفريقيا	٪٨٩	٪٨٧	٪٢
غينيا بيساو	٪٦١	٪٦٢	٪١
كينيا	٪٨٩	٪٨٨	٪١
الكاميرون	٪٨١	٪٨٠	٪١
مالي	٪٨	٪٨	٪٠
الكونغو الديمقراطية	٪٨٠	٪٨٠	٪٠
تشاد	٪٤٠	٪٤٠	٪٠
رواندا	٪٩٣	٪٩٣	٪٠
جيبوتي	٪٢	٪٢	٪٠
السنغال	٪١٠	٪١٠	٪٠
نيجيريا	٪٤٦	٪٤٦	٪٠
ليبيريا	٪٦٩	٪٦٩	٪٠
زامبيا	٪٩٨	٪٩٨	٪٠

ومعنى هذا أن نســـب التحوّل بيـــن الديانتين ربما تكون قليلة، كما أن نســـبة التحـــوّل إليهما من قِبل أتباع الديانات التقليدية ربما تكون قليلة أيضاً؛ بسبب أن نسبة المسلمين والمســـيحيين في الإقليم تبلغ أكثر من ٩٠٪، ٦٢ للنصارى، ٣٠٪ للمســـلمين، وإن كانت هذه النســـبة

(١) Tolerance and Tension: Islam and Christianity in Sub-Saharan Africa (U S A: Pew Forum on Religion & Public Life. April 2010) p p .11 – 12

(٢) Source : Tolerance and Tension: Islam and Christianity



يمكن أن تزداد إذا أضفنا مسلمي شمال إفريقيا[1].

وهنا قد يثور التساؤل عن أسباب هذا التراجع في عدد الذين يعتنقون المسيحية في الآونة الأخيرة؛ بالرغم من هذه الإمكانات الضخمة المالية والمؤسّسية والإعلامية التي حققتها خلال القرن الماضي، وأوائل العقد الحالي من القرن الجديد.

يمكن القول بوجود مجموعة من الأسباب في هذا الشأن، لعل من أبرزها [2]:

١ - الخلافات المذهبية بين المنظّمات التنصيرية: وانتشار الكنائس المستقلة، والصهيونية، وانتماء معظم المنصِّرين إلى الدول الغربية، وهو ما يفسّر جهلهم بواقع القارة وخصائص شعوبها؛ حيث يستهجن هؤلاء إيمان الأفارقة بالأرواح وعالم الغيب، وهو جزء أساسي من المعتقدات والقيم الإفريقية التي استمرت حتى بعد اعتناق كثير من الأفارقة للديانات السماوية، كما يمثّل الاعتماد على أسلوب التنصير الفردي تجاهلاً لطبيعة الانتماء الجماعي في إفريقيا، وهو ما أعطى انطباعاً بأن الأفراد يجب أن يتركوا قبائلهم لينتموا إلى المسيحية، وخصوصاً أن التعميد يتطلب أحياناً إذناً كتابياً من القبيلة التي ينتمي إليها الفرد.

٢ - النظرة الاستعلائية التي يتعامل بها معظم المنصِّرين مع الأفارقة: وهو منطق نابع من الإحساس بتفوّق المجتمع الغربي الذي جاؤوا منه، ومن ثم لم يندمج معظم المنصِّرين في المجتمعات الإفريقية، فلم يتزوجوا منهم، وإنما حافظوا دائماً على مسافة بينهم وبين الأفارقة، كما عاشوا في مستويات معيشية مرتفعة مقارنة بهم، وهو ما أدى في نهاية الأمر إلى ارتباط صفة التغريب والاستعلاء في أذهان الأفارقة بالمسيحية.

٣ - قيام معظم المنظّمات التنصيرية بتقديم صورة سيئة عن إفريقيا والأفارقة في أوروبا وأمريكا: لأجل استمرار جذب الأموال اللازمة للتنصير، وهو ما أثار استياء الأفارقة، ونال بشدة من مصداقية تلك المنظّمات.

إن هذه الأسباب السابقة لا تعني التقليل من جهود التنصير، والنتائج التي تم تحقيقها في إفريقيا، وبخاصة منطقة جنوب الصحراء، والتي كما قلنا ساهمت في مضاعفة نسبة النصارى ٦٠ مرة خلال قرن واحد من الزمان، إلا أنها تراجعت خلال الآونة الأخيرة للأسباب سالفة الذكر.

وهنا قد يثور التساؤل حول كيفية الاستفادة الإسلامية من تجربة التنصير في إفريقيا وفق قاعدة الحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها فهو أحق الناس بها؟

فبالرغم من أن هذا السؤال قد يثير حفيظة بعضنا، لكن دعنا نقول إن الكنيسة امتلكت أدوات تأثير ساهمت في زيادة عدد مَن اعتنق المسيحية في إفريقيا، ولمّا كانت الحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها فهو أحق الناس بها؛ كان علينا الاستفادة من هذه التجارب؛ «فالعقل الإسلامي المنفتح على التجربة الكنسية عليه أن يستفيد من خبرات الكنيسة وتجاربها وصمودها وصبرها، ونظمها ولوائحها، وترابطها وتماسكها، ورهبانيتها، وتعليمها، وإمكانياتها، وتطورها التاريخي، ودراساتها لتقاليد الشعوب وأوضاع الشعوب ولغاتها، كما أن على حركة الدعوة الإسلامية الاستفادة من الخطاب الكنسي في إفريقيا، وكيف استطاع هذا الخطاب أن يتواءم مع العقل المحلي والتجارب المحلية، ويصيب هذا النجاح المذهل في إفريقيا في المائة وخمسين سنة الأخيرة»[3].

(١) يبلغ عدد المسلمين في إفريقيا جنوب الصحراء - وفقاً لإحصاءات عام ٢٠٠٩م - ٢٤١ مليون نسمة، يشكّلون ١٥% من إجمالي مسلمي العالم، و ٣٠% من سكان الإقليم، وتُعد نيجيريا أكبر دولة من حيث عدد المسلمين ٧٨ مليون نسمة (يشكّلون قرابة ٥٠%)، وتقريباً واحد من كل ٣ من المسلمين (قرابة ٣٢%) من مسلمي إفريقيا جنوب الصحراء يعيشون في نيجيريا، ويلاحظ أن غرب إفريقيا هي المنطقة الوحيدة في الإقليم التي تقطنها الأغلبية المسلمة (بخلاف الشمال الإفريقي)، وعلى النقيض من ذلك فإن منطقة الجنوب الإفريقي ذات أقلية مسلمة، لمزيد من التفاصيل انظر:
MAPPING THE GLOBAL MUSLIM POPULATION ,(U S A: Pew Research Center, 20-2009) PP.19

(٢) حول هذه الأسباب انظر: أيمن شبانة، مرجع سابق.

(٣) د. حسن مكي: نظرات في المشروع التنصيري في إفريقيا، مرجع سابق.



دور المنظّمات الإسلامية في مكافحة التنصير في إفريقيا

الحديث عن موضوع مكافحة التنصير في إفريقيا تختلط خيوطه بموضوع نشر الإسلام في إفريقيا، فكأن الموضوعين موضوع واحد تعدّدت أسماؤه، بل نرى أنه واحد لأسباب كثيرة.

فلولا تقصير أجيال الأمة في العصر الحديث في واجب الدعوة إلى الله، وفي تنفيذ قوله تعالى: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْراً لَّهُم مِّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ [آل عمران : ١١٠]؛ لَمَا وجد التنصير أرضاً يضع قدمه عليها في إفريقيا، أو في غيرها من بقاع الأرض، ومن العجيب أن الآية خُتمت بتوجيه أهل الكتاب إلى الإيمان بالله، فكان في هذا إشارة إلى اقتران الدعوة إلى الإيمان بالله بوصف حال أهل الكتاب.

فحديثنا إذن عن مكافحة التنصير هو حديثنا عن نشر الإسلام، وأفضل وسيلة لمكافحة التنصير هي نشر الإسلام، فلم يبق إلا أن نتحدّث عن كيفية هذا العمل بعد أن توصلنا إلى تحديد ماهيته.

وقبل الخوض في بيان دور المنظّمات الإسلامية فلا بد من تحديد الفئة المستهدفة بهذا المجهود وميدان الصراع من أجل مكافحة التنصير، وطبيعي أننا لا نتكلم عن مكافحة التنصير في بلاد إسلامية يحكمها المسلمون، وتسود فيها الثقافة الإسلامية، مهما كان تمسّك المجتمع بها قليلاً، فهذه يُعد التنصير فيها فكراً وافداً لا تتخصّص فيه منظّمات، إنما يقوم بواجب دفعه ومكافحته عامة الدعاة والعلماء.

إذن فنحن نتكلم عن مناطق تسودها عقائد غير سماوية، ولا معنى لحماية هذه المجتمعات من التنصير ثم تركها على ما هي عليه من أديان، فالكفر ملّة واحدة، وهذا يعود بنا إلى ما قرّرناه سابقاً من أن مكافحة التنصير تكون بنشر الإسلام.

أما المناطق التي تسكنها غالبية مسلمة مضطهدة وتحكمها أقليات غير مسلمة؛ فهذه لها وضع خاص، ولا يتم التعامل معها كما يتم التعامل مع الفئة السابقة.

بين الماضي والحاضر وبين الدعوة والتنصير:

لم تقصّر الأمة الإسلامية عبر تاريخها في سدّ ثغرة دعوة غير المسلمين في قارة إفريقيا إلا في القرون الأخيرة، وبخاصة العصر الحديث، بدءاً من فترة الاستعمار فما يليها.

والمتتبّع لتاريخ الدعوة الإسلامية في قارة إفريقيا يجد أن الأسلوب المتّبع والناجح - بشهادة الواقع - يعتمد على تهيئة مجموعات دعوية (كوادر) من أبناء المناطق المستهدفة؛ لتتولّى هذه الكوادر الدعوية مهمّة الدعوة وسط أبناء قومهم، أو عن طريق نزوح العلماء وطلاب العلم والدعاة الوافدين إلى المناطق المستهدفة وإقامتهم فيها، وتداخلهم مع أهلها



بما قد يصل إلى درجة الزواج من أبناء تلك المناطق، ولا تزال قبور هؤلاء الدعاة والعلماء الوافدين السابقين شاهدة على ذلك.

وهذه الركيزة التي اعتمد عليها أسلافنا الكرام مستقاة من نصوص القرآن الكريم؛ إذ يقول تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللَّهُ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ [إبراهيم : ٤]، فإن كانت هذه الصفة متوفّرة فيمَن يبعثهم الله من الأنبياء فتوفّرها فيمَن يسيرون على خطاهم هو من باب أولى.

كما أن المتتبّع لواقع الدعوة الإسلامية في قارة إفريقيا؛ يجد أن العمل الخيري له دوره المهم والناجح في مكافحة التنصير، وتثبيت المسلمين على دينهم، ونشر الإسلام في غيرهم، ودعم جهود الدعاة، وقد قامت عدد من المؤسّسات الإسلامية بالمساهمة في القيام بهذا الدور المهم.

ومن المؤسسات التي تمثّل نموذجاً مشرقاً للعمل الدعوي والخيري في القارة:

١ – مؤسسة الحرمين: التي أسلمت قرى كاملة نتيجة لفضل الله على هذه المؤسّسة ومباركته لجهود العاملين فيها، وشكّلت هذه المؤسّسة خطراً كبيراً على مؤسّسات التنصير، أدى لاتهامها برعاية الإرهاب – بزعمهم –، وتم إيقافها وإخراجها من ميدان الصراع!

٢ – منظّمة العون الإفريقي: تحت إشراف الدكتور عبد الرحمن السميط، ولا تزال هذه المنظّمة عاملة في هذا المجال دون كُلول.

٣ – مؤسسة المنتدى الإسلامي: وهي واحدة من المؤسسات الخيرية العاملة في مجال التنمية البشرية والإغاثة الإنسانية.

غير أن نجاح هذه المنظّمات ملاحظ إذا ما نظرنا في وجود مردود واقعي لما يُبذل من مجهود دون أن نقارنه بمعدّل النّجاح الذي حقّقه دعاة المسلمين في الماضي، أما إذا قارنّاه بها فإن تقييم النّجاح سيكون أقلّ كثيراً من ناحية الكمّ والكيف.

ويكفي تتبّع أسماء العلماء الذين أثروا الفكر الإسلامي بمؤلفاتهم من أبناء القارة الإفريقية، خصوصاً في علماء المذهب المالكي، وفي المقابل لا نكاد نجد عالماً واحداً له وزن في هذه المناطق، كان إسلامه نتيجة لمجهود المؤسّسات والمنظّمات المعاصرة.

فهل تخلّى الدعاة عن المنهج القديم لثبوت إخفاقه! أو لأن مقتضيات العصر ألزمتهم بترك ذلك المنهج؟!

والغريب أن جيوش المنصِّرين التي غزت القارة الإفريقية استخدمت أسلوب دعاة المسلمين القديم نفسه، والذي أثبت نجاحه بعد أن دعموه بالأعمال الخيرية، فأعمال التنصير تعتمد على جهود المنصِّرين الذين يتركون بلادهم وتنقطع صلتهم بها، ثم تكون إقامتهم بإحدى الدول الإفريقية، ومن النماذج الدالة على هذا نموذج «دانيال كمبوني» وغيره من ألوف الرهبان والراهبات المنتشرين في رحاب القارة، ثم يأتي الجيل الثاني، وهو من أبناء المناطق المستهدفة، مستخدمين الموارد المادية القادمة من خارج بلادهم.

أما العمل الدعوي الإسلامي – كما أسلفنا – فإنه يكاد يخلو من الدعاة المؤهلين من أبناء البلاد المستهدفة، فالدعاة الوافدون هناك يأتون من الخارج لفترات محدودة ثم يرحلون، وغالب الدعاة الموجودين من أبناء المناطق الإفريقية المستهدفة هم دعاة ينتظرون من غيرهم القيام بواجبهم!

خطة دعوة مبدئية مقترحة:

بين أيديكم خطة مقترحة لسدّ هذه الثغرة، تم استمدادها من تاريخ المؤسّسات الدعوية وواقعها، وكذلك التنصيرية في قارة إفريقيا.

تتكون هذه الخطة المقترحة من خمس مراحل:

المرحلة الأولى: المؤتمر التنسيقي:

يُدعى لهذا المؤتمر جميع الأفراد والمؤسّسات الإسلامية المهتمّة والعاملة في هذا المجال، بغرض تعرّف كلّ مَن يمكن أن يشارك ويفيد بأي صورة ممكنة، حتى في مجال المشورة والدعاء.

المرحلة الثانية: الهيئة العاملة:

ويتم اختيارها من حضور المؤتمر، ومن الأسماء المرشّحة من قبلهم، ومهمّة هذه الهيئة وضع الخطة والإشراف على تنفيذها، ومراقبة هذا التنفيذ، والتعديل في خطة العمل وفقاً لمقتضيات الواقع ومتغيراته.

المرحلة الثالثة: خطة العمل:

ويتم وضعها من قبل الهيئة العاملة مع مراعاة أمرين:

الأول: تجزئة العمل وفقاً للتخصّص: فتتولّى بعض المؤسسات الدعم المادي للخطة، وبعضها الآخر يتولّى مثلاً طباعة الكتب، وبعضها آخر يتولّى العمل عبر شبكة الإنترنت، وهكذا، فتقوم كلّ جهة بالعمل المخصّص لها والمتخصّصة فيه دون أن تتدخّل في التخصصات والجوانب الأخرى.

ويمكن كذلك الاستفادة من جهود الأفراد غير المصنّفين ضمن مؤسّسات معيّنة، فمما يشجّع الكتّاب مثلاً على الإنتاج أن يعلموا أن دورهم ينتهي بكتابة الكتب والمقالات، أما طباعتها فستقوم بها الجهات المتخصّصة في ذلك، وكذلك النشر تتولاه جهات أخرى.

وتقوم الهيئة العاملة بتنسيق هذه الجهود فيما بينها لتتكوّن على أيديها الصورة المكتملة والمتكاملة لهذا العمل.

ومما ينبغي للهيئة مراعاته في هذه الخطة الاستفادة من وسائل الاتصال الحديثة، كمواقع الإنترنت والبريد الإلكتروني، والوسائل الإعلامية كالأفلام الوثائقية والبرامج عبر القنوات الفضائية.

الثاني: إعداد دعاة من أبناء إفريقيا: وكذلك ينبغي للقائمين على هذا العمل الاهتمام باختيار المجموعات الدعوية (الكوادر) الصالحة من أبناء المناطق الإفريقية المستهدفة، وإعدادهم وتربيتهم من ناحية نفسية وعلمية ليتأهلوا للدور الذي سيقومون به، كدراسة علم مقارنة الأديان بصورة متعمّقة، والتدرّب على ردّ الشبهات حول الإسلام، ونقد الفلسفات المعاصرة، وطرح وجهة النظر الإسلامية في القضايا المعاصرة بصورة مقنعة.

المرحلة الرابعة: الإشراف والرقابة:

وتقوم به الهيئة العاملة بعد وضع الخطة التفصيلية، حيث تكون هذه الهيئة هي المسؤولة أمام المعنيين، وهي الجهة التي تدير جهود العاملين في هذا المشروع وتنسّق بينها.

المرحلة الخامسة: المؤتمر التقويمي:

والغرض من هذ المؤتمر تقويم العمل في المرحلة الأولى، ووضع خطة المرحلة الثانية وفقاً لمخرجات المرحلة الأولى، والتعديل في الهيئة العاملة بما يفيد مصلحة العمل.



المواقف الإفريقية من القضية الفلسطينية.. الدوافع والمسارات



أ . د. حمدي عبد الرحمن (*)

مقدمة:

يمكن القول بأن المواقف الإفريقية من القضية الفلسطينية، بوصفها حركة تحرّر وطني، قد اتّسمت منذ استقلال غانا عام ١٩٥٧م بالتعقّد والتغيّر وعدم التجانس، وهو الأمر الذي يدفع إلى إثارة أكثر من سؤال واحد حول الدوافع والأسباب التي تفسّر لنا موقف الأفارقة إزاء الكيان الصهيوني منذ نشأته؛ بوصفه كياناً مصطنعاً في قلب الأمة العربية عام ١٩٤٨م.

ولعل ذلك يطرح أيضاً أهمية الإشارة إلى متغيّرات ثلاثة تساعدنا على الفهم والتحليل:

أولها: أن فرض الكيان الصهيوني في منطقة الشرق الأوسط أدّى إلى خلق نظام إقليمي صراعي، حيث أضحى سمة لازمة للتفاعلات العربية الإسرائيلية، يعني ذلك أن تحرّك إسرائيل في تفاعلاتها الخارجية، وخصوصاً مع القارة الإفريقية، جعلها ترتبط بهذه الوضعية التي أخرجت علاقاتها مع دول المنطقة عن مصافّ العلاقات الطبيعية بين الدول.

وثانيها: ارتباط العلاقات الإسرائيلية الإفريقية وتأثرها بالعلاقات العربية الإفريقية، وهو ما أدى إلى النظر إلى القارة الإفريقية بوصفها ساحة للتنافس والصراع بين إسرائيل والدول العربية.

وثالثها: ارتباط كلٍّ من إسرائيل والعرب والأفارقة بمتغيّرات النظام العالمي، حيث تأثرت العلاقات بين هذه المجموعات بإرادة النظام العالمي وتوجهاته، سواء القديم أو الجديد، وربما يكون التغيّر الهيكلي الذي شهده النظام العالمي منذ بداية أعوام التسعينيات، وأودى بحياة الحرب الباردة في غير مصلحة العرب والأفارقة، هو ما أفاد يقيناً الدولة الصهيونية التي راحت تُعيد ترتيب أولويات تحركاتها الخارجية بما يحقق لها الهيمنة الإقليمية، وأحلامها التوراتية في بناء دولة إسرائيل الكبرى.

وتحاول هذه الدراسة الموجزة بلورة بعض القضايا والمتغيّرات التي تساعدنا على فهم التحوّلات والتبدلات في المواقف الإفريقية من القضية الفلسطينية من جهة أولى، وتتبع مسارات هذه المواقف من جهة ثانية، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: المواقف الإفريقية من القضية الفلسطينية.. محاولة للفهم:

من الملاحظ أن مواقف الدول الإفريقية، ولا سيما غير العربية، من القضية الفلسطينية، قد شهدت تحوّلات فارقة خلال الأعوام الخمسين الماضية، وربما تُعزى تلك التحوّلات إلى تغيّر الاهتمامات وترتيب الأولويات الإفريقية، فضلاً عن تطوّر ديناميات النظام العالمي، فالدول الإفريقية خلال عقد الستينيات أقامت علاقات دبلوماسية ودخلت في إطار منظومة

(*) أستاذ العلوم السياسية بجامعتي القاهرة وزايد.

تعاون هادفة مع إسرائيل، وهو الوضع الذي سرعان ما شهد نهاية حاسمة له بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م، وقيام الدول الإفريقية بقطع علاقاتها الدبلوماسية بإسرائيل، وقد حاولت الدبلوماسية الإسرائيلية إعادة وصل ما انقطع مع إفريقيا خلال فترة الثمانينيات، وقد تحقّق لها ما أرادت بعد توقيع اتفاقات أوسلو عام ١٩٩٣م.

ولفهم هذه التحوّلات في المواقف الإفريقية يمكن الاشارة إلى العوامل الآتية:

تحوّلات الصراع العربي الإسرائيلي:

لا شك أن حرب عام ١٩٦٧م مثّلت تطوّراً مهماً في المواقف الإفريقية إزاء طبيعة الدولة الإسرائيلية، حيث نظر الأفارقة إلى إسرائيل بوصفها قوة احتلال تحتل أراضي دولة إفريقية، صحيح أن موقف منظمة الوحدة الإفريقية لم يكن حاسماً بدرجة كافية، ولكنّه أكد تأييد قرار الأمم المتحدة ٢٤٢ القاضي بعدم شرعية احتلال إسرائيل للأراضي العربية.

الإدراك الإسرائيلي يأتي دوماً في سياق الوعي بحقيقة الصراع العربي الإسرائيلي، وإمكانية الاستفادة من الدور الإفريقي

وكانت غينيا بقيادة الرئيس أحمد سيكوتوري هي الدولة الإفريقية الوحيدة التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل بعد عدوان ١٩٦٧م مباشرة، بيد أنه مع تصاعد الدعم العربي لحركات التحرّر الوطني في الجنوب الإفريقي، وخيبة أمل القادة الأفارقة من الدول الغربية لعدم مساعدتها في تنفيذ الخطة الإفريقية الرامية إلى عزل جنوب إفريقيا والبرتغال وروديسيا، فإن الانتقاد الإفريقي للعدوان الإسرائيلي ازدادت حدّته حتى وصل الأمر، قبل نشوب حرب أكتوبر ١٩٧٣م، إلى حدّ قطع العلاقات الدبلوماسية، ففي عام ١٩٧٢م قامت أوغندة بقطع علاقاتها مع إسرائيل، ثم تبعتها سبع دول أخرى، هي تشاد ومالي والنيجر والكونغو برازافيل وبوروندي وزائير (الكونغو الديمقراطية حالياً) وتوجو[1].

وإذا كانت حروب الشرق الأوسط بين العرب وإسرائيل قد أحدثت مزيداً من التعقيدات في مركب العلاقات الإسرائيلية الإفريقية، فكذلك فعلت مبادرات التسوية السلمية في المنطقة، ففي أعقاب قيام الرئيس المصري أنور السادات بزيارة القدس عام ١٩٧٧م، وتوقيعه على اتفاقات كامب ديفيد عام ١٩٧٩م، بُذلت محاولات عربية دؤوبة لعزل مصر إفريقيًّا، بيد أنها لم تنجح مطلقاً[2]، ففي القمة الإفريقية التي عُقدت في ليبيريا عام ١٩٧٩م قامت ست دول عربية أعضاء في المنظمة، من بينها المغرب والجزائر وليبيا، بمقاطعة القمة احتجاجاً على وجود السادات.

وقد عملت إسرائيل حثيثاً على إعادة روابطها الإفريقية، وهو ما اتضح جلياً في عودة علاقاتها مع زائير (الكونغو الديمقراطية) في ١٤ مايو ١٩٨٢م.

إن تحليل الموقف الإفريقي بعد كامب ديفيد يُفصح بأن الأساس الذي بمقتضاه اتخذت

(١) خليل إبراهيم الطيار: محاولات إسرائيل العودة إلى إفريقيا وعلاقتها باتفاقية التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، شؤون عربية، عدد ٤٧، أيلول / سبتمبر ١٩٨٦م، ص ١٦٤.

(٢) Kwarteng، Charles، «the Arabs، Israel and Black Africa: the politics of courtship»، Round Table، No 322، April، 1992، p 178.



الدول الإفريقية قرار المقاطعة لإسرائيل قد انهار بعد تبادل السفراء بين كلٍّ من القاهرة وتل أبيب، وطبقاً لأحد الكتّاب الأفارقة فإن «مصر، وهي عضو في منظمة الوحدة الإفريقية، هي التي قادت إفريقيا لمقاطعة إسرائيل، أما الآن؛ فقد تبادلت كلٌّ من مصر وإسرائيل السفراء، وما زلنا نحن الذين ذهبنا لمواساة مصر على فقدانها سيناء غير قادرين على العودة من هذه الجنازة إلى بيوتنا»[١].

أيّاً كان الأمر؛ فان الإدراك الإفريقي لإسرائيل، بوصفها دولة صغيرة محدودة الموارد محاطة بأعداء من كلّ جانب، ومع ذلك استطاعت بناء نموذج تنموي يمكن أن يُحتذى، قد تغيّر بعد احتلالها الأراضي العربية في عدوان ١٩٦٧م، بيد أن هذا الإدراك قد تغيّر مرة أخرى مع بدء مسيرة التسوية السلميّة، وكان ذلك مرة أخرى لمصلحة إسرائيل.

القوة التصويتية لإفريقيا في الأمم المتحدة والاستقطاب الدولي:

إن الأهمية الإفريقية في الأمم المتحدة من حيث قدرتها العددية لم تكن خافية على إسرائيل منذ البداية، فرئيس الوزراء الإسرائيلي ديفيد بن جوريون أكّد أن «الدول الإفريقية ليست غنية، ولكن أصواتها في المحافل والمؤسسات الدولية تعادل في القيمة تلك الخاصة بأمم أكثر قوة»[٢].

وكان هذا الإدراك الإسرائيلي يأتي دوماً في سياق الوعي بحقيقة الصراع العربي الإسرائيلي، وإمكانية الاستفادة من الدور الإفريقي في هذا المجال، وليس أدل على هذه الأهمية من أنه عندما اجتمعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في منتصف يونيو ١٩٦٧م في جلسة خاصة، بناء على طلب الاتحاد السوفييتي، تأثر الموقف الإفريقي بدور الأطراف الخارجية، ولا سيما الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، حيث حاول كلٌّ منهما ممارسة الضغوط لتمرير القرار الذي يتبنّاه، فقد طُرح مشروع قرار باسم «مجموعة عدم الانحياز»، قدّمته يوغوسلافيا، ونُظر إليه بأنه موال للعرب، كما طُرح مشروع قرار آخر باسم «مجموعة دول أمريكا اللاتينية»، ونُظر إليه بوصفه موالياً لإسرائيل.

وبتحليل السلوك التصويتي للمجموعة الإفريقية؛ يمكن التمييز بين أربع مجموعات فرعية متباينة (حسب الجدول رقم ١):

ففي المجموعة الأولى: صوّتت ثماني دول إفريقية لتأييد قرار أمريكا اللاتينية، وهو ما يعني تأييداً للموقف الإسرائيلي، وقد ضمّت هذه المجموعة دولاً متعاطفة مع إسرائيل، مثل ليبيريا وجامبيا وتوجو، بالإضافة إلى غانا التي جاء تصويتها ضمن هذه المجموعة بوصفه نوعاً من الانتقام ضد مصر التي ساندت الرئيس نكروما، والذي أُطيح به في انقلاب عسكري عام ١٩٦٦م.

أما المجموعة الثانية: والتي ضمّت ١٢ دولة إفريقية، فإنها أيّدت بشكل غير حاسم قرار أمريكا اللاتينية، فهي إمّا دول صوّتت لتأييد القرار الأمريكي اللاتيني وامتنعت عن التصويت على القرار اليوغوسلافي، وإمّا دول صوّتت لتأييد القرارين معاً، وإمّا دول امتنعت عن التصويت عليهما معاً.

وتضم المجموعة الثالثة دولتين فقط، هما نيجيريا والجابون: حيث أيدتا بشكل غير حاسم

---

(١) انظر:
Baffour Ankoma، «Let us Recognize Israel»، New African، October 1988، p16.

(٢) Ibid، pp 53 – 56.





القرار اليوغوسلافي.

ويُلاحظ أن هذه المواقف المائعة لا علاقة لهـا البتة بطبيعـة القرارين؛ بقـدر ارتباطها بمواقف ومتغيّـرات خارجية خاصة بالعلاقات مع أطراف النزاع[(١)].

وتضم المجموعـة الرابعة دولاً مسـاندة للموقـف العربـي ومعاديـة لإسـرائيل: مثل موريتانيا والصومال، وبعض الدول التي انتهجت سياسـات راديكالية، مثل مالي وغينيا، كما أن بعضها الآخر اتّسـم بوجود أغلبية إسـلامية ترتبط بعلاقات وثيقة مع العالم العربي.

وعليـه؛ إذا أخذنـا بعين الاعتبـار الدول التي ساندت الموقف الإسرائيلي، سواء بشكل حاسـم أو غير حاسـم، لوجدنا أنها تصل إلى عشـرين دولة، بيد أن هذا التوجه تغيّر تماماً عند مناقشـة قرار الأمـم المتحدة الذي يرى الصهيونية شـكلاً من أشكال العنصرية، حيث صوّت لتأييد القرار عشـرون دولـة إفريقية من غيـر الأعضاء في جامعة الـدول العربية (باسـتثناء الصومـال وموريتانيا)، كما عارض القرار خمـس دول فقط، بينمـا امتنعت عن التصويت اثنتا عشرة دولة[(٢)].

وليـس بخاف أن هذين المثالين يعكسـان بجلاء الدور الإفريقي في الأمم المتحدة، وهو ما ظهر مرة أخـرى عند إلغاء هذا القرار عام ١٩٩١م.

جدول رقم (١)

السلوك التصويتي للمجموعة الإفريقية جنوب الصحراء تجاه قرار الأمم المتحدة بشأن العدوان الإسرائيلي عام ١٩٦٧م[(٣)]

<table dir="rtl">
<tr><td colspan="3">المجموعة الأولى: دول صوّتت بـ (نعم) لتأييد قرار أمريكا اللاتينية، و بـ (لا) للقرار اليوغوسلافي (الإجمالي ٨):</td></tr>
<tr><td colspan="2">بوتسوانا
جامبيا
غانا
ليسوتو</td><td>ليبيريا
ملاجاشي
مالاوي
توجو</td></tr>
<tr><td colspan="3">المجموعة الثانية: دول أيدت قرار أمريكا اللاتينية ولكن بصورة غير حاسمة (الإجمالي ١٢):</td></tr>
<tr><td colspan="2">دول صوتـت لتأييد قـرار أمريكا اللاتينية وامتنعـت عن التصويت للقرار اليوغوسلافي:</td><td>دول صوّتت لتأييد القرارين معاً</td></tr>
<tr><td>إفريقيا الوسطى
تشاد
بنين
إثيوبيا</td><td>كوت ديفوار
سيراليون
بوركينافاسو</td><td>رواندا
الكونغو كينشاسا
الكاميرون
كينيا
النيجر</td></tr>
<tr><td colspan="3">المجموعة الثالثـة: أيّدت القرار اليوغوسـلافي، ولكن بصورة غير حاسـمة، صوّتت لتأييد القرار اليوغوسلافي وامتنعت عـن التصويت لقرار أمريـكا اللاتينية (دولتان فقط): نيجيريا – الجابون.</td></tr>
<tr><td colspan="3">المجموعة الرابعة: صوّتت لتاييد القرار اليوغوسـلافي وضد قرار أمريكا اللاتينية (الإجمالي ١٠ دول): بوروندي – السـنغال – الصومـال – أوغندة – زامبيـا – الكونغو برازافيل – غينيا – مالي – موريتانيا – تنزانيا.</td></tr>
</table>

(١) لمزيد من التفصيلات حول مواقف الدول الإفريقية من حرب عام ١٩٦٧م انظر: Africa Research Bulletin. July 15، ١٩٦٧.
وحول سلوكها التصويتي إزاء إسرائيل انظر:
United Nations، General Assembly، Official Records، Fifth Emergency Special Session. New York، 1967.

(٢) Samuel Decalo، «Africa and the U.N. Anti-Zionism Resolution»، Cultures et Development، 8، 1976، pp. 89 – 117.

(٣) المصدر:
Fouad Ajami and Martin H. Sours، Israel and Sub-Saharan Africa: A Study of Interaction، African Studies Review، Vol. 13، No. 3 (Dec. 1970)، 411.



جدول رقم (٢)

التصويت الإفريقي على قرار مساواة الصهيونية بالعنصرية ١٩٧٥م[١]

تأييد (٢٠)	معارضة (٥)	امتناع (١٢)
بوروندي	إفريقيا الوسطى	بوتسوانا
الكاميرون	كوت ديفوار	الجابون
كيب فرد	ليبيريا	غانا
تشاد	مالاوي	كينيا
الكونغو	سوازيلاند	ليسوتو
بنين		موريشيوس
غينيا الاستوائية		سيراليون
غامبيا		توجو
غينيا		بوركينا فاسو
غينيا بيساو		زائير
مدغشقر		زامبيا
مالي		إثيوبيا
موزمبيق		
النيجر		
نيجيريا		
رواندا		
ساوتومي		
السنغال		
تنزانيا		
أوغندة		

الجاليات اليهودية في إفريقيا:

من المعلوم أن إفريقيـــا تحتضن بين ظهرانيها جاليـــات يهوديـــة متفاوتة الأحجـــام ومتباينة القوة والتأثير[٢]، ففي شـــمال إفريقيا جماعات من اليهود السـيفارديم الذين قدموا بالأســـاس من إســـبانيا والبرتغال خلال القرنين الخامس عشـــر والسادس عشـــر، أضف إلى ذلك قدوم جماعـــات من اليهود الإشـــكيناز من شمال أوروبا وشـــرقها إلى إفريقيا خلال القرنين التاسع عشر والعشرين.

وإذا كان حجم هـــذه الجاليات، خارج جمهورية جنـــوب إفريقيا، هـــو جدّ متواضـــع؛ إلا أن وضعها الاقتصادي في بعض دول إفريقيا جنوب الصحراء، مثل كينيا، يتّسم بالقوة والتأثير.

ويمكن القول أن يهود الفلاشا الإثيوبيين يمثّلون واحدة من أفقـــر الجاليات اليهودية في العالم؛ على الرغم من اعتقادهم الراســـخ بأنهـــم يمثّلون القبيلة المفقودة في التاريخ الإسرائيلي، وقد تم نقل معظم الفلاشـــا إلى إسرائيل جواً عبر السودان فيما عُرف باسم «العملية موسى»، والتي بدأت في عام ١٩٨٣م، ووصلت إلى ذروتها خلال الفترة من نوفمبر ١٩٨٤م وفـــي مـــارس ١٩٨٥م[٣]، وبالمقابل؛ فـــإن الجالية اليهوديـــة في جنوب إفريقيا تعـــدّ واحدة من أغنى الجاليات اليهودية في العالم.

وطبقاً لأحد التقديرات؛ فإن مساهمة يهود جنوب إفريقيـــا في خزانة الدولة العبريـــة تأتي في المرتبة الثانية بعد مســـاهمة يهود الولايات المتحدة، بيد أنه إذا أخذنا بعين الاعتبار حجم كلٍّ من الجاليتين نلاحظ أن تبرعات يهود جنوب إفريقيا، نسبةً إلى كلّ شخص، تفوق في بعض السنوات تبرعات اليهود الأمريكيين.

ولعل القضيـــة المثيرة للاهتمام عند دراســـة أوضاع الجالية اليهودية السوداء في إسرائيل تتصل بمفهـــوم الهوية اليهوديـــة الســـوداء، ونظرهم إلى

(١) المصدر: U.N. Chronicle، December 1975، 38، 39.

(٢) Ali AL.Mazrui، The Africans: A Triple Heritage، London: BBC publication، 1986، p 85.

(٣) يُقدر إجمالي يهود الفلاشا الذين نقلوا إلى إسرائيل بمقتضى قانون العودة بنحو أربعين ألفاً، انظر:
Steven Kaplan، The Bita Israel (Flasha) in Ethiopia: From Earliest Times to theTwentieth century، New York: New YorkUniversity press، 1992.

إسرائيل بوصفها جزءاً من التراب الإفريقي، إذ كان يقطنها في الأصل شعوب إفريقية داكنة البشرة[١].

وأيّاً كان الأمــر؛ فإنه لا يمكن التقليل من أهمية متغيّــر الجاليــات اليهودية في تخطيــط العلاقات الإسرائيلية الإفريقية وتوجيهها؛ إذ لا يخفى أن نحو ٢٠٪ من إجمالي المهاجرين اليهود إلى إسرائيل خلال الفترة من (١٩٤٨م إلى ١٩٩٥م) هم من إفريقيا[٢].

الموقف الإفريقي على المستوى الشعبي خلال عقدي الخمسينيات والستينيات كان مؤيداً للقضية الفلسطينية بشكل صريح وواضح

ويمكن القــول - إجمالاً - بأنه بالرغم من عدم وجود جاليات يهوديــة كبيرة في إفريقيا؛ فإن بعض الجاليــات اليهودية الصغيرة والأفراد قد مارســوا دوراً مهماً في تقوية الروابط الإسرائيلية الإفريقية، ويمكن في هذا السياق أن نشير إلى حالة «إسرائيل ســومان»، رجل الأعمال الكيني الذي شــغل منصب عمدة نيروبي، حيث قام بتقديم قادة إســرائيل إلى زعماء كلٍّ من كينيا وأوغندة، حتى قبل حصول كينيا على استقلالها[٣].

طبيعة الدولة والنظام الحاكم في إفريقيا:

ارتبطــت المواقــف الإفريقيــة من إســرائيل والقضية الفلســطينية ارتباطاً وثيقاً بطبيعة الدول والنُّظم السائدة فيها، فالنُّظم الراديكالية التي تبنّت صيغة إفريقية للماركســية، مثــل أنجولا وموزمبيق وغينيا بيســاو، لم يكن لديها روابط بالدولة العبرية على الإطلاق قبل سقوط الاتحاد السوفييتي، كما أن الدول الإفريقية ذات الطبيعية الراديكالية في نظام الحكم، مثل مدغشــقر والكونغو برازفيل وبينين، قد واصلت مقاطعتها لإسرائيل في أعقاب قطع الروابط الدبلوماسية بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م.

ومن جهة أخرى؛ فإن عدداً من الدول الإفريقية التي اعتبرت نفســها نموذجاً للاشتراكية الإفريقية، مثل غانا ومالي وغينيــا وتنزانيا، قد حافظت على علاقاتها الوثيقة مع إسرائيل حتى عام ١٩٦٧م، فقد نظرت هذه الدول إلى إســرائيل بوصفها رائدة في مجال التنمية الاشتراكية.

أما الــدول ذات النُّظم المحافظــة؛ فقد كانت هي الأخرى ميداناً خصباً للتأثير الإسرائيلي؛ مثلما حدث مع كينيا ومالاوي وكوت ديفوار.

أضف إلى ما سبق المتغيّر القيادي داخل الدول الإفريقية، حيث أدى دوراً مهماً في التأثير في طبيعة المواقف الإفريقية تجاه فلسطين، فالارتباط باليهود أو القيام بزيارة إســرائيل أو المعتقدات الدينية أو الحاجة إلى الدعم الإســرائيلي، كلها مثّلت متغيرات مهمّة في تفسير سلوك القادة الأفارقة تجاه القضية الفلســطينية، وعلى سبيل المثال؛ فإن بعض القادة، مثل: هيلا سلاســي فــي إثيوبيا، وهوفيــت بوانيه في كوت ديفوار، وليوبولد ســنجور في الســنغال، وجوموكينياتــا في كينيا، ووليــم توبمان في ليبيريا، وموبوتو في زائير، وشيلوبا في زامبيا، كان لهم تأثير

(١) انظر في تفصيلات ذلك:
Fran Markowitz، Israel As Africa، Africa As Israel: “Divine Geography» in the Personal Narratives And Community Identity of the Black Hebrew Israelites، Anthropological Quarterly، vol.69، No.4، October 1969، pp 193 - 206.

(٢) وطبقاً لإحصاءات مؤسسة التعاون الإسرائيلي الأمريكي؛ فقد بلغ عدد المهاجرين اليهود إلى إسرائيل والقادمين من إفريقيا حوالي (٤٨٤٠٦٧)، وذلك على النحو الآتي: (٣٨١٦١٨) من المغرب العربي، و (٤٨٦٢٤) من إثيوبيا، و (٣٧٥٤٨) من مصر والسودان، وأخيراً حوالي (١٦٢٧٧) من جنوب إفريقيا، انظر:
The American-Israeli Cooperative Enterprise (www. israel.org. / j source/Immigration at 1988).

(٣) Benyamin Neuberger، Israel’ s Relations with the Third World، Tel Aviv University: Research Paper، n. 5، 2009، p 35.



واضح في دعم علاقات بلادهم بإسرائيل.

وقد مارست العلاقات والروابط الشخصية بين أسياس أفورقي وإسرائيل دوراً مهماً في تأسيس العلاقات الإريترية الإسرائيلية[١].

وفي المقابل؛ فإن المتغيّر القيادي يمكن أن يكون عقبة أمام تطوير العلاقات الإسرائيلية الإفريقية، كما حدث في حالة كينيث كاوندا في زامبيا، وعايدي أمين في أوغندة.

وقد استطاعت الدعاية الإسرائيلية استغلال بعض القضايا الحساسة في التاريخ الإفريقي، مثل تجارة الرقيق، وإحداث نوع من المشابهة بين معاناة الشعبين الإفريقي واليهودي، وعليه فقد وجدنا ثنائيات معبّرة عن هذه المشابهة في الأدبيات الصهيونية، مثل نفي اليهود وتشتت السود خارج أوطانهم، والرق والمحرقة، والصهيونية والصهيونية السوداء، ولذلك لم يكن خافياً أن الآباء المؤسّسين للقومية الإفريقية، مثل دبوا وبادمور ونكروما ونيريري، كانوا على يقين تام بأن ثمة ارتباطاً وثيقاً بين معاداة السامية والعنصرية البيضاء.

وفي هذا السياق؛ استغلت إسرائيل ما نُسب إلى التجار العرب من دور في تجارة الرقيق في شرق إفريقيا (أي في جنوب السودان وأوغندة وكينيا وتنزانيا وشرق الكونغو)؛ من أجل كسب ثقة الزعماء الأفارقة في المنطقة وتعاطفهم[٢].

العوامل الدولية:

كان لبعض العوامل النابعة من تطوّر النظام العالمي تأثير ملموس في تطوّر المواقف الإفريقية إزاء فلسطين، ففي زمن الحرب الباردة كانت الدول الموالية للغرب (ولا سيما الولايات المتحدة)، مثل كينيا وكوت ديفوار، تحافظ على علاقات وثيقة مع إسرائيل، أما الدول الموالية للاتحاد السوفييتي، مثل أنجولا وموزمبيق، فإنها كانت أكثر عداءً لإسرائيل، وفي المقابل؛ فإن الدول غير المنحازة، مثل تنزانيا في عهد نيريري، أو مالي في عهد كيبتا، اتّسم سلوكها الخارجي إزاء إسرائيل بالتناقض الواضح.

ويلاحظ أن مدى عمق الروابط الإفريقية مع العالم العربي، وخصوصاً خلال الفترة الناصرية، قد مثّل قيداً مهمّاً على تطوّر العلاقات الإسرائيلية الإفريقية، ويمكن أن نشير هنا إلى حالات مثل غينيا في عهد سيكوتوري، ومالي في عهد موديبو كيتا.

ثانياً: مسارات المواقف الإفريقية واتجاهاتها:

يمكن التمييز بين مراحل ثلاث تشير إلى تباين المواقف الإفريقية إزاء كلٍّ من إسرائيل والقضية الفلسطينية، وذلك على النحو الآتي:

الاتجاهات الإفريقية المبكرة تجاه إسرائيل:

لقد رأى كثير من القادة الأفارقة في النموذج الإسرائيلي للتنمية، ولا سيما الزراعية، مجالاً للتعاون المشترك، كما أنه في الوقت نفسه لم تساورهم أدنى الشكوك في أن دولة صغيرة بحجم إسرائيل يمكن أن تسعى للهيمنة السياسية للقوى الاستعمارية السابقة.

وبمراجعة أدبيات حركة التحرّر الإفريقي نجد أن عدداً من مثقفي ورواد هذه الحركة قد رأى في الصهيونية والقومية اليهودية نموذجاً يُحتذى من أجل نهضة وتحرّر الشعوب السوداء في إفريقيا، وعادة ما تمت المقارنة بين سعي اليهود من أجل إقامة وطن قومي لهم، والبحث عن جذورهم التاريخية بطموح الأفارقة الذين تقطّعت بهم السبل في الولايات المتحدة ومنطقة الكاريبي، وأملهم في العودة إلى إفريقيا وتحريرها من نير الاستعمار، بل الأكثر من ذلك؛ فقد دعا بعض رواد حركة الوحدة الإفريقية الأولى إلى تبنّي مفهوم «الصهيونية السوداء»، ولعل من أبرز هؤلاء الرواد إدوارد بلايدن، ووليم ديبوا،

(١) من المعروف أن الزعيم الإريتري أسياسي أفورقي قد أُصيب بمرض الملاريا قبل إعلان استقلال بلاده عام ١٩٩٣م، وأنه نُقل إلى «مركز هداسا الطبي» داخل «إسرائيل» لتلقّي العلاج اللازم.

(٢) Neuberger، op.cit، p34.

وماركوس جارفي، وفرانس فانون[1].

ولا يخفى أن كثيراً من الآباء المؤسّسين لحركة التحرّر الوطني في إفريقيا، أمثال جومو كينياتا في كينيا، وهوفييه بوانيه في كوت ديفوار، وكوامي نكروما في غانا، قد تأثروا تأثراً بالغاً بهذه الأفكار حول معاناة الشعب اليهودي، ومن ثم أظهروا تعاطفاً واضحاً تجاه دولة إسرائيل.

وفي أعقاب خيبة أمل إسرائيل بعد إخفاقها في حضور مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥م؛ قرّرت وزارة الخارجية الإسرائيلية تكثيف حركتها في إفريقيا حتى قبل استقلال دولها، وذلك من أجل مراقبة الأوضاع هناك، وتعرّف قادة المستقبل في هذه الدول، فتم إيفاد يهودا بن ديفيد إلى السنغال، وكلاً من نحميا أرغوف ويروحام كوهين إلى نيجيريا، وياكوف دوري وآشر نعيم إلى كينيا، ويُلاحظ أن السلطات البريطانية والفرنسية الاستعمارية قد راقبت نشاطات هؤلاء المبعوثين الإسرائيليين عن كثب.

وتُعطي مهمة رافائيل روبين مثالاً نموذجياً للتحرّك الدبلوماسي الإسرائيلي في إفريقيا في سنوات ما قبل الاستقلال، فقد أُرسل روبين إلى تنجانيقا قبل استقلالها، وعندما انخرط في أنشطة سياسية من بينها مقابلة القادة السياسيين، مثل جوليوس نيريري، أمره الحاكم البريطاني بمغادرة المستعمرة، وبعد مفاوضات طويلة مع وزارة الخارجية البريطانية تمكّن رافائيل روبين من البقاء والاستمرار في عمله، وحينما حصلت تنجانيقا على استقلالها، وأصبح جوليوس نيريري أول رئيس لها، تم تعيين روبين أول سفير إسرائيلي لديها.

ويشير آري عوديد، الدبلوماسي الإسرائيلي، إلى أنه في عام ١٩٦٠م، وفي بداية عمله الدبلوماسي، أُسندت إليه مهمّة العمل بصفة باحث زائر في جامعة ماكريري في كمبالا بأوغندة، وهو الوقت الذي كانت فيه «ماكريري» تمثّل الجامعة الوحيدة في شرق إفريقيا، وقد تمكّن عوديد من بناء صداقات مع كثير من الطلاب الذين تقلّدوا مناصب مهمّة بعد حصول أوغندة على استقلالها في ٢ أكتوبر ١٩٦٢م.

ولعل من أبرز الأسماء يوسف لولي الذي طلب من عوديد تنظيم زيارة له لإسرائيل في عام ١٩٩١م، وحينما أصبح لولي رئيساً لأوغندة عام ١٩٧٩م ساعد في الحصول على رفات الإسرائيلية دور بلوخ التي لم تتمكن القوات الإسرائيلية من إنقاذها في أثناء «عملية عنتيبي» عام[2] ١٩٧٦.

اشتكى الأفارقة دوماً من أن وعود العرب بتقديم المساعدات لهم كانت في معظمها سراباً لم يتحقق

وكان هدف إسرائيل خلال فترة أواخر الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي هو الحصول على دعم الدول الإفريقية لإسرائيل في قضية الصراع العربي الإسرائيلي، اتضح ذلك بجلاء من قيام إسرائيل بتأسيس سفارات لها في العديد من الدول الإفريقية، وقيام الزعماء الإسرائيليين والأفارقة بزيارات متبادلة.

بالإضافة إلى زيارات جولدا مائير الخمس لإفريقيا؛ قام شيمون بيريز، الذي أضحى مديراً عاماً لوزارة الدفاع، بزيارة غانا وغينيا عام ١٩٥٩م، حيث التقى كلاً من نكروما وسيكوتوري على التوالي، كما قام إيجال ألون، بصفته مبعوثاً خاصاً لرئيس

(١) Yvonne Chireau and Nathaniel Deutsch, eds., Black Zion: African American Religious Encounters with Judaism.Oxford University Press, USA 1999.

(٢) «عملية عنتيبي»: قامت بها قوات الكوماندوز الإسرائيلية التي نقلت جواً إلى مطار «عنتيبي» في أوغندا في ٤ يوليو ١٩٧٦م، وذلك لتحرير ركاب طائرة «إير فرانس» التي اختُطفت من قِبل مسلحين فلسطينيين.



الحكومـــة الإســـرائيلية ديفيد بن جوريـــون، بزيارة إفريقيا مرتين في عامي ١٩٦٢م و ١٩٦٣م.

وفي أغســـطس من العام ١٩٦٢م؛ قام الرئيس الإســـرائيلي إســـحاق بن زيفي بزيـــارة خمس دول إفريقية فـــي غرب إفريقيا، وفي عـــام ١٩٦٦م قام رئيس الوزراء ليفي أشـــكول بزيارة الســـنغال وكوت ديفـــوار وليبيريا والكونغو كينشاســـا ومدغشـــقر وأوغنـــدة وكينيا، وقد ذكر أشـــكول في خطابه أمام الكنيست أن أنشطة إســـرائيل داخل إفريقيا تشمل وجود نحـــو (١٥٠٠) خبير إســـرائيلي، يعملون في مشـــروعات للتنمية في إفريقيا، كما تم تدريب نحو (٦٣٠) إفريقي داخل إسرائيل.

ومن اللافت للانتباه حقاً أن أشـــكول كان على قناعـــة تامـــة بأن الطريـــق إلى القاهـــرة لا بد أن يمـــر عبر باماكو (مالي) وأبيدجـــان (كوت ديفوار)، وبالإضافة إلى ذلك فقد تم إرســـال العشـــرات من المبعوثين الإسرائيليين إلى إفريقيا بهدف الحصول على الدعم والتأييد السياسي لإسرائيل.

وبالمثل؛ فقد زار العديد من الرؤســـاء والوزراء الأفارقة إســـرائيل، وعلى ســـبيل المثال استضافت إســـرائيل عشـــرة رؤســـاء أفارقة خلال الفترة من ١٩٦٠م إلـــى ١٩٦٣م، وكالمعتاد فـــي نهاية كلّ زيارة يتم التوقيع على بيان مشـــترك يؤكّد إدانة الاستعمار والتفرقة العنصرية، ويطالب باستقلال جميع الدول الإفريقية، كما يمتدح في الوقت نفســـه التعاون بين إفريقيا وإسرائيل[١].

وثمة مجموعة من المتغيّرات الدولية والإقليمية تفسّر لنا أســـباب الهجمة الدبلوماسية الإسرائيلية على إفريقيا، ومن ذلك:

موجة استقلال الدول الإفريقية في الستينيات، وهـــو ما يعنى زيـــادة قدرتها التصويتيـــة في الأمم المتحدة، حيث كان الصراع العربي الإســـرائيلي من أبرز القضايا التي تُطرح دوماً للتصويت.

إنشـــاء منظمة الوحدة الإفريقيـــة عام ١٩٦٣م، وهو ما يمثّل تحدياً أمام إسرائيل، حيث إنها لا تتمتع بالعضوية في هذا التجمّع الأفروعربي.

عضوية مصر ودول عربية أخرى في كلٍّ من جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، وهو ما أسهم في إقامة تحالفات عربية إفريقية، وخصوصاً مع بعض القادة الراديكاليين أمثال نكروما وسيكوتوري.

ومن الجديـــر بالملاحظة؛ أن الموقف الإفريقي على المستوى الشـــعبي خلال عقدي الخمسينيات والســـتينيات كان مؤيداً للقضية الفلسطينية بشكل صريح وواضح، كما تجلّى ذلك في مؤتمرات تضامن الشعوب الأفروآسيوية المنعقدة خلال الفترة من عام ١٩٥٧م وحتى عام ١٩٦٥م، وكذلك مؤتمرات الشعوب الإفريقية التـــي عُقدت في أكـــرا وتونس والقاهرة خلال الفترة الزمنية نفسها التي سلف الإشارة إليها، فقد بحثت هذه الاجتماعات قضايا النضال والتحرّر الوطني في القارتين الإفريقية والآســـيوية، وقرّرت تقديم الدعم والمســـاعدة اللازمة لها، وكان طبيعياً أن يكون من بين تلك القضايا القضية الفلسطينية[٢].

التحوّل في الموقف الإفريقي:

اتّسمت الســـنوات الواقعة بين عامي ١٩٦٧م – ١٩٧٣م بوجود تغيّر ملاحظ فـــي مدركات الأفارقة تجاه القضية الفلسطينية، وربما يُعزى ذلك إلى نجاح الجهود العربية في منظمـــة الوحدة الإفريقية وفي الأمم المتحدة في استصدار قرارات بإدانة إسرائيل وسياساتها التوسعية.

وعلى ســـبيل المثال؛ فقد أضحت أزمة الشـــرق

(١) Oded, Arye. Africa in Israeli Foreign Policy— Expectations and Disenchantment: Historical and Diplomatic Aspects, Israel studies, volume 15, number 3, Fall 2010, pp 129 – 130.

(٢) انظر في تفصيلات ذلك: عمر سالم: التضامن العربي الإفريقي تجاه القضية الفلسطينية ١٩٤٧م ١٩٨١–م، مجلة جامعة أم القرى، العدد ١٩، ١٩٨٢م.

الأوسط في أعقاب حرب ١٩٦٧م موضوعاً للجدل والنقاش على أجندة القمم الإفريقية المتعاقبة، ولا أدلّ على ذلك من أن منظمة الوحدة الإفريقية قرّرت تشكيل لجنة تضم عشرة حكماء أفارقة للتوسط بين مصر وإسرائيل، وقد ترأس هذه اللجنة الرئيس الموريتاني مختار ولد داده، على أن الحكماء العشرة ألّفوا لجنة مصغرة برئاسة ليوبولد سنجور رئيس السنغال، وعضوية رؤساء نيجيريا والكاميرون وزائير، وقد قبلت إسرائيل على مضض التعاون مع هذه اللجنة التي زارت كلاً من مصر وإسرائيل في نوفمبر ١٩٧١م[١].

على أن تقرير لجنة سنجور جاء معتدلاً وتوفيقياً، حيث ركّز في أهمية التفاوض استناداً إلى مرجعية قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧م، وضرورة استئناف وساطة المبعوث الدولي جونار يارنج، لم يكن بمستغرب أن يرفض الرئيس ولد داده هذا التقرير ويقدم تقريراً آخر أكثر انتقاداً لإسرائيل.

وقد اتهمت مصر إسرائيل بالمسؤولية عن إخفاق مهمة لجنة الحكماء الأفارقة نظراً لرفضها الانسحاب إلى حدود يونيو ١٩٦٧م، وهو الأمر الذي أيدته منظمة الوحدة الإفريقية، ففي أثناء قمة الرباط عام ١٩٧٢م أكّد الزعماء الأفارقة ضرورة جلاء إسرائيل عن كلّ الأراضي الإفريقية والعربية التي احتلتها عام ١٩٦٧م.

قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣م كانت إسرائيل تقيم علاقات دبلوماسية مع خمسة وعشرين دولة إفريقية، بيد أنه في الأول من يناير عام ١٩٧٤م تقلّص هذا العدد ليصل إلى خمس دول فقط، هي: جنوب إفريقيا، وليسوتو، وملاوي، وسوازيلاند، وموريشيوس.

(١) انظر في ذلك: محمود فلاحة: إسرائيل وتشاد: نحو سياسة عربية جديدة في إفريقيا، شؤون فلسطينية، ع ١٨ (شباط ١٩٧٣م)، ص ص ١١٤ – ١٢٤، وغودفري.هـ. جانسن: إسرائيل والدول الأفرو – آسيوية، – ط ١، بيروت، لبنان: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٠م.

وليس بخاف أن الدول الإفريقية التي قامت بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل قد فعلت ذلك تأييداً للموقف المصري بحسبان مصر دولة إفريقية تسعى إلى استعادة أراضيها من الاحتلال الإسرائيلي، بيد أن بعض الباحثين يحاول تفسير الموقف الإفريقي بأنه كان يرمي إلى الحصول على المساعدات العربية، وخصوصاً من الدول النفطية.

وثمة مجموعة من العوامل أسهمت في دعم الموقف العربي في مواجهة الكيان الصهيوني خلال عقد السبعينيات، فقد شهدت هذه الفترة ظهور تجمّعات لدول العالم الثالث تعبّر عن مستوى أو آخر من التضامن، مثل منظمة الدول المصدّرة للبترول (أوبك) ومجموعة الـ ٧٧، كما أن إسرائيل جوبهت بسلاح البترول العربي، ودعم كثير من دول العالم الثالث للموقف العربي، ففي عام ١٩٧٣م أصبح الرئيس الجزائري هواري بومدين رئيساً لحركة عدم الانحياز، وفي أثناء مؤتمر الحركة في الجزائر في العام نفسه اتخذ المؤتمرون قرارات تؤيّد كلاً من مصر وسوريا والأردن في استعادة أراضيها المحتلة، كما تدعو إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، وكانت كلٌّ من كوبا وزائير وتوجو من أوائل الدول التي استجابت لدعوة المقاطعة تلك[٢].

وفي عام ١٩٧٤م رُشّح وزير الخارجية الجزائري عبد العزيز بوتفليقة رئيساً للجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد استطاع العرب وبمساعدة قوّتهم النفطية إضفاء مزيد من الشرعية الدولية على منظمة التحرير الفلسطينية، ولا غرو أن تتم دعوة

(٢) ارتفع عدد الدول الإفريقية التي قطعت علاقاتها بإسرائيل، وارتفعت معها الادعاءات الإسرائيلية وردود فعلها على هذه الخطوة، وانتقلت من اعتبار أن هذه الدول تلقّت رشوة لاتخاذ هذه الخطوة.. إلى توجيه السباب لرؤساء هذه الدول، «على أن هذه الدول الإفريقية عرفت ووعت حقيقة الكيان الصهيوني وهويته العنصرية ودوره الإمبريالي في إفريقيا وآسيا»، انظر في ذلك: عماد شقور: إسرائيل – إفريقيا فصل جديد من سفر الخروج، شؤون فلسطينية، ع ١٨ (شباط ١٩٧٣م)، ص ص ٢١٧ – ٢١٨.



ياسـر عرفات في ١٣ نوفمبر ١٩٧٤م لإلقاء خطاب أمام الجمعية العامة، وأن يُعامل معاملة رؤساء الدول، وذلك بشكل غير مسبوق في تاريخ المنظمة الدولية.

إضافة لما سـبق؛ فقد نجحت الحملة العربية الرامية إلى عزل إسرائيل ووصفها بالعنصرية، حيث تمت مساواتها بالنظام العنصري في جنوب إفريقيا، واستفادت الحملة العربية من المواقف والسياسات الإسرائيلية في إفريقيا، مثل:

الدعم الإسرائيلي للحركات الانفصالية الإفريقية على شاكلة بيافرا في نيجيريا وجنوب السودان.

دعم نظام التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا وتأييده.

صفوة القول؛ أن الموقـف الإفريقي وإن كانت له دلالات سياسية و دبلوماسـية واضحة من زاوية الصراع العربي الإسرائيلي؛ فإن إسرائيل ظلت على علاقة وثيقة – ولو بشـكل غير رسـمي- مع معظم الدول الإفريقية التي قامـت بقطع العلاقات معها، وليس أدل على ذلك من أن التجارة الإسـرائيلية مع إفريقيا خـلال الفترة من عـام ١٩٧٣م وحتى عام ١٩٧٨م قـد تضاعفت من ٥٤،٨ مليـون دولار إلى ١٠٤،٣ ملايين دولار، وتركّزت هذه التجارة بالأساس في الزراعة والتكنولوجيا.

وبنهاية عقد السـبعينيات وأوائـل الثمانينيات كثّفت إسـرائيل جهودها من أجل إعـادة علاقاتها الدبلوماسـية بإفريقيا، حيث قـام وزير خارجيتها بإجراء اجتماعات مباشـرة مع الزعمـاء الأفارقة، سـواء في الأمم المتحدة أو في العواصم الإفريقية، ومع ذلك فقد باءت هذه الحملة الإفريقية بالفشل.

وقد أظهرت دراسـة مهمّة أُجريت عن السلوك التصويتـي للـدول الإفريقية في الأمـم المتحدة بخصوص الصراع في الشـرق الأوسط خلال الفترة من ١٩٦٧م وحتى ١٩٧٢م بعض النتائج المهمّة حول اتجاهات التصويت والعوامل المؤثرة فيه.

وتتمثّل القواسـم المشـتركة التي ميّزت الدول الأكثر انتقاداً لإسرائيل في العوامل الآتية:

تبنّي سياسات خارجية ذات طابع راديكالي.

امتلاك علاقات دبلوماسـية قوية مـع العالم العربي.

وجود أغلبية سـكانية مسـلمة أو أقلية مسلمة كبيرة.

وفي المقابل؛ فـإن الدول الإفريقية الأقل عداء لإسرائيل وإن امتلكت علاقات دبلوماسية مع العرب؛ فإنها احتفظت بعلاقات صداقة مع إسـرائيل، كما أنهـا من الناحية الجغرافيـة كانت خطوط التماس العربية الإفريقية.

أما باقي الدول الإفريقية التي أيدت إسرائيل؛ فإنها اتّسمت بما يأتي:

تبنّي سياسات خارجية معتدلة وموالية للغرب.

امتلاك علاقات دبلوماسـية محدودة مع العالم العربي.

الاحتفاظ بعلاقات قوية مع إسرائيل.

البعـد الجغرافي عـن العالم العربـي، ووجود أغلبية سكانية مسيحية، وعادة ما تنتمي إليها النخبة الحاكمة.

وحتى عام ١٩٧٢م لم تستطع الدبلوماسية العربية الحصول على تضامن إفريقي عام بشأن الصراع في الشـرق الأوسـط، وربما يُعزى ذلك – علاوة على ما سـلف بيانه من متغيّرات تتعلـق بنظرة الأفارقة وقادتهم إلى إسرائيل وتوازنات القوى الدولية – إلى سياسات المسـاعدات التقنية الإسرائيلية الموجّهة لإفريقيا.

وبالرغم من ذلك ظلت القضية الفلسطينية موضوعاً دائماً على أجندة القمم الإفريقية منذ عـام ١٩٦٧م، حيث حرصت الـدول الإفريقية على دعم منظمة التحرير الفلسـطينية، وتأييد الحقوق المشـروعة للشـعب الفلسطيني وفقاً لقـرارات الشـرعية الدوليـة، وكذلك رفض سياسات التوسّـع والاستيطان الإسـرائيلية،

ورفض إعلان القدس عاصمة لإسرائيل، وعلى سبيل المثال أشارت القمة الإفريقية عام ١٩٨٥م بضرورة دعم الدول الإفريقية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وفتح سفارات لها في عواصمها، والدعوة لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط.

٣- تراجع المواقف الإفريقية وعودة التأييد لإسرائيل:

لقد شهدت هذه المرحلة إعادة تأسيس العلاقات بين إسرائيل وإفريقيا مرة أخرى، وخصوصاً خلال عامي ١٩٩١م و ١٩٩٢م، وربما يُعزى ذلك إلى:

أ - توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية والجلاء الإسرائيلي من شبه جزيرة سيناء: فقد أكّدت معظم الدول الإفريقية التي بادرت بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل في أعقاب حرب ١٩٧٣م أنها فعلت ذلك تضامناً مع مصر، وعليه فإنه باستكمال الجلاء الإسرائيلي من سيناء عام ١٩٨٢م بدأت عملية عودة العلاقات الإفريقية مع إسرائيل، ففي مايو ١٩٨٢م كان أول رئيس إفريقي يُعلن استئناف علاقات بلاده مع إسرائيل هو جوزيف موبوتو رئيس زائير (الكونغو الديمقراطية حالياً)[1].

ولا شك أن توقيع اتفاق أوسلو مع الفلسطينيين عام ١٩٩٣م واتفاق السلام مع الأردن ١٩٩٤م قد أسهما بدورهما في استئناف العلاقات الإفريقية مع إسرائيل.

ب - خيبة أمل الأفارقة من العون العربي: لقد اشتكى الأفارقة دوماً من أن وعود العرب بتقديم المساعدات لهم كانت في معظمها سراباً لم يتحقق، كما أن بعض الرؤساء الأفارقة غير المسلمين قد اشتكوا بأنهم استُثنوا من تلقي المساعدات العربية التي تركّزت في الدول الإفريقية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

أضف إلى ذلك عدم فعالية حركة التعاون العربي الإفريقي بعد النتائج الهزيلة التي أفرزتها القمة الأفروعربية عام ١٩٧٧م، كما عبّر الأفارقة عن استيائهم من الصراعات العربية العربية، وخصوصاً بعد توقيع اتفاقات كامب ديفيد، ومحاولة نقلها إلى منظمة الوحدة الإفريقية، وقد دفع ذلك ببعض المحاولات الإفريقية للتفكير في إقامة منظمة إفريقية زنجية تقصر عضويتها على الأفارقة دون العرب.

ج - الخوف من السياسات الليبية (في ظل نظام القذافي) المثيرة للجدل في إفريقيا: وفي بعض الحالات كان التضامن العربي مع ليبيا باعثاً على مثل هذا الخوف، كما حدث في أثناء النزاع الليبي التشادي، وفي الثمانينيات قامت نحو عشرين دولة إفريقية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع ليبيا، وقد خشيت معظم هذه الدول من نمط الحكم الذي تتبناه كلٌّ من إيران وليبيا والسودان، وعليه فإنها نظرت إلى علاقاتها مع إسرائيل بوصفها عاملاً للحدّ من تأثير غلواء السياسات الليبية في إفريقيا.

د - التغيرات في جنوب إفريقيا: ففي عام ١٩٨٧م انضمت إسرائيل للأمم المتحدة في حملتها من أجل فرض عقوبات على نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، وبعد انتخاب حكومة ديمقراطية في جنوب إفريقيا عام ١٩٩٤م بعد سقوط نظام التفرقة العنصرية تم تدعيم العلاقات الإسرائيلية مع جنوب إفريقيا.

هـ - تفكّك الاتحاد السوفييتي: فقد أدّى انهيار الاتحاد السوفييتي إلى التأثير في الدول الإفريقية ذات التوجّهات الراديكالية الموالية للسوفييت، مثل أنجولا وموزمبيق وإثيوبيا وسيشل، والتي أسرعت باستئناف أو تأسيس علاقات دبلوماسية جديدة مع إسرائيل.

(١) ذكر الرئيس موبوتو أنه عندما قرّر قطع العلاقات مع إسرائيل في أكتوبر ١٩٧٣م كان عليه الاختيار بين الشقيقة مصر والصديقة إسرائيل، ومن المنطقي أنه اختار تأييد مصر، ويضيف أنه «حينما انتهى الاحتلال واستردت مصر أراضيها الإفريقية؛ فإن أسباب القطيعة مع إسرائيل لم تعد قائمة».



و - تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في إفريقيا ابتداءً من نهاية السبعينيات: وقد دفع ذلك بالدول الإفريقية إلى تبنّي «إعلان مونروفيا» عام ١٩٧٩م بشأن الاعتماد الإفريقي على الذات، والمطالبة بإقامة نظام عالمي جديد، وسرعان ما تم تبنّي هذا الإعلان من قِبل منظمة الوحدة الإفريقية، وأُطلق عليه «استراتيجية مونروفيا»، على أن المنظمة الإفريقية اجتمعت في أبريل عام ١٩٨٠م في لاجوس وأقرّت «خطة عمل لاجوس للتنمية الاقتصادية في إفريقيا (١٩٨٠م - ٢٠٠٠م)».

وعليه؛ فقد أسهمت برامج التعاون الفني منذ الستينيات في توفير المناخ الملائم لعودة إسرائيل إلى إفريقيا، وهو ما أثّر سلباً في المواقف الإفريقية من القضية الفلسطينية.

الخاتمة:

تقول جولدا مائير: «إنني فخورة جداً ببرنامج إسرائيل للتعاون الدولي، وبالمساعدات الفنية التي قدّمناها للشعب الإفريقي، وذلك قياساً بأي مشروع قمنا به في أي وقت مضى»[1]، وفي هذا السياق عبّر كثير من الأفارقة عن إعجابهم الشديد بالنموذج الإسرائيلي في التنمية، خذ على سبيل المثال الزعيم العمالي الكيني توم موبيا الذي لم يتردد في إظهار مديحه لتجربة إسرائيل في مجال زراعة الأراضي القاحلة وتنميتها.

يطرح ذلك كلّه أهمية الحديث عن أدوات إسرائيل في اختراق الفضاء الإفريقي، يعني ذلك أن إسرائيل استطاعت - ومنذ البداية - أن تسيطر على عقول الأفارقة وقلوبهم من خلال أدوات قوتها الناعمة.

وفي المقابل؛ نجد أن فترة الانقطاع التاريخية بين الشعبين العربي والإفريقي، والتي امتدت منذ مجيء الاستعمار الغربي، قد مثّلت تحدياً خطيراً أمام دعم جهود التضامن العربي الإفريقي.

كما أن تحديات العولمة الراهنة، وما تفرضه من مخاطر على كلٍّ من الشعبين العربي والإفريقي، تقضي بأهمية عودة التلاحم والتضامن بين الجانبين، وهو ما ينبغي أن ينعكس على أجندة جميع تنظيمات العمل الجماعي المشترك لدى الطرفين، ولا سيما الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية.

ولا بد من أن يدعم ذلك الموقف السياسي الشروع في تأسيس حوار استراتيجي جديد بين العرب والأفارقة، تُطرح من خلاله كلّ القضايا المشتركة، بهدف الوصول إلى رؤية واحدة لمواجهة تلك القضايا، ومن بينها القضية الفلسطينية بوصفها قضية تحرّر وطني تخص العالمين العربي والإفريقي.

وثمة تيار شعبي وفكري إفريقي يزداد في اندفاعه منذ انتهاء نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، ويؤكّد المقارنة بين نظام الأبارتهيد البائد في جنوب إفريقيا وسياسات الفصل العنصري التي تمارسها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني.

وفي هذا السياق؛ يمكن الإشارة إلى واحدة من أبرز رسامي الكاريكاتير في جنوب إفريقيا، وهي جوناثان شابيرو، حيث عارضت بشدة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، كما أن الأسقف ديزموند توتو الحائز على جائزة نوبل للسلام ما فتئ يتحدث علناً ضد ظروف الفصل العنصري في فلسطين، وقد دفع ذلك ببعض التيارات الفكرية في جنوب إفريقيا إلى ضرورة الاستفادة من خبرة تحليل نظام الفصل العنصري والدعوة إلى تطبيق منظور جديد لتأسيس دولة ديمقراطية واحدة تضمن حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، فهل يمكن البناء على ذلك التيار الجديد لإحداث اختراق كبير في الموقف الإفريقي تجاه القضية الفلسطينية؟

(١) Meir، Golda. My Life، New York: Dell Publishing Co. 1975، p 265



«أفرقة التنمية».. ثغرات في مؤشرات «الإرادة القومية» بالقارة السمراء



أ. مصطفى شفيق علام (*)

ثمة جدل أكاديمي محتدم بشأن التنظير الاقتصادي لجدوى اعتماد الدّول الإفريقية في تحقيق التنمية المستدامة Sustainable development اعتماداً على الدّعم الخارجي متمثلاً في المساعدات الأجنبية الإنمائية، سواء على مستوى الدّول أو على مستوى المنظّمات والهيئات والكيانات الاقتصادية المختلفة، وسواء أخذت هذه المساعدات شكل المنح والهبات النقدية أو العينية أو الفنية، أو أخذت شكل القروض الميسّرة لآجال ممتدة ما بين المَدَيين المتوسط والطويل.

ولا يخفّف حدّة ذلك الجدل ما إذا كانت تلك المعونات مشروطة أو غير مشروطة، في إطار ثنائي أو في إطار جماعي، إقليمي أو دولي.

وفي هذا الإطار؛ توجد مدرستان متضادتان في رؤيتيهما لجدوى الاعتماد على الدّعم الخارجي في استراتيجيات التنمية:

أولاهما: ترى أن دور الداعم الخارجي، المانح أو المساعد أو المقرض أو حتى المدرّب والمشرف، في إطار إيجابي محض، قد ينحو إلى المثالية السياسية، وتستند هذه المدرسة إلى ما يُعرف بـ «نظرية المكمّل».

الثانية: تنظر إلى الدور الخارجي في إطار سلبي، استناداً لمقتضيات الواقع المنظور وممارساته، وتبني هذه المدرسة رؤيتها السلبية تلك على ما يُعرف بـ «نظرية البديل».

وتنهض «نظرية المُكمّل» بالأساس على اعتبار أن الدور الخارجي في التنمية المستدامة ذو أثر إيجابي في اقتصاديات الدول المتلقّية والممنوحة؛ حيث يؤدي الخارج دوراً مهماً ورئيساً في سدِّ عجز الموارد المحليّة للدول النامية، والتي دائماً ما تعجز عن تحقيق معدلات النّمو المرغوبة أو المبتغاة، ومن ثم.. فالاعتماد على الخارج لا غضاضة فيه كبداية للنهضة، والوصول إلى الاعتمادية الذاتية للتنمية المستدامة في الأجل الطويل(1).

في حين تقوم «نظرية البديل» على فرضية مضادة لـ «نظرية المكمّل»، حيث تتركز المقولة الرئيسة لهذه النظرية على فرضية أن الاعتماد على الدور الخارجي يُعد بمثابة البديل المريح للموارد المحليّة في الدول المتلقّية؛ حيث يؤثر ذلك البديل الجاهز والمتوافر سلباً في تكوين المدّخرات المحليّة، كما يؤدي إلى زيادة النفقات الاستهلاكية للحكومات المتلقّية فيما لا طائل من ورائه، كما ينتهي في الأخير إلى عدم الكفاءة الاقتصادية، بما يُحدثه من تطبيق لبرامج تقنية وإدارية غير مناسبة للدول

(*) كبير الباحثين بمركز المصري للدراسات والمعلومات – القاهرة.

(1) Paul Bowles, "Foreign Aid and Domestic Savings in Less Developed Countries: Some Tests for Causality", World Development, Vol. 15, No. 6, June, 1987, p. 789.



المتلقّية، مـــا يعني في نهاية الأمر عدم القدرة على تحقيق التنمية الحقيقية المنشـــودة التي تقوم على الاستدامة وتوطين التنمية(١).

وَهْــم «نظريــة المُكمّــل» وصفريــة «الإرادة القومية»:

ولعل واقـــع العلاقات الدوليـــة إبّان حقبة الحرب الباردة، قد مثّل المناخ المناسب لسيادة «نظرية المكمّـــل» في إفريقيـــا خلال عقدي الخمسينيات والســـتينيات من القرن الماضي، حيث كانت هذه النظرية هـــي الإطار الرئيس لفلســـفة علاقات ما يُعرف بالتعاون بين الدول الإفريقية من جهة والدول الغربية المســـتعمرة الســـابقة للقارة من جهة أخرى، بيد أن العيوب الجوهرية في تلـــك النظرية وعدم اضطلاعها بالإجابة عن كثير من التســـاؤلات بشأن تحقيق التنمية المستدامة، وعدم جدواها التنموية في الأجلين المتوسط والبعيد، على الرغم من مرور عقود طويلة خلت، قد ساهمت بشكل كبير في بروز وتطوّر «نظريـــة البديل» بوصفها مناقضاً لجوهر ما قامت عليه «نظرية المكمّل»، ومن ثم جاءت في سياق التحذير من استمرار اعتمادية الدول الإفريقية على مساعدات الدول الكبرى الإقليمية والدولية، وأذرعها الاقتصادية الدولية من منظمات وهيئـــات مانحة ومقرضة(٢)، هذا من الناحية الاقتصادية.

أمـــا من الناحيـــة السياســـية؛ فثمة إطار آخر للتحليل ينبغـــي الالتفات إليه ووضعه في الحسبان عند الحديث عن «نظرية المكمّل»، ألا وهو «سببية المساعدة»، أو لماذا تتبارى القوى الكبرى وأذرعها الاقتصاديـــة والمالية الدولية في تقديم المســـاعدات والدّعم المالي والفني لدول القارة السمراء؟

واهم مَن يعتقد أن القوى الغربية من المستعمرين السابقين، وغيرها من الدول الكبرى، يعملون لمصلحة الدول والشعوب الإفريقية

وهنـــا تبرز «نظريـــة المباريات» Game Theory بوصفهـــا إطاراً تفســـيرياً للإجابة عن تســـاؤلات الدوافع والأهـــداف المتعلقة بحـــرص الخـــارج - غير الإفريقـــي - على تقديـــم المســـاعدات الإنمائيـــة للقـــارة، فقد اعتبر بعـــض الباحثيـــن الاقتصاديين، ومنهـــم الأمريكـــي «تومـــاس شـــيلينج» Thomas Cr. Schelling، فـــي تحليلهم لنوعيـــة العلاقات التي تنشـــأ بيـــن (المانح والمتلقّي) من الدول، إلـــى صيغة المباريات غير الصفريـــة non zero-sum games، والتي تعنـــي أن علاقة الدول المانحة بالدول المتلقّية ليســـت علاقة صفرية، طرف يمنح لاعتبارات إنســـانية مزعومـــة، وطرف يتلقّى

(١) Pradumna B. Rana، J. Malcolm Dowling، "THE IMPACT OF FOREIGN CAPITAL ON GROWTH: EVIDENCES FROM ASIAN DEVELOPING COUNTRIES"، The Developing Economies، Volume 26، Issue 1، March 1988، pp 3 - 11.

(٢) لمزيد من التفصيل بشأن الجدل الأكاديمي حول نظريات المساعدات الاقتصادية الأجنبية، انظر:
- أنور محمود عبد العال: الآثار الاقتصادية الكلية للمعونات الأمريكية على الاقتصاد المصري ودورهـــا في الإصلاح الاقتصادي ١٩٧٥م - ١٩٩٦م، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٩م، ص ص ٨ - ١٨.
- علي محمد علي محمود: المساعدات الاقتصادية المدنية الخارجية لمصر وآثارها على الاقتصاد المصري خلال الفترة ١٩٩١م - ٢٠٠٤م، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٨م.
- Fredrik Erixon، Why Aid Doesn't Work، B.B.C World، 11/9/2005.

لإحـــداث الفارق في بنيته التنموية فحســـب، وإنما هـــي علاقة تبادل منافـــع، أو مقايضة شيء بشيء آخر، أي علاقة تحكمها المصالح بشكل رئيس، كلا الطرفين يمنح ويتلقّى، ولكن الاختلاف بينهما يكون في الكيف والنوع[1].

وقد خلـــص ديفيد بيـــم David Beim فـــي تحليله للعلاقـــات الدوليـــة القائمة على ثنائية «المانح – المتلقّي» إلى أن المســـاعدات الخارجيـــة تحقّق للـــدول المانحـــة عدداً من الأهداف والمكاســـب، تفوق مـــا تحقّقه الدول المتلقّيـــة، والتـــي لا تحقّق مـــن الأهداف إلا مـــا يصبّ – في الأخير – فـــي مصلحة الدول المانحة.

ويمكن تلخيـــص أبرز ما تحصـــل عليه الدول المانحة عبر بوابة المســـاعدات الإنمائية في أربع نقاط رئيسة، تتضح بجلاء في ضوء خبرة التنافس (الأمريكي – الســـوفييتي) إبّان حقبة الحرب الباردة[2]:

١ – المساعدات الخارجية تؤدي إلى نشأة علاقة صداقة، وتوطّد علاقة المانح بالمتلقّي، ويُعد هذا الدافع هو الأوضح والأكثر مباشـــرة، على الرغم من أنه لا يُعد هو الأهم على الإطلاق لبسط النفوذ؛ ولهذا يُشار إلى هذا الدافع على أنـــه دافع تكتيكـــي وليس دافعاً اســـتراتيجياً، حيث إنه لا يضمن بالضرورة اســـتمرار علاقة الصداقة على المدى البعيد.

٢ – وبتطـــوّر الأمـــر تصبح المســـاعدات الأجنبية لا غنى عنها للدول المتلقّية، باعتبارها جهـــاز التنفس الاصطناعي الذي يضخ الأموال والهبات لاقتصادها الهش العليل، ومن ثم تغدو خاضعة لسيطرة الدول المانحة، ومعتمدة عليها بشـــكل كبير، على نحو تصبـــح معه تلك الدول أسيرة الوعد باستمرار المساعدات، والتهديد بقطعها، في إطار سياســـة «العصا والجزرة»، والأكثـــر من ذلك أنهـــا تجعلها طيّعـــة للدول المانحة، وســـهلة الانقياد لأي اتفاقيات ثنائية مع الدولة المانحة مهما كانت ماسّـــة بسيادتها واستقلالها الوطني.

وهذا الهـــدف يمكـــن أن يُصنّف ضمن الأهداف التكتيكة أو الاســـتراتيجية، فلو أن الدولـــة المانحة قامت بتقديم مســـاعدة أو منحة تحتـــاج إليها الدولة المتلقّية بشـــكل ملـــحّ، مقابل تنـــازل معيّن، أشـــبه ما يكون بالرشـــوة، فإن الهدف في هذه الحالة يكون تكتيكياً، أما حين يتم استخدام أداة المعونات والمساعدات لخدمة هدف استراتيجي؛ فإن الدولة المانحة هنا، على الأرجح، تحاول جذب الدولة المتلقّية لاختراق نظامها الاقتصادي، وإقامة علاقات قويـــة تربط اقتصاد الدولة المتلقّيـــة باقتصـــاد الدولـــة المانحة، وفي مثل هذه الحالة لا بد أن تكون المســـاعدات مغرية وكبيرة الحجـــم، حتى تنجح في ربط الدولة المتلقّيـــة بالدولة المانحة، وغالباً ما تركّز الدولـــة المانحة، لتحقّيق هذا الهدف، فـــي قطاع الصناعات الثقيلـــة، وتنطلق منه إلى إبرام اتفاقات تجارية، وإطلاق مبادرات تبادل ثقافـــي، من أجل ارتباط أكبر من قِبل الدولـــة المتلقّية بالدولـــة المانحة على كلّ المستويات.

٣ – كذلك فإن المســـاعدات الأجنبية قد توجِد حليفـــاً «أيديولوجياً» على المدى البعيد،

(١) Raymond F. Hopkins، Poltical Economy of Foreign Aid.
http://www.swarthmore.edu/SocSci/rhopkin1/research/PolEconFA.pdf

(٢) David Beim، The Communist Block and the Foreign Aid Game، University of Utah on behalf of the western Political Quarterly، Vol. 17، No. 4، 1964، Pp. 785 -788.

أو ما يمكن وصفه بالحليف «الاستراتيجي» في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، إذا ما افترضنا تراجع التحليل الأيديولوجي للعلاقات الدولية الراهنة في ظل تنامي استحقاقات العولمة، والأحادية القطبية أو شبه الأحادية، في النظام الدولي ما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي السابق.

٤ – وأخيراً؛ قد تنعكس المساعدات الخارجية على الدول المانحة بفوائد عسكرية، مع ملاحظة أن تلك الفوائد العسكرية قد لا تكون نتاجاً لمعونات عسكرية قُدّمت للدول المتلقّية للمعونة، بمعنى إنه قد تقدِّم دولة ما من الدول المانحة معونة أو مساعدة غير عسكرية لدولة متلقّية من أجل بلوغ أهداف عسكرية، بينما قد تقدِّم تلك الدولة معونات عسكرية من أجل بلوغ أحد الأهداف الثلاثة الأولى سالفة البيان.

إذن وباختصار؛ فإن «نظرية المكمّل» التي تسوّغ لاعتمادية الدول الإفريقية على الخارج «غير الإفريقي»، بوصفه عاملاً مساعداً أو محفّزاً لتدشين استراتيجيات التنمية المستدامة في القارة، ما هي في الأخير إلا وَهْم كبير!

ومن ثم؛ فإن اعتماد دول القارة على الخارج، المانح والمليء، يمسّ – أول ما يمسّ – بأحد أهم مرتكزات بناء قوة الدولة بمفهومها الاستراتيجي الشامل، متمثلاً في الإرادة القومية، بما يجعل دول القارة مجرد تابع للآخر (المانح والمساعد)، تتلقَّى هباته ومساعداته بدعوى التنمية، التي أبداً لم تتحقّق، والمقابل تبعية القرار السياسي والاقتصادي؛ وصولاً إلى الثقافي والاجتماعي، وحتى العسكري واللوجيستي.

ويُقصد بـ «الإرادة القومية» Will to Pursue National Purpose، بوصفها محدّداً رئيساً لقوة الدولة: «مجموعة العوامل التي تشكّل في مجموعها إرادة الدولة وقدرتها على اتخاذ قرارها السياسي والاستراتيجي بدافع من الذاتية والاستقلالية»[١].

الدول الكبرى والمؤسّسات المانحة لا تتفضل على الدول الإفريقية، ولا تصبّ عليها الأموال صباً، هكذا لاعتبارت إنسانية كما يزعمون، بل إن ما تعطيه لها يعود إليها أضعافاً مضاعفة

ومن ثم فهي تتجسّد في ثلاثة عناصر رئيسة، هي:

١ – القيادة السياسية.

٢ – والأهداف الاستراتيجية.

٣ – وحجم القاعدة العلمية؛ بوصفها خياراً استراتيجياً للدولة لإقامة بنيتها التنموية.

وينبثق عن كلِّ عنصر من هذه العناصر الثلاثة مؤشرات عدة، تشكّل في مجملها صورة تقريبية عن مدى استقلالية «الإرادة القومية» للدولة، وهذه المؤشرات هي[٢]:

قدرة الدولة على تعبئة الموارد الذاتية، ودرجة استجابة الدولة لحاجات الشعب

---

(١) للمزيد بشأن الإرادة القومية كأحد عناصر القوة الشاملة للدولة، انظر:
Ray S. Cline، World Power Trends and U.S. Foreign Policy for the 1980's، Boulder CO: West View Press، 1980.

(٢) لمزيد من التفصيل بشأن تلك المؤشرات، انظر: جمال زهران: منهج قياس قوة الدولة واحتمالات تطوّر الصراع العربي الإسرائيلي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦م.

الأساسية، ونسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي، وصافي الميزان التجاري، ونسبة المعونات الخارجية إلى إجمالي الناتج المحلي، وترتيب الدولة في تقارير التنمية البشرية، وترتيبها في مؤشر مدركات الفساد، ونسبة الاستثمارات الأجنبية إلى الناتج المحلي، ونسبة الصادرات من إجمالي الناتج المحلي، ونسبة الاكتفاء الذاتي من القمح، ونسبة الإنفاق على البحث العلمي، ونسبة الصادرات مرتفعة التقانة من إجمالي الصادرات، وإجمالي الأعمال المنشورة في مجالات البحث العلمي المختلفة، ونسبة العلميين إلى مجموع السكان في الدولة.

قراءة في بعض مؤشرات «الإرادة القومية» بإفريقيا:

وتكشف لنا القراءة التحليلية المتأنية لبعض مؤشرات «الإرادة القومية» في دول القارة الإفريقية، ما تعانيه بنية القوة في تلك الدول من ثغرات ونقاط ضعف بالغة، ما يعني عدم القدرة على تحقيق التنمية المرجوّة في ربوع القارة، حتى في ظل العامل الخارجي المساعد، إلى جانب عدم توطين التنمية في إفريقيا، على المدى المتوسط والبعيد، في إطار ما يمكن تسميته بـ «أفرقة التنمية»، بمعنى جعل التنمية المستدامة في القارة إفريقية خالصة، تقوم على الإرادة القومية في إدارة الموارد الوطنية للاضطلاع بهذه المهمة الاستراتيجية الملحّة.

وفي هذا الإطار؛ نستعرض خمسة مؤشرات، من أصل ستة عشر مؤشراً، تكوّن محدّد «الإرادة القومية»، وفقاً لمنهج قياس قوة الدولة، الذي يُعنى بقياس القوة الشاملة للدولة كمياً، كأمثلة للتدليل على حالة الضعف الذي تعانيه الدول الإفريقية فيما يتعلق بالإرادة القومية، التي هي أساس توطين وأفرقة التنمية في القارة.

وهذه المؤشرات الخمسة هي:

١ – القدرة على تعبئة الموارد الذاتية، ويُستدل عليها بنسبة الضرائب من إجمالي الناتج المحلي.

٢ – ونسبة الاستثمارات المحليّة إلى إجمالي الناتج المحلي، أو ما بات يُعرف في مؤشرات التنمية حالياً بالتكوين الرأسمالي Capital Formation.

٣ – ونسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي.

٤ – ونسبة المعونات إلى إجمالي الناتج المحلي.

٥ – وأخيراً نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح.

ويلاحظ أن المؤشرات الخمسة السالفة التي سيتم التركيز فيها هنا تتعلق بشكل مباشر بذاتية أو أفرقة التنمية، والنأي بها عن أي عوامل خارجية.

تعبئة الموارد الذاتية.. قصور عام مع استثناءات قليلة:

يمكن القول إنه كلما كانت الدولة أكثر قدرة على تعبئة مواردها الذاتية للاعتماد عليها في وقت الأزمات؛ كان ذلك مؤشراً على قوة الإرادة القومية للدولة، وعاملاً حاسماً في بناء النهضة والتنمية على أُسس وطنية راسخة، ويُستدل على تلك القدرة بنسبة الإيرادات الضريبية من إجمالي الناتج المحلي.

وفي الجدول الآتي نستعرض هذه النسبة في الدول الإفريقية، وفقاً لتقديرات البنك الدولي عام ٢٠١١م، مع ملاحظة أن الدول غير المذكورة في هذا الجدول لم ترد عنها بيانات تتعلق بهذا الشأن:



الدولة	الإيرادات الضريبية من إجمالي الناتج المحلي ٪			
	٢٠٠٧م	٢٠٠٨م	٢٠٠٩م	٢٠١٠م
الرأس الأخضر	٢٣,٨	٢٤,٦	١٩,٩	
أوغندا	١٢,٤	١٢,٩	١٢,٢	
بوركينا فاسو	١٢,٧	١٢,٣	١٢,٩	١٣,٠
توجو	١٦,٢	١٤,٩	١٥,٤	١٥,٨
الكونغو الديمقراطية	١١,٧	١٥,٢	١٣,١	١٣,٧
جنوب إفريقيا	٢٨,٩	٢٧,٩	٢٥,٥	
زامبيا	١٦,٩	١٧,٤	١٥,٠	١٦,٦
سيراليون	١٠,٢	١٠,٥	١١,٠	
غانا	١٣,٩	١٣,٩	١٢,٦	
كينيا	١٧,٨	١٨,٨	١٨,٨	١٩,٥
ليبيريا	٠,٣	٠,٣		
مالي	١٤,٩	١٣,٣	١٤,٧	
مدغشقر	١١,٤	١٣,٠		
موريشيوس			١٨,٧	١٨,٥
ناميبيا	٢٧,٣			
نيجيريا	٠,٢	٠,٣		

جدول (١)

نسبة الضرائب من إجمالي الناتج المحلي في بعض الدول الإفريقية (٢٠٠٧م – ٢٠١٠م) (١)

ووفقاً للجدول السابق؛ تعاني جلّ الدول الإفريقية ضعف إيرادات الضرائب، وتدّني نسبتها من إجمالي الناتج المحلي، فباستثناء جنوب إفريقيا والرأس الأخضر، وناميبيا التي لا تتوفر عنها بيانات إلا في عام واحد فقط، فإن نسبة الضرائب لا تتخطّى حاجز العشرين بالمائة في جميع الدول الإفريقية، بناءً على تقديرات البنك الدولي عام ٢٠١٠م، أعلاها في كينيا وموريشيوس (١٩,٥٪، ١٨,٥٪ على الترتيب)، في حين إنها لا تتخطّى حاجز ١٥٪ في معظم الدول الإفريقية (بوركينا فاسو ١٣٪، أوغندا ١٢,٢٪، الكونغو الديمقراطية ١٣,٧٪، سيراليون ١١٪)، بل إنها تتدنى إلى معدلات غير مسبوقة في العالم في دول مثل نيجيريا (٠,٢ عام ٢٠٠٧م) وليبيريا (٠,٣٪ عام ٢٠٠٨م).

وبشكل عام؛ لا تشهد تراكمات الأوعية الضريبية في دول القارة الإفريقية قفزات نوعية تُذكر من عام لآخر، ما يجعل معدلات الضرائب بين دول القارة تتّسم بثبات شبه نسبي في بنية إجمالي النواتج المحليّة في تلك الدول، الأمر الذي يقلّل من أهمية التعويل على الموارد الضريبية في تعبئة الموارد الذاتية

(١) المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية ٢٠١١م، على الرابط الآتي: http://data.worldbank.org/indicator/GC.TAX.TOTL.GD.ZS

للدول الإفريقية لتحقيق التنمية المستدامة المبنية على مرتكزات إفريقية وطنية خالصة، إذ إن الدولة التي لا تستطيع تعبئة مواردها الذاتية بشكل جيد؛ تكون أكثر اعتماداً على موارد خارجية لتعويض الفجوة الحاصلة بين النفقات والإيرادات، ما يعني عدم قدرتها على توطين التنمية فيها، وهو أمر مؤدّاه مزيد من التبعية والانكشاف الاستراتيجي.

التكوين الرأسمالي.. ما بين التدنّي وعدم مواكبة الطموح:

يتكوّن إجمالي تكوين رأس المال، وفقاً للبنك الدولي، من مجمل النفقات على زيادة الأصول الثابتة للاقتصاد؛ مضافاً إليه صافي التغيّرات في مستوى المخزونات[1].

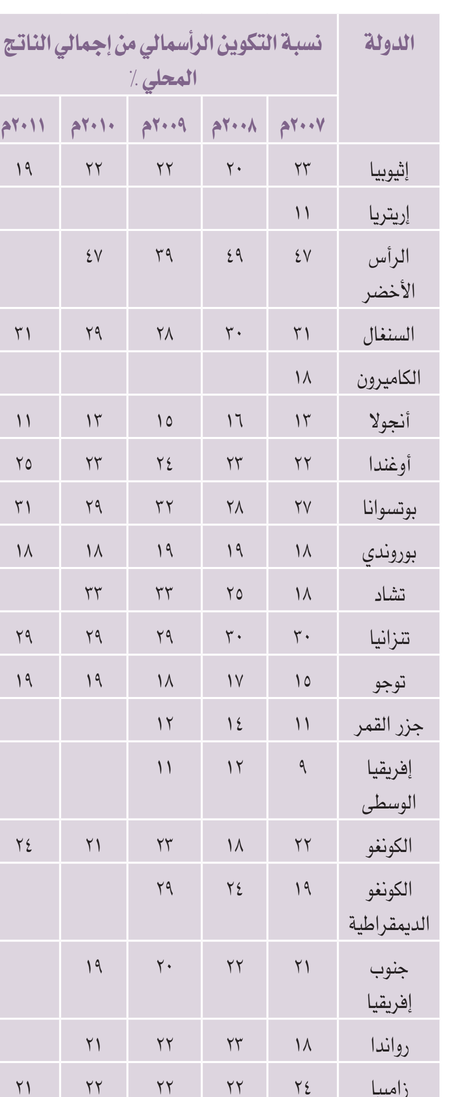
وهو أحد المؤشرات الكاشفة عن مدى قدرة الدولة على تعبئة مواردها الذاتية للاعتماد عليها وقت الأزمات، كما يُدلّل على مدى اعتماد الاقتصاد الوطني للدولة على تكوين رأس المال المحلي، وليس الأجنبي، بما يجعله أكثر ثباتاً، وأقلّ عرضة للتقلبات الاقتصادية العالمية والضغوط الخارجية، ومن ثم فكلما زادت هذه النسبة كان مؤشر قوة للدولة المعنية، والعكس صحيح.

ويبيّن الجدول الآتي نسبة التكوين الرأسمالي في الدول الإفريقية وفقاً لتقديرات البنك الدولي لعام ٢٠١١م:

جدول (٢)

التكوين الرأسمالي في الدول الإفريقية

(٢٠٠٧م - ٢٠١١م)[2]



الدولة	نسبة التكوين الرأسمالي من إجمالي الناتج المحلي ٪				
	٢٠٠٧م	٢٠٠٨م	٢٠٠٩م	٢٠١٠م	٢٠١١م
إثيوبيا	٢٣	٢٠	٢٢	٢٢	١٩
إريتريا	١١				
الرأس الأخضر	٤٧	٤٩	٣٩	٤٧	
السنغال	٣١	٣٠	٢٨	٢٩	٣١
الكاميرون	١٨				
أنجولا	١٣	١٦	١٥	١٣	١١
أوغندا	٢٢	٢٣	٢٤	٢٣	٢٥
بوتسوانا	٢٧	٢٨	٣٢	٢٩	٣١
بوروندي	١٨	١٩	١٩	١٨	١٨
تشاد	١٨	٢٥	٣٣	٣٣	
تنزانيا	٣٠	٣٠	٢٩	٢٩	٢٩
توجو	١٥	١٧	١٨	١٩	١٩
جزر القمر	١١	١٤	١٢		
إفريقيا الوسطى	٩	١٢	١١		
الكونغو	٢٢	١٨	٢٣	٢١	٢٤
الكونغو الديمقراطية	١٩	٢٤	٢٩		
جنوب إفريقيا	٢١	٢٢	٢٠	١٩	
رواندا	١٨	٢٣	٢٢	٢١	
زامبيا	٢٤	٢٢	٢٢	٢٢	٢١
زيمبابوي	٧	٥	٢	٣	٧
سيشل	٣٠	٢٤	٢٢		
جابون	٢٦	٢٤	٢٧	٢٧	٢٥
جامبيا	١٨	١٤	١٨	١٩	١٨

(١) البنك الدولي، مؤشرات التنمية، مؤشر التراكم الرأسمالي، على الرابط الآتي: http://data.worldbank.org/indicator/NE.GDI.TOTL.ZS

(٢) المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية ٢٠١١م، على الرابط الآتي: http://data.worldbank.org/indicator/NE.GDI.TOTL.ZS



غانا	٢٠	٢١	٢٣	٢٧	٢٢
غينيا	١٤	١٦	٢١	٢٠	
غينيا الاستوائية	٣٥	٢٦	٤٧	٢٨	
كوت ديفوار	٩	١٠	١١	١٤	١٦
كينيا	١٩	١٩	١٩	١٩	٢٥
ليبيريا	٢٧	٣٤	٢٥	٣٥	٣٣
ليسوتو	٢٤	٢٨	٢٨	٢٨	٣٥
مالي	٢٢				
مدغشقر	٣٢	٤٠	٣٣		
ملاوي	٢٧	٢٦	٢٥	٢٥	٢٤
موريتانيا	٣٧	٣٥	٣١	٢٧	٢٥
موريشيوس	٢٧	٢٧	٢١	٢٤	٢٤
موزمبيق	١٦	١٦	٢١	٢٤	٢٤
ناميبيا	٢٤	٢٩	٢٨	٢٦	٢٧

ويتضح من الجدول السابق، استناداً إلى تقديرات عام ٢٠١١م، باعتبارها التقديرات الأحدث في هذا الإطار، أن جميع الدول الإفريقية، ما عدا الرأس الأخضر، تعاني بشكل أو بآخر ضعف التكوين الرأسمالي، وإن بدرجات متفاوتة، فمنها دول متوسطة التكوين الرأسمالي، وهي التي تتراوح معدلاتها ما بين ٢٥ إلى ٣٥٪، مثل السنغال، وبوتسوانا، وتشاد، وتنزانيا، وليبيريا، وليسوتو، ومدغشقر.

ومنها دول أقل من المتوسط، وهي تلك التي تتراوح معدلات التكوين الرأسمالي فيها ما بين ٢٠ إلى ٢٥٪ ، مثل أوغندا، والكونغو، وزامبيا، وغانا.

وهناك دول تنحدر معدلات التكوين الرأسمالي فيها إلى نسب أقلّ من ذلك كثيراً، ربما إلى أقل من ١٥٪ ، مثل إريتريا، والكاميرون، وجزر القمر، وإفريقيا الوسطى، وكوت ديفوار.

ثمة ملمح آخر في قراءتنا لبيانات البنك الدولي بشأن التكوين الرأسمالي في دول القارة الإفريقية، خلال الفترة من ٢٠٠٧م إلى ٢٠١١م، يتمثّل في أن غالبية الدول الإفريقية تشهد تذبذباً في معدلات التكوين الرأسمالي صعوداً وهبوطاً من عام لآخر، ولكن بنسب صغيرة وغير جذرية، ومن ثم فليس هناك ما يمكن اعتباره قفزات نوعية، سواء بالارتفاع أو بالانخفاض، في المعدلات العامة للتكوين الرأسمالي في إفريقيا، الأمر الذي يجعل الثبات شبه النسبي هو السائد في هذا السياق، الأمر الذي يمثّل نقطة ضعف بارزة في محددات «الإرادة القومية» لدول القارة بشكل عام.

واستناداً إلى ما سبق، وأخذاً في الاعتبار أن الغالبية الساحقة من الدول الإفريقية لا يرقى إجمالي ناتجها المحلي إلى ما تحوزه من موارد وثروات طبيعية وبشرية، فإنه يمكن القول إن التكوين الرأسمالي في إفريقيا يحتاج إلى استراتيجية شاملة لتعظيمه، وتطوير هيكله وما يلزمه من بنية تحتية؛ حيث إن توطين و «أفرقة التنمية» في القارة شرط لازم لتحقيق التنمية المستدامة في دولها، فالاقتصاد الوطني لا يقوم بحق إلا على تراكم رأسمال وطني يلبّي الطموحات ولا يهرب عند الأزمات، وربما هذا ما تحتاج إليه دول القارة بشكل رئيس.

ديون القارة.. معضلة في وجه التنمية:

تُعد الديون الخارجية أحد أبرز معضلات «أفرقة التنمية» في القارة، وكثير من الدول الإفريقية تعاني بشدة تراكم الأصول والفوائد المركّبة للديون التي تغدقها الدول الكبرى والمؤسسات الاقتصادية العاملة في مجالات الإقراض، بهدف علاج الفجوات الاقتصادية التي تعانيها الدول الإفريقية، ولكنها في نهاية الأمر ليست إلا تعميقاً لتلك الفجوات، ومعوِّقاً حقيقياً لأي محاولات جادة لبناء تنمية راسخة



في تلك الدول.

ويُنظــر إلى الديــون الخارجيــة بوصفها أحد أوجه الانتقــاص مــن «الإرادة القومية» للدول الإفريقية، فالمَدِين غالباً ما يســعى إلى استرضاء الدائن لضخّ المزيد من القروض من جهة، وإعادة جدولة الديون القديمة التي يعجز عن الوفاء باستحقاقاتها من جهة أخرى.

والقاعدة أنه كلمـــا قلت ديون الدولة كانت أكثر اســتقلالاً في قرارها السياســي، وكانت أكثــر قدرة على توطين التنميــة داخلها دونما ضغوط أو إملاءات، والعكس بالعكس.

ويوضح الجـــدول الآتي حالـــة الديون في دول القارة الإفريقية بوصفها نسبة من إجمالي دخولها القومية، وفقاً لتقديرات البنك الدولي:

جدول (٣)

أرصدة الدين الخارجي نسبة إلى إجمالي الدخل القومي في الدول الإفريقية (٢٠٠٧م – ٢٠١٠م) [١]

الدولة	الدين الخارجي إلى الدخل القومي ٪			
	٢٠٠٧م	٢٠٠٨م	٢٠٠٩م	٢٠١٠م
إثيوبيا	١٣,٤	١٠,٨	١٥,٨	٢٤,١
إريتريا	٦٥,٦	٧٠,٣	٥٥,٤	٤٨,٢
الرأس الأخضر	٤٤,٦	٤١,٦	٤٥,٨	٥٤,٣
السنغال	٢٢,٧	٢١,٤	٢٧,٤	٢٨,٥
الكاميرون	١٤,٦	١١,٨	١٣,٤	١٣,٥
النيجر	٢٦,٨	١٨,٧	٢١,٢	٢٠,٥
أنجولا	٢٢,٢	٢١,٤	٢٤,٢	٢٤,٦
أوغندا	١٣,٥	١٥,٧	١٥,٩	١٧,٩
بوتسوانا	٣,٥	٣,٤	١٤,٠	١١,٦
بوركينا فاسو	٢١,٥	٢١,١	٢٢,٧	٢٣,٣
بوروندي	١٤٩,٥	١٢٣,٥	٣٨,٥	٣٣,٨
تشاد	٣٠,٩	٢٦,٢	٢٨,٥	٢٥,٧
تنزانيا	٢٩,٧	٢٨,٨	٣٤,٢	٢٧,٧
توجو	٨٩,٠	٥٨,٠	٥٨,١	٦١,١
جزر القمر	٦١,٤	٥٢,٧	٥١,٩	٩٠,١
إفريقيا الوسطى	٥٦,٩	٤٨,٧	٢٠,٠	١٩,٢
الكونغو	٩٨,٣	٦٨,٠	٧١,٣	٤٢,٩
الكونغو الديمقراطية	١٢٨,٥	١١٨,١	١١٧,٨	٤٧,١
جنوب إفريقيا	١٥,٨	١٦,٠	١٥,٤	١٢,٧
رواندا	١٥,٧	١٤,٢	١٤,٣	١٤,٢
زامبيا	٢٧,٣	٢٢,٥	٢٦,٦	٢٥,٨
زيمبابوي	١١١,٧	١٢٨,٩	٨٩,٠	٧١,٨
سيراليون	٣٢,١	٣١,٧	٣٧,٨	٤٠,٨
سيشل	١٤٧,٧	١٧٩,٥	٢٤٥,٥	١٧٦,٧
جابون	٢٨,٢	١٧,١	٢١,٦	٢٠,٣
جامبيا	١١٦,٠	٤٧,٠	٦٦,٦	٦٣,٣
غانا	١٩,٨	١٩,٠	٢٤,٥	٢٧,٢
غينيا	٨٢,٣	٩٣,٢	٧٩,٠	٦٩,١
غينيا بيساو	١٥٨,٨	١٣٠,٠	١٣٥,٦	١٢٤,٨
كوت ديفوار	٧٣,٣	٥٦,٠	٥٣,٠	٥٢,٠
كينيا	٢٧,٤	٢٥,١	٢٧,٩	٢٦,٩
ليبيريا	٦٦٤,٧	٤٦٤,٩	٢٢٥,٤	٢٨,٢
ليسوتو	٣٣,٧	٣٢,٣	٣١,١	٢٨,٤
مالي	٢٥,٥	٢٤,١	٢٤,١	٢٦,١
مدغشقر	٢٣,٤	٢٢,٢	٢٦,٢	٢٦,٦
ملاوي	٢٣,٠	٢٢,١	٢٢,٢	١٨,٠
موريشيوس	٨,٣	٦,٤	٩,٣	١١,٠
موزمبيق	٣٩,١	٣٦,٦	٤١,٧	٤٣,٨
نيجيريا	٥,٥	٥,٨	٤,٩	٤,٥

(١) المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية ٢٠١١م، على الرابط الآتي:
http://data.worldbank.org/indicator/DT.DOD.DECT.GN.ZS

القراءة الأولية لبيانات هذا المؤشر توضّح بجـــلاء أن جميع الـــدول الإفريقيـــة هي دول مدينة، بل إن من بين هذه الدول ما يُنظر إليها دولياً باعتبارها من الدول المدينة الرئيسة في العالم، وتوضّح القراءة الأولية للبيانات السابقة كذلـــك أن أرصدة الدين الخارجي في كثير من الـــدول الإفريقية تلتهم جزءاً كبيراً، يتفاوت من دولة لأخـــرى، من الدخل القومـــي، الهشّ في معظم الأحوال، لهذه الدول.

ووفقاً لتقديرات البنك الدولي عام ٢٠١٠م، بوصفها البيانات الأحدث في هذا الإطار، تبدو الصورة أكثر قتامة في دول مثل غينيا بيســـاو وسيشـــل، والتي تزيد أرصدة الدين الخارجي فيهما عـــن إجمالـــي الدّخل القومـــي، حيث تبلغ نســـبة الدين الخارجـــي نحو ١٢٤,٨٪ ، و ١٧٦,٧٪ من إجمالي الدخل القومي في كلٍّ من غينيا بيســـاو وسيشـــل على الترتيب، في حين تبدو الصورة شـــديدة الخطورة في دول أخرى؛ تســـتغرق قيمة الديون الخارجية فيها ما يزيد عـــن نصف إجمالي الدخـــل القومي فيها، بما فيها دول تقترب تلك النســـبة من ١٠٠٪ (مائة بالمائة)، مثل جزر القمر (٩٠,١٪)، وزيمبابوري (٧١,١٪)، وغينيا (٦٩,١٪)، وجامبيا (٦٣,٣٪)، وتوجو (٦١,١٪)، والـــرأس الأخضر (٥٤,٤٪)، وكوت ديفوار (٥٢٪).

وتؤكد بيانات البنك الدولي المتعلقة بمؤشر الديـــن الخارجي أن غالبية الـــدول الإفريقية تستغرق أرصدة الدين الخارجي فيها ما يتراوح بين ٢٥٪ إلى ٥٠٪ من إجمالي الدخول القومية في تلك الدول، مثل موزمبيق (٤٣,٨٪)، والكونغو الديمقراطيـــة (٤٧,١٪)، والكونغـــو (٤٢,٩٪)، وسيراليون (٤٠,٨٪)، بوروندي (٣٣,٨٪).

وأخيراً؛ تقع نحو إحدى عشر دولة إفريقية في القائمة التي تقلّ نســـبة الديون الخارجية فيها من إجمالي الدخل القومي عن ٢٥٪، أقلّها نيجيريا (٤,٥٪)، وموريشيوس (١١٪)، وأعلاها أنجولا (٢٤,٦٪)، وبوركينا فاسو (٢٣,٣٪).

ثمة ملاحظة مهمة في هذا الإطار تتعلق بتطور أرصدة الدين الخارجي نســـبة إلـــى إجمالي الدخل القومي للدول الإفريقيـــة، حيث يتضح من البيانات الـــواردة في الجدول أعلاه أن بعض الدول شـــهدت زيادة في نسبة أرصدة ديونها الخارجية من إجمالي دخلها القومي، مثل جزر القمر التي قفزت فيها هذه النســـبة من ٥١,٩٪ عام ٢٠٠٩م إلـــى ٩٠,١٪ عام ٢٠١٠م، في حين شـــهدت دول أخرى انخفاضاً لافتاً في تلك النســـبة، مثل ليبيريا التي انخفضت نســـبة ديونها من إجمالي الدخل القومي فيها من ٦٦٤,٧٪ عـــام ٢٠٠٧م، إلـــى ٢٨,٢٪ عـــام ٢٠١٠م، وكذلك الكونغو (٩٨,٣٪ عام ٢٠٠٧م، انخفضت إلى ٤٢,٩٪ عـــام ٢٠١٠م)، والكونغو الديمقراطية (١٢٨,٥٪ عام ٢٠٠٧م، تراجعت إلى ٤٧,١٪ عام ٢٠١٠م).

ولا يمكن القول في هذا السياق أن ثمة فارقاً تنمويـــاً بين كلٍّ مـــن الدول التي شـــهدت ديونها معدلات ارتفاع، وتلك التي شهدت ديونها معدلات انخفـــاض، بمعنى أن انخفاض معـــدلات الديون في بعض الدول ســـالفة البيان لا يعني بالضرورة مؤشـــراً إيجابياً يدلّل على حدوث طفرة تنموية؛ بقدر ما يتعلق بأسباب أخرى غير تنموية وخارجية بالأســـاس، تتلخص في مجملها بإســـقاط الدول والمؤسســـات الدولية الدائنة بعضـــاً من الديون عن تلك الدول لاعتبارات سياســـية أو إنســـانية «مزعومة»، وسيتضح هذا الأمر عند الحديث عن مؤشر المعونات التنموية في القارة الإفريقية.

وإجمالاً، وأيّاً كانت الاختلافات في النسب والمعـــدلات، ارتفاعاً وانخفاضـــاً، فيما يتعلق بمؤشـــر الديون الخارجية، فـــإن جميع الدول الإفريقيـــة هـــي دول مدينة بالأســـاس، وهذا ما يمثّـــل ثغرة واضحة في مؤشـــرات «الإرادة

القومية» التي هي أساس استقلالية القرار السياسي للدولة، ومن ثم فإن أي استراتيجية للتنمية في القارة لن يُكتب لها النجاح المطلوب والفاعلية اللازمة ما بقي طوق الديون الخارجية يحيط برقاب الشعوب والدول الإفريقية.

المعونات.. جدوى قليلة والثمن إرادة مكبّلة:

تتدرج المعونات التنموية في إطار المساعدات الخارجية التي تضطلع الدول الكبرى بتقديمها للدول النامية، ويُعد هذا المؤشر أيضاً كاشفاً لمدى اعتمادية الدولة على قدراتها الذاتية وتحقيق تنميتها الوطنية في إطار من الإرادة القومية المبنية على الاستقلالية وعدم الاعتماد على الخارج، وكلما كانت الدولة أقل اعتماداً على المعونات الخارجية كان ذلك مؤشر قوة لتلك الدولة؛ لأنه يقوي الإرادة القومية للدولة في مواجهة الضغوط والإملاءات الماسة بسيادتها.

وإذا كان من المفترض – نظرياً – أن المنح والمعونات لا تُحمّل الدولة المتلقّية أية أعباء مادية، بخلاف ما هو حاصل في الاستدانة من الخارج، والتي تمثّل عبئاً مباشراً على الدولة المدينة، إلا أن تلك المعونات لها من التبعات السياسية والاستراتيجية ما تفوق في تكلفتها الأبعاد المادية والعينية للقروض المباشرة، سواء كانت مشروطة أو غير مشروطة.

ويوضح الجدول الآتي نسبة المعونات التي تتدفق على دول القارة الإفريقية من إجمالي الدخول القومية في تلك الدول:

جدول (٤)

المعونات الإنمائية نسبة إلى إجمالي الدخل القومي للدول الإفريقية[1]



الدولة	المعونات من إجمالي الدخل القومي ٪
بوتسوانا	٥,٦
ناميبيا	٢,٤
جنوب إفريقيا	٠,٤
غينيا الاستوائية	٠,٣
الرأس الأخضر	١٢,٨
سوازيلاند	٢,٥
الكونغو	٦,٠
ساوتومي وبرنسيب	٢٦,٣
كينيا	٠,٤
غانا	٨,١
الكاميرون	٢,٣
بنين	٩,٦
مدغشقر	٩,٥
توجو	١١,٧
جزر القمر	٧,٠
ليسوتو	٧,٠
نيجيريا	٠,٧
أوغندا	١١,٧
السنغال	٨,١
أنجولا	٠,٥
تنزانيا	١١,٧
كوت ديفوار	٢,٧
زامبيا	٨,٤
جامبيا	١٢,٨
رواندا	٢١,١
ملاوي	٢١,٥
غينيا	٧,٦
إثيوبيا	١٢,٥

(١) المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠م، الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية، نيويورك، ٢٠١٠م، ص ص ٢٠٦ – ٢٠٩.



سيراليون	١٩,٢
إفريقيا الوسطى	١٣,٢
مالي	١١,٤
بوركينا فاسو	١٢,٦
ليبيريا	١٨٥,٠
تشاد	٦,٢
غينيا بيساو	٣١,٢
موزمبيق	٢٢,٩
بوروندي	٤٣,٩
النيجر	١١,٣
الكونغو الديمقراطية	١٥,٦
إريتريا	٨,٧

بخلاف المعدلات والنسب المرتفعة للديون المستحقة على دول القارة، وفقاً لما سلف بيانه عند الحديث عــن معضلة الديون في إفريقيا، وكما كشــفت عنه البيانات الواردة في الجدول (٣)، فــإن غالبية الــدول الإفريقيـــة لا تمثّل المعونات التي تتلقاها كنسبة من إجمالي الدخل القومي فيها الشـــيء الكثير، وهذا يؤكّد حقيقة مفادها: أن الغالبية العظمى من المســاعدات الأجنبيـــة التي تتلقاها القـــارة الإفريقية تأتي في صورة قروض، ومن ثم فهي ديون مستحقة وليســت هبات أو عطايا أو منح لا ترد كما هو الحال في المعونات.

إذن؛ الدول الكبرى والمؤسّسات المانحة لا تتفضــل على الدول الإفريقية، ولا تصبّ عليها الأموال صبــاً، هكذا لاعتبارت إنســانية كما يزعمون، بل إن ما تعطيه لها يعود إليها أضعافاً مضاعفــة، خصوصاً مع تعثّــر كثير من الدول الإفريقية في الســداد، ولجوئها إلى استجداء الــدول المقرضة لجدولة الديون المســتحقة، ومنحها فترات سماح للوفاء بالسداد، وهذا كلّه يســتوجب اتفاقات وصفقات يبرمها الطرفان، الدائن والمدين، يدفــع فيها الطرف الأضعف (المدين) المقابل من ســيادته واستقلال قراره السياسي وأمنه القومي.

مَن لا ينتج قوته لا يتحكم في قراره السياسي بشكل مستقل، ومن ثم فكلما كانت الدولة أكثر إنتاجاً للقمح كانت أكثر قوة

وفيما يتعلــق بقراءة بيانات الجدول (٤)، يتضــح أن غالبية الــدول الإفريقية الواردة فيه، وفقاً لتقديــرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠م، لا تزيد نسبة المعونات التي تتلقّاها من إجمالي الدخل القومي فيهــا حاجز ١٠٪، بعضها لا يتجاوز ١٪، جنــوب إفريقيا (٠,٤٪)، وغينيا الاستوائية (٠,٣٪)، وكينيا (٠,٤٪) ، وأنجولا (٠,٥٪).

ووفقاً لبرنامــج الأمم المتحدة الإنمائي، ليس من الدول الإفريقية ما يستغرق إجمالي ما تتلقاه من معونات حجــم الدخل القومي للدولة ككل إلا ليبيريا (١٨٥٪)، وربما يفسّر هــذا التحوّل الحاصل فــي إجمالي الديون المستحقة عليها كنسبة من الدخل القومي من (٢٢٥,٤٪) عــام ٢٠٠٩م، إلى نحو (٢٨,٢٪) فقط عام ٢٠١٠م، فليس من المعقول أن تكون ليبيريا قد اســتطاعت تقليــص ديونها بهذا المقدار في عام واحد، ولكن الذي حدث هو أن معظم الدول والمؤسّسات الدائنة اتجّهت عام ٢٠١٠م لإعفاء ليبيريا من ســداد معظم الديون، لمساعدتها على تجاوز حقبة الحرب الأهلية، وإعادة بنــاء الدولة بعد الانتخابات الرئاســية التي فازت فيها «إلين جونســون»

برئاسة البلاد[١].

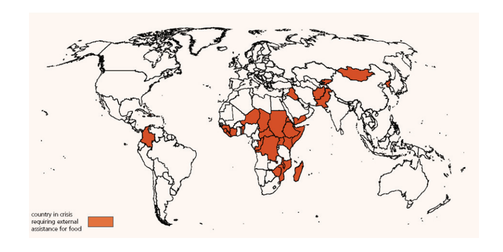
وتمثّل المعونات نسبة كبيرة من إجمالي الدخل القومي في عدد محدود من الدول الإفريقية، مثل بوروندي (٤٣,٩٪)، وغينيا بيساو (٣١,٢٪)، وموزمبيق (٢٢,٩٪)، وملاوي (٢١,٥٪)، في حين تقل تلك المعدلات في باقي الدول الإفريقية الأخرى، فلا تتخطّى نسبة المعونات فيها حاجز العشرين بالمائة من الدخل القومي، وبعضها لا تتخطّى تلك النسبة عشرة بالمائة، مثل إريتيريا (٨,٧٪)، وغينيا (٧,٦٪)، وزامبيا (٨,٤٪).

فجوة القمح.. ومعضلة الأمن الغذائي:

يُعد مؤشر نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح أحد أهم مؤشرات درجة الانكشاف والتبعية التي تؤثر بشدة في استقلالية الإرادة القومية للدولة، باعتبار أن مَن لا ينتج قوته لا يتحكم في قراره السياسي بشكل مستقل، ومن ثم فكلما كانت الدولة أكثر إنتاجاً للقمح كانت أكثر قوة؛ باعتبار أن القمح من المحاصيل الاستراتيجية المهمّة في مجال الأمن الغذائي للسكان.

ووفقاً لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO للعام ٢٠١٠م، فإن هناك تسعاً وعشرين دولة في العالم تواجه معضلات غذائية حادة تستوجب تدخّلاً إغاثياً دولياً لتوفير القمح والخبز لشعوب تلك الدول.

والمؤسف في هذا الإطار أن غالبية تلك الدول التسع والعشرين هي دول إفريقية، إذ توجد عشرون دولة إفريقية على قائمة تلك الدول، وهي: زيمبابوي، وإريتريا، وليبيريا، والنيجر، وسيراليون، والصومال، وبنين، وإفريقيا الوسطى، وتشاد، والكونغو، وكوت ديفوار، والكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا، وغينيا، وكينيا، ومدغشقر، ومالي، وموزمبيق، والسودان، وأوغندا[٢].



الدول التي تعاني معضلات غذائية تستوجب إغاثة دولية، ومنها ٢٠ دولة إفريقية[٣]

وحينما تكون نحو نصف دول القارة الإفريقية مدرجة على قائمة الدول الأشد جوعاً على مستوى العالم؛ فإنه من الترف أن نتحدث عن التنمية، فكيف تنمو دول لا تستطيع أن تسدّ رمق شعوبها التي تتضوّر جوعاً، وكيف نؤسّس لتنمية مستدامة في دول تعتمد على الخارج في توفير رغيف الخبز لمواطنيها وكوب الحليب لأطفالها؟!

ولعلّ معضلة الغذاء هي المنفذ الرئيس الذي تلج منه القوى الكبرى في العالم، وأذرعها من المؤسّسات الدولية، للتغلغل في القارة الإفريقية، معرقلة لتنميتها الحقيقية،

---

(١) أميرة محمد عبد الحليم: ليبيريا.. تحديات ما بعد الانتخابات الرئاسية، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، عدد يناير ٢٠١٢م، نسخة إلكترونية.

(٢) FAO، Crop Prospects and Food Situation، No.4، December 2010، pp 2 – 3.

(٣) Source: FAO، Crop Prospects and Food Situation، No.4، December 2010، P 2.



وموهنـــة من اســـتقلالية إرادتهـــا القومية والوطنيـــة، ومســـتغلة لثرواتهـــا ومواردها الطبيعيـــة، تحت وطأة الحاجـــة إلى القمح ورغيـــف الخبـــز، ومن ثم تذعن سياســـات الدول الإفريقية لجـــزرة المعونات الإغاثية والغذائية من الـــدول والهيئات المانحة، ولو على حســـاب الاعتبارات والمصالح الوطنية لدول القارة السمراء، خصوصاً أن نحو ٨٥٪ من احتياجـــات دول جنوب القـــارة وغربها وشـــرقها من محصول القمـــح، ذي الأهمية الاستراتيجية، تأتي من الخارج، كما أن نحو ٤٥٪ من احتياجات الدول الإفريقية العشرين الأشد جوعاً – سالفة البيان –، من محصول الأرز الـــذي يُعد ثاني محصـــول يعتمد عليه الســـكان بعد القمح، تأتـــي كذلك من خارج القارة.

وخلاصة ما سبق:

أن الثغرات المتجسّدة في بنية مؤشرات «الإرادة القومية» فـــي دول القارة الإفريقية، تؤكّد بحقٍّ أن استراتيجيات التنمية المعتمدة على الخـــارج، المانح أو المقـــرض، وفقاً لـ «نظرية المكمّل» لم تؤت ثمارها، على الرغم مـــن اســـتمراريتها على مدار عقـــود خلت، منـــذ اســـتقلال دول القـــارة الإفريقية عن مستعمريها السابقين وحتى الآن، بل إن الدور الخارجي في نموذج التنمية الإفريقية الراهن يتســـق، بحقٍّ، مع ما طرحته «نظرية البديل» من ســـلبيات، إذا أضحى هذا الدور معرقلاً ومعوقاً حقيقياً لاستدامة التنمية وتراكم رأس المال الوطني في إفريقيا على المدى البعيد.

وواهم مَن يعتقد أن القـــوى الغربية من المستعمرين الســـابقين، وغيرهم من الدول الكبرى، يعملون لمصلحة الدول والشـــعوب الإفريقيـــة، فالكل يتحرك مـــن أجل تحقيق مصالحـــه وأهدافـــه الاســـتراتيجية، الآنية والآجلة، ومن ثم فلا مجال لتنمية مستدامة، بالمفهوم الحقيقـــي، في القارة الإفريقية إلا من خلال انتهاج مدخل «أفرقة التنمية»، ولن تســـتطيع الدول الإفريقية أن توطّن تنميتها وتؤسّســـها بجهود إفريقيـــة خالصة إلا عبر بوابة استقلالية «الإرادة القومية».

وقـــد اتضح من عرضنا الســـابق لبعض مؤشرات محدّد «الإرادة القومية»، في منهج قياس قـــوة الدولة بمفهومها الاســـتراتيجي الشـــامل، مـــدى الثغـــرات المتجـــذّرة في بنيـــة «الإرادة القومية» لغالبيـــة دول القارة الإفريقية، ومن ثم فإن الاقتراب المناســـب للتعاطي مع تلك المعضلة هو ذات الاقتراب الذي انتهجته الخبرة الأوروبية في بناء كيان الاتحاد الأوروبي، وهو الانطلاق من «التحتي – التكتيكـــي» المتفـــق عليـــه (الاقتصادي، والزراعـــي، والصناعـــي، والتجـــاري)، إلى «الفوقي – الاســـتراتيجي» الذي قد يختلف عليه (السياسي، والدفاعي، والاستراتيجي)، بجهود «وطنية – قارية»، تعتمد على شراكات «إفريقيـــة – إفريقيـــة» خالصـــة، مع جعل الشـــراكات «الإفريقية – غير الإفريقية» في حدودها الدنيا، مـــع حصرها في المجالات المعرفيـــة، والعلميـــة، والتكنولوجية، بهدف توطين المعرفـــة النهضوية في إفريقيا على المديين المتوسط والبعيد.





المشهد الإفريقي

تقرأ في المشهد:

- أهم الأحداث
- إفريقيا والتنمية
- قالوا عن إفريقيا
- آراء ورؤى
- بنك المعلومات (دولة إرتيريا)
- فعاليات
- ذاكرة التاريخ



■ كينيا تلغي صفقة لشراء النفط من إيران بسبب العقوبات:

قال باترك نيوكي الوكيل الدائم لوزارة الطاقة الكينية: «إن بلاده ألغت اتفاقاً لاستيراد أربعة ملايين طن من النفط الخام الإيراني سنوياً؛ بسبب العقوبات الدولية المفروضة على إيران»، وكانت كينيا قد اتفقت مع إيران على شراء ٤ ملايين طن من النفط الخام الإيراني سنوياً، لكن كينيا تراجعت وألغت هذا الاتفاق.

رويترز – ٤ يوليو ٢٠١٢م

■ اتهام نيجيريين بتلقيهما أموالاً من تنظيم القاعدة في اليمن:

أصدرت محكمة وثيقة تتهم نيجيريين بتلقّي أموال من تنظيم القاعدة في جزيرة العرب باليمن ليسددا تكاليف تدريب مسلّحين نيجيريين، وقالت الوثيقة التي قُدمت للمحكمة الاتحادية العليا إن رجلين من لاجوس (العاصمة التجارية لنيجيريا) اتُهما بأنهما عضوان في جماعة مسلّحة، وقاما بتلقّي ما قيمته نحو ٦٢٠٠ دولار، وفي حالة الإدانة ستكون هذه أول قضية تُثبت صلة مباشرة بين جماعات نيجيرية مسلّحة وتنظيم القاعدة في جزيرة العرب.

وتتهم مصادر أمنية جماعة «بوكو حرام» بإقامة صلات مع تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، وأرسلت عشرات المقاتلين إلى مالي للتدريب.

وكالة رويترز – ٦ يوليو ٢٠١٢م

■ متمردو الكونغو يعرضون الدخول في محادثات سلام مع الحكومة:

وجّه متمردون في جمهورية الكونغو الديمقراطية دعوة للدخول في مفاوضات مع الحكومة في كينشاسا لإنهاء العنف في شرق البلاد، وذلك بعد الاستيلاء على بلدة بها مناجم قرب الحدود مع أوغندا، وجاءت الدعوة على لسان قائد رفيع لمجموعة المتمردين التي يُطلق عليها «حركة ٢٣ مارس (إم ٢٣) »، والتي استولت على بلدة بوناجانا الحدودية في قتال أجبر الآلاف على الفرار من ديارهم، وقالت الحركة إنها لن تتقدم نحو مناطق حضرية أخرى إذا مضت المحادثات قُدُماً.

ولم يحدِّد الكولونيل فياني كازاراما المفوض السياسي لحركة «إم ٢٣» مطالب، لكنّه قال إن اندماج فصيلهم في الجيش الوطني أخفق لأنهم لاقوا معاملة غير عادلة، وقال أيضاً إن الحكومة أخفقت في إعادة لاجئين يعيشون في أوغندا ورواندا إلى الوطن.

وكالة رويترز – ٧ يوليو ٢٠١٢م

■ قادة عسكريون بدول غرب إفريقيا يبحثون إرسال قوة إقليمية إلى مالي:

اجتمع رؤساء أركان حرب دول غرب إفريقيا في العاصمة الإيفوارية أبيدجان لإعداد إرسال قوة إقليمية إلى مالي، وذلك من أجل مساعدة جيش مالي على استعادة السيطرة على شمال البلاد الذي يسيطر عليه مسلّحون طوارق، وقال الجنرال باكايوكو الذي ترأس بلاده «الإيكواس»، خلال مراسم افتتاح هذا الاجتماع، إن الوضع الأمني في مالي يتدهور يومياً، مؤكّداً أن بعثة «الإيكواس» إلى مالي (ميسيما) ستساهم في تعزيز المؤسّسات الانتقالية في باماكو، ودعم جيش مالي، وذلك من أجل استعادة سلامة أراضي مالي، موضحاً أن أعمال اجتماع أبيدجان ستنتهي في وقت لاحق اليوم، ومن المقرر أن ترسل «الإيكواس» قوة إقليمية مكوّنة من ٣٣٠٠ جندي إلى مالي، ولكنها تنتظر موافقة الأمم المتحدة وطلب رسمي من باماكو، كما تعتمد على مساعدة خارجية لا سيما لوجستية.

وسقطت مالي في اضطرابات بعد أن أطاح الجيش بالرئيس أمادو توماني توري في ٢٢ مارس الماضي، بعد اتهامه بالإخفاق في صدّ هجوم المتمردين الطوارق الذي بدأ في يناير الماضي في شمال مالي، مما خلق فراغاً في السلطة في الشمال،

أتاح للمسلّحين الطوارق والإسلاميين أن يسيطروا على نحو ثلثي البلاد، ويعلنوا استقلال الشمال تحت اسم دولة «أزواد».

وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ) - ٢٦ يوليو ٢٠١٢م

■ وفاة رئيس الوزراء الإثيوبي ميليس زيناوي:

تُوفي رئيس الوزراء الإثيوبي ميليس زيناوي - الذي حكم البلاد لعقدين بقبضة من حديد، وكان أحد أهم القادة الأفارقة - في مستشفى خارج البلاد، بعد تدهور حالته الصحية، وتولّى نائب رئيس الوزراء رئاسة الحكومة بالوكالة؛ في هذا البلد الذي يُعد من أكبر حلفاء الولايات المتحدة في منطقة القرن الإفريقي المضطربة.

ولم يظهر رئيس الوزراء (٥٧ عاماً) علناً منذ يونيو الماضي، وقد سرت عدة شائعات عن وضعه الصحي، وفي يوليو ذكرت مصادر دبلوماسية في بروكسل أن ميليس أُدخل إلى المستشفى في العاصمة البلجيكية، وأنه كان في حالة حرجة، وصرح المتحدث باسم الحكومة الإثيوبية بركات سايمن بأن ميليس «كان يتعافى جيداً لكن فجأة حصل شيء ما، ونقل على إثره إلى وحدة العناية الفائقة، حيث لم يتمكنوا من إنعاشه»، ولم يعط المتحدث تفاصيل حول المرض الذي كان يعانيه زيناوي، لكن أُشير إلى عدوى غامضة أصيب بها.

وكالة فرنس برس (أ ف ب) - ٢٢ أغسطس ٢٠١٢م

■ انتخاب حسن شيخ محمود رئيساً للصومال:

انتخب البرلمان الصومالي حسن شيخ محمود الأكاديمي الصومالي ورئيس «حزب السلام والتنمية» رئيساً جديداً للصومال، حيث حصل محمود البالغ من العمر ٥٦ عاماً، وهو أستاذ جامعي، على أغلبية الأصوات في الدورة الثانية من الانتخابات، متفوّقاً على الرئيس السابق شريف شيخ أحمد، وانتهت النتيجة النهائية للانتخابات الرئاسية الصومالية بفوز حسن شيخ محمود بـ ١٩٠ صوتاً مقابل ٧٩ صوت لشريف شيخ أحمد، وكان شريف شيخ أحمد تصدّر نتيجة الجولة الأولى من انتخاب الرئيس الصومالي الجديد بأربعة وستين صوتاً، بينما ذهب ستون صوتاً إلى حسن شيخ محمود.

وبذلك أنهى نواب البرلمان الصومالي أكثر من عقدين من المرحلة السياسية الانتقالية، وهذه هي المرة الأولى التي جرت فيها إجراءات انتخاب رئيس للبلاد على الأراض الصومالية، وُنظر إلى هذا الاقتراع بوصفه ذروة خارطة طريق توسّطت فيها قوى إقليمية والأمم المتحدة لإنهاء هذا الصراع الذي قُتل خلاله عشرات الآلاف من الصوماليين.

شبكة BBC الإخبارية - ١١ سبتمبر ٢٠١٢م

■ الائتلاف الحاكم في إثيوبيا يعين ديساليجن رئيساً للوزراء خلفاً لزيناوي:

قال متحدّث باسم الحكومة: إن الائتلاف الحاكم في إثيوبيا وافق على تعيين هايلي مريم ديساليجن رئيساً للوزراء خلفاً لميليس زيناوي الذي تُوفي في أغسطس الماضي، وقال بركات سايمون في مؤتمر صحافي في العاصمة أديس أبابا: إن رئيس الوزراء سيؤدي اليمين القانونية أوائل الشهر القادم عند عودة البرلمان إلى الانعقاد.

وأصبح هايلي مريم رئيساً لحزب الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية الحاكم، وبعد التحاقه بالعمل السياسي تدرّج ديساليجن (٤٧ عاماً) بسرعة في المناصب القيادية قبل أن يصبح مستشاراً لميليس، وجاء اختياره نائباً لميليس في عام ٢٠١٠م مفاجأة كبيرة؛ لأسباب منها صغر سنه نسبياً، وكان يُنظر إليه على نطاق واسع بأنه يحظى بثقة الزعيم الراحل، وفي السنوات القليلة الماضية حلّ محل ميليس في رئاسة عدد من اللجان البرلمانية.

وكالة رويترز - ١٥ سبتمبر ٢٠١٢م





السودان يوقّع صفقات مع شركات نفط بخصوص تسع مناطق امتياز:

قال وزير الدولة السوداني للنفط: إن الخرطوم وقّعت اتفاقيات للتنقيب عن النفط واقتسام الإنتاج مع شركات أجنبية، تشمل تسع مناطق امتياز، وهو ما يضخ استثمارات بقيمة مليار دولار في السودان الذي يجاهد للتغلب على خسارة كبيرة في إيرادات النفط.

وقال إسحاق آدم جامع: إن شركة ستيتسمان ريسورسز الكندية وشركات صينية ونيجيرية وأسترالية وبرازيلية وفرنسية وقّعت الاتفاقيات، وشملت الاتفاقيات شركة السودان للبترول (سودابت)، وذكر جامع أنه جرى ترسية عقود سبع مناطق امتياز للمرة الأولى، بينما اشتركت بعض الشركات في عقود تم ترسيتها سابقاً تخص المنطقتين الأخريين، وتقع بعض المناطق قرب الحدود الشمالية مع مصر، وبعضها في البحر قبالة الساحل، وأخرى قرب كسلا في شرق السودان، وفي ولاية الخرطوم.

وقال جامع إن الاستثمارات الأولية اللازمة لهذه المناطق هي مليار دولار، لن يحصل عليها السودان بل الشركات هي التي ستستثمرها، وقال إنه لا يمكن تحديد موعد الإنتاج، فهناك الكثير من الأنشطة التي يتعين القيام بها قبل الإنتاج، وهو ما يستغرق سنوات، وأوضح جامع أن نصيب الحكومة من النفط سيتوقف على بيانات كلّ منطقة امتيار، وأن أولوية الحكومة هي تلبية الطلب المحلي قبل تصدير الفائض، وذكر جامع أن السودان ينتج حالياً ١١٥ ألف برميل يومياً، وبنهاية عام ٢٠١٢م سيضيف ٦٥ ألف برميل آخر.

رويترز – ٥ يوليو ٢٠١٢م

خبير: مستقبل النفط يشير إلى الدول الإفريقية:

أشار أحد الخبراء في الشؤون النفطية أن مستقبل النفط يكمن في دول إفريقيا، وخصوصاً في دول شرق إفريقيا، حيث تتهافت الاستثمارات والعروض المقدَّمة من شركات البحث والتنقيب العالمية للحكومات الإفريقية للفوز بالعطاءات المطروحة على أرضها.

وقال أيدان هايفي الرئيس التنفيذي لشركة تيلو للنفط: «تعتبر إفريقيا مستقبل الاستثمارات النفطية، حيث من المتوقع أن تبلغ قيمة الاستثمارات في هذا القطاع في غضون السنوات القادمة إلى ١٠٠ مليار دولار، بالإضافة إلى وجود اقتصاديات لدول إفريقية تعتبر من أكثر الاقتصادات نمواً في العالم».

وأضاف هايفي الذي تعد شركته من أكبر الشركات النفطية العاملة في إفريقيا: «هناك العديد من الآبار النفطية ذات الاحتياطات الصغيرة، والتي تمتد على مسافات شاسعة في أوغندة، ونحن نعمل حالياً إلى جانب الحكومة الأوغندية في التوصّل إلى سبل استغلال هذه الثروات، بالإضافة إلى وصلها بحلقة مشاريعنا في كينيا وغيرها من دول شرق إفريقيا».

وتأتي هذه التصريحات في الوقت الذي توقّعت فيه شركة ماكينزي للإحصاء أن يرتفع حجم السوق الاستهلاكية في القارة الإفريقية ليبلغ ١,٤ تريليون دولار بحلول العام ٢٠٢٠م، الأمر الذي لاقى آذاناً جدّ صاغية بالنسبة للشركات والمستثمرين الراغبين في الحصول على حصة من الكعكة.

ويُذكر أن الأرقام الصادرة عن شركة ماكينزي تشير إلى أن مدن جوهانزبيرغ وكايب تاون ولاغوس، بالإضافة إلى مدينتي الإسكندرية والقاهرة، ستكون المدن التي ستتصدر قائمة الأسواق الأكثر استهلاكاً بحلول العام ٢٠٢٠م.

شبكةCNN الأمريكية – ١٦ سبتمبر ٢٠١٢م



إنشـــاء أول بورصة صومالية منذ عشـــرين عاماً:

أعلــن رجال أعمال صوماليــون، بالاتفاق مع الهيئة الكينية للأوراق المالية، إنشـــاء أول ســوق صومالية للأســهم، على أن يكون مقرّها المؤقت مدينــة نيروبي، ليتــم نقله في وقــت لاحق إلى العاصمة الصومالية مقديشو، حيث من المتوقّع أن يجتذب هذا المشروع الشركات الصومالية لإدراج أسهمها لأول مرة في سوق البورصة الصومالية.

ويقضـــي الاتفـــاق الجديد، الـــذي وقّع بين الصومال وبورصـــة الأوراق المالية في نيروبي، بتوفير الخبرات والدعم لوضع الأســـاس لبداية أول سوق صومالية للأسهم يكون مقره في البداية في نيروبي، تمهيداً لإقامة ســـوق دائمة للأوراق المالية على الأراضي الصومالية.

ويهدف المشـــروع إلى الترويج للاســـتثمار في الصومـــال، وتشـــجيع الشـــركات الأجنبية على الدخول في شـــراكة تجارية مع الشـــركات الصومالية؛ لكســـر العزلة التـــي يعانيها القطاع الخـــاص فـــي البلاد، وقـــد شـــهدت قطاعات الاتصـــالات والبنوك، وشـــركات تحويل الأموال في الصومـــال، ازدهاراً ملحوظاً في الســـنوات الماضية، ويملك آلاف الصوماليين أســـهماً في هذه الشـــركات، لكنّهم لا يقدرون على بيعها في أي وقـــت، ويتوقّع أن تجـــذب البورصة الجديدة هذه الشركات وغيرها لإدراج أسهمها في مؤشر البورصة الصومالية، ويسمح للشركات الإقليمية ببيع أسهمها عبر هذه البورصة الجديدة، ما عدا شركات المشـــروبات الكحولية، وشركات القمار، لأن المؤسّســـين يشـــترطون موافقـــة البورصة لقوانين الشريعة الإسلامية.

وهنـــاك من يرى أيضاً أن تشـــغيل البورصة الصومالية بشـــكل كامل سيأخذ وقتاً أطول حتى يستقر الاقتصاد المحلي،

ويرى خبراء الشـــؤون المالية أن إنشاء سوق للأسهم في الصومال من شـــأنه أن يعزّز فرص الاســـتثمار في البلاد، وأن ينقـــل حركة الأموال من الحالة التقليدية إلى وضع أكثر انســـجاماً مع المعايير الدولية.

شبكة BBC الإخبارية – ٤ سبتمبر ٢٠١٢م

البشـــير يدعو لإنشـــاء وكالة أبحاث فضاء إفريقية:

دعا الرئيس السوداني عمر البشير إلى إنشاء وكالة لأبحـــاث الفضاء خاصة بـالقارة الإفريقية، كما دعا للنظـــر في كيفية حمايـــة فضاء الدول الإفريقية من مرور الأقمار الاصطناعية من دون إذنها، وقال البشير – في كلمة ألقاها خلال مؤتمر إقليمي لوزراء الاتصـــالات الأفارقة بالخرطوم – إنه يدعو «لتنفيذ المشروع الإفريقي الكبير وكالة الفضاء الإفريقية»، مشدّداً على أن إفريقيا يجب أن تكون لديها وكالة فضاء خاصة بها.

وتضمنـــت خطة عمل نُشـــرت علـــى موقع المؤتمر أن وكالة الفضاء التي تُعرف باسم «أفري سبيس» ستمكّن «الدول الإفريقية من التعاون في مجال أبحاث الفضاء والتكنولوجيا».

وخلال المؤتمر؛ طالب الوزراء من المفوضية إعداد خريطة طريق لتنفيذ الدراســـة، وإنشـــاء وكالـــة إفريقيا للفضاء، وتشـــير خطة العمل إلى أن الوكالة ستحسّـــن قدرات الدول الإفريقية في مجال الأبحـــاث التكنولوجية المرتبطة بالفضاء، والتـــي تؤدي دوراً رئيســـاً في التنبـــؤات الجوية والزراعية والصحية، ومراقبة الأحوال المناخية، وفي الاتصالات والبث المرئي، وتنص كذلك على مشاركة دول القارة في التكلفة المالية والمخاطر والقدرات البشرية التي ستعمل في الوكالة.

الجزيرة نت – ٦ سبتمبر ٢٠١٢م

قالوا عن...

■ «إفريقيا هي وجهة سياستنا الخارجية الجديدة، والتي نعمل عليها، وتنطلق هذه السياسة من عدة أهداف ترتكز على مجالات الأمن والتنمية، وتعزيز حقوق الإنسان والشراكة الاقتصادية، إن إفريقيا، على الرغم من التقدّم، لا تزال مهتزة بسبب التوترات، وذلك لعودة الاستبداد وانتشار خطير لـ «الإرهاب» و «العنف الطائفي»، ومع ذلك نرى أن هناك أيضاً وعياً متزايداً بأن القارة بوسعها القيام بدور ريادي على المسرح الدولي».

وزير الخارجية الإيطالي «جوليو تيرسي» – وكالة آكي الإيطالية – ٢٤ يونيو ٢٠١٢م

■ «الحكومات الغربية تفرض الوصاية على الدول الإفريقية باستخدام المساعدات، تلك المعاملة التي تشبه معاملة الأب لأطفاله يجب أن تنتهي... يجب أن يكون هناك حدّ أدنى من الاحترام، وما دامت الدول تلوّح بدفاتر الشيكات فوق رؤوسنا لن نتمكن من الحصول على معاملة بالمثل، إن على الأفارقة العمل بأقصى طاقاتهم لتنمية اقتصادياتهم حتى يمكنهم التوقّف عن الاعتماد على المانحين الغربيين».

وزيرة الخارجية الرواندية «لويز موشيكيوابو» – في خطاب أمام نادي مايندسبيك لرجال الأعمال الكينيين – وكالة رويترز – ٣٠ يوليو ٢٠١٢م

■ «تبدو العلاقة واضحة بين درجة فاقة الشعوب الإفريقية وما تحمّلته من طول فترة الاستغلال وطبيعته، ولا تزال إفريقيا تعاني بسبب جرائم تجارة الرقيق، كما أن إمكاناتها بقيت محدودة حتى الآن بسبب النقص في عدد السكان».

رئيس جمهورية غينيا «أحمد سيكوتوري ١٩٢٢م – ١٩٨٤م»، نقلاً عن كتاب أوروبا والتخلّف في إفريقيا، تأليف د. والتررودني، سلسلة عالم المعرفة





▪ الرئيس الصومالي الجديد: يجب تطبيق الشريعة الإسلامية بشكل حقيقي دون انحرافات:

أكّد الرئيس الصومالي الجديد الدكتور حسـن شيخ محمود عدم رضاه عن الأوضاع الراهنة في الصومال، مشيراً إلى أن الصومال في حالة حرجة في ظل الفترة الانتقالية التي اسـتمرت لمدة ثماني سـنوات، والتي تمّ تمديدها مرتين، وكان يُفترض أن يتم تغيير نظام الحكم الانتقالي القائم حالياً بمؤسّسات دستورية رسمية منتخبة شعبياً، وللأسف أن شيئاً من ذلك لم يحدث، حتى رجعنا إلى نقطة البداية التي انطلقنا منها قبل ثماني سـنوات؛ بالرغم من المصادقة على الدستور المؤقت والجهود المبذولة لانتخاب برلمان جديد.

ويوضح محمود برنامجه السياسي لمواجهة هذه الأوضاع قائلاً: «يعتمد برنامجنا السياسي على مبدأين:

الأول: تغيير النمط السياسـي: مثل السياسـية التي لا تحترم الوطن، والسياسـة التي لا تراعي القطاع الاقتصادي والمالي، والسياسة التي يجلب جيشها الضرر للمواطنين.

والأمر الثاني: هو سياسـة تتألف من عدة بنود يتركز محورها في الاهتمام برفع الأعباء عن كاهل الشـعب الصومالي: سواء كان ذلك في الجانب الأمني أو الاقتصادي، أو الهجرة غير الشرعية، أو الغرق في المياه، وقبل أسبوعين تقريباً سُجل اللاجئ الصومالي الذي أكمل رقم المليون في قائمة اللاجئين الموجودين في دول الجوار، ليس في العالم الآخر، مثل أوروبا وأمريكا، ومن هنا فنحن نؤكد أننا نعمل ونسعى دائماً لرفع العبء عن كاهل المجتمع الصومالي».

ويضيف: وفي نظري الدولة التي تحتاج إليها الصومال دولة خالية من الفسـاد والمحسـوبية، وأرجو أن أقود دولة لا يوجد في قاموسها ما يُسمّى بالتلاعب الإداري والمالي والمحسوبية، فإنني إن فزت في الانتخابات المقبلة أتعهد بأن يكون احتمالنا للفساد صفراً، سواء كان الفساد مالياً أو الفساد المتعلق بمسألة توزيع المناصب الحكومية.

وحول موقفه من قضية تطبيق الشريعة الإسلامية يقول الرئيس الصومالي الجديد: «الأمة الصومالية أمة مسلمة ١٠٠٪ منذ القرون، والشريعة من نمط حياة هذا المجتمع، فإذا حدثت أخطاء في أمر الدين فهي أخطاء مرتبطة بالمعرفة والثقافة، وليست أموراً مرتبطة بأصالة العقيدة، وأنا أرى، ويعتقد معي الشعب الصومالي، أن تكون الشريعة دائماً أساساً لنمط حياة هذا المجتمع، ومن ذلك التشريع، وأرى أن يتم تطبيق الشريعة الإسلامية بشكل حقيقي، وبدون انحرافات في هذا البلد».

وعن موقفه من الدول المجاورة والقوى الدولية، يقول الرئيس الصومالي الجديد: «هناك أمران يجب أن نفصل بينهما:

الأول: انهيار الصومال ودخولها في أتون الحرب الأهلية أكثر من عشـرين عاماً: وللدول المنهارة - التي عانت الحرب الأهلية - تاريخ، ليست هناك دولة انهارت بسبب الحرب الأهلية ثم خرجت إلى بر الأمان من تلقاء نفسها، بل كان هناك دعم ومساعدات دولية لإخراجها من النفق المظلم، سواء كان الدعم من هيئات دولية، مثل الأمم المتحدة، أو من دول أخرى في العالم، وعلى هذا الأساس فإن الصومال بحاجة دائماً إلى مساعدة العالم الفنية والثقافية لإعادة بناء ما تم تدميره من جديد.

الأمر الثاني: هو ما يتعلق بالسياسة: فللصومال دول جوار، وتنتمي إلى قارة واحدة، ونحن جزء أيضاً من العالم العربي والمجتمع الدولي، يعني أننا ننتمي إلى تنظيمات مختلفة، ونريد التعامل معهم بسياسات مختلفة».

شبكة الشاهد الصومالية - ٢٤ أغسطس ٢٠١٢م

▪ الاتحاد الغامبي للصحافة يُصدر مدوّنة لضبط تعامل الإعلام مع قضايا الأطفال:

تبنّـى «الاتحاد الغامبي للصحافة» مدوّنـة قانونية تضع مجموعة من الضوابط حول تعاطي وسـائل إعلام البلاد مع الأحـداث المتعلقة بالأطفال، وتبنّى الصحافيـون المدوّنة إثر التصديق في أمانة الاتحاد الغامبي للصحافة بمدينة سـير كوندا - العاصمة الثانية للبلاد - على تعديل لقانون قديم كان قد تم تبنّيه سنة ٢٠٠٥م.

وذكرت مصادر رسـمية أن تبنّي المدوّنة جاء تتويجاً لورشـة عمل نظمها «تحالف حمايـة الأطفال» على مدى يومين بالاشتراك مع «الاتحاد الغامبي للصحافة» بتمويل من «مؤسسة إنقاذ الأطفال» السويدية.

وشدّد رئيس الاتحاد الغامبي للصحافة باي إيميل توراي على أهمية الورشة التي اختتمت أعمالها الخميس؛ قائلاً «إننا بصدد تعديله (القانون القديم) من أجل تحديثه، وهذا أمر مهم لأن قضايا الأطفال حساسـة وحيوية»، وتابع أنه «من المهم بالتالي معرفة كيفية التعامل مع بعض القضايا باعتبارها مسـائل قد تخلق مشـاكل للصحافيين»، وأكد توراي أنه يجب على الصحافيين أن يضعوا نصب أعينهم بأن أي عمل يقومون به «ينبغي أن يصبّ في مصلحة الأطفال»، وأضاف رئيس الاتحاد الغامبي للصحافة أن «بعض هؤلاء الأطفال سيصبحون بعد فترة من الزمن كباراً وقياديين في مجتمعنا».

وكالة بانا برس - ١٤ يوليو ٢٠١٢م







دولة إريتريا:

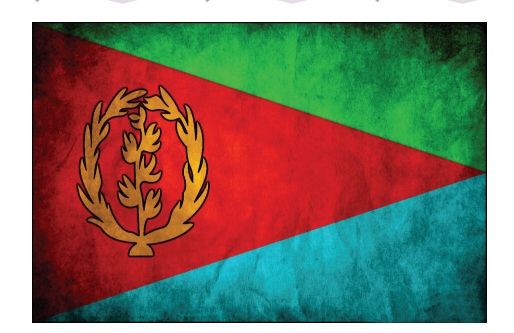
إريتريا دولة إفريقية على الشاطئ الغربي الجنوبي للبحر الأحمر، عاصمتها «أسمرة»، وتتصف بأجوائها وأراضيها الخلابة، يتحدث كثير من سكانها اللغة العربية، وعدد سكانها ٤ ملايين نسمة، ٧٨٪ منهم مسلمون.

أصل الاسم:

«إريتريا» تسمية إريترية قديمة، انبثقت عن التسمية اليونانية للبحار الواقعة حول الجزيرة العربية (تريكون سينوس إريتريوم Trikone Sinus Erythroeum) ومعناها البحار الحمر، أُطلقت أول مرة في القرن الثالث قبل الميلاد، ثم اقتصرت التسمية فيما بعد على «البحر الأحمر» لتكاثر الطحالب الحمراء في شواطئه الضحلة، ونقل الرومان هذه التسمية إلى السواحل الإريترية عندما خضعت «عدوليس» لسيطرتهم (المنطقة القريبة من ميناء مصوع الإريتري، عرفها العرب باسم «عدولي» منذ عصر ما قبل الإسلام)، وعندما احتل الإيطاليون هذه الشواطئ في نهاية القرن ١٩ الميلادي أطلقوا اسم «إريتريا» عليها إحياءً للتسمية الرومانية، بمرسوم أصدره الملك الإيطالي «أومبرتو الأول» في يناير ١٨٩٠م.

الموقع:

تقع إريتريا على الشاطئ الغربي للبحر الأحمر، في نقطة حاكمة عند مدخله الجنوبي، وعلى مقربة من مضيق باب المندب ذي الأهمية الاستراتيجية البالغة، فهي تشبه مثلثاً محصوراً بين إثيوبيا والسودان وجيبوتي، يحدّها البحر الأحمر والمحيط الهندي شرقاً، والسودان



من الغرب، إثيوبيا من الجنوب، وجيبوتي من الجنوب الشرقي، يمتد الجزء الشمالي الشرقي من البلاد على ساحل البحر الأحمر، مباشرة في مواجهة سواحل السعودية واليمن.

وقد تزايدت الأهمية الاستراتيجية لموقع إريتريا بعد افتتاح قناة السويس لامتدادها على مدخل البحر الأحمر في مواجهة اليمن والمملكة العربية السعودية.

المساحة:

تغطي إريتريا رقعة من الأرض تقدّر بنحو ١٢١٣٢٠ كم٢، بما في ذلك جزر دهلك، ومن حيث المساحة تُصنف إريتريا ضمن الأقطار الصغيرة في حجمها ومساحتها.

تتميز خريطة إريتريا بتباعد في الشكل بين أنحائها وأقاليمها، فبينما يبدو التوازن النسبي في شكل الأقاليم الشمالية والغربية والوسطى؛ فإن إقليم دنكاليا يمثّل امتداداً شريطياً ضيقاً بمحاذاة البحر الأحمر، وعلى أية حال فإن إريتريا في مجملها تمثّل شكلاً مثلثاً تقوم قاعدته على امتداد واسع مع الحدود السودانية.

وتمتلك شاطئاً يمتد ألف كيلومتر على البحر الأحمر، يمتد من «رأس قصار» على الحدود السودانية شمالاً إلى باب المندب في «رأس أرجيتا» في جيبوتي جنوباً، ويقع في هذا الساحل أهم موانئ البحر الأحمر وهما: «عصب» و «مصوع».

وتتبع إريتريا ١٢٦ جزيرة، أهمها أرخبيل دهلك، وبه نحو ٢٥ جزيرة، أهمها من الناحية الاستراتيجية جزيرتا «فاطمة» و «حالب».

التضاريس والمناخ:

تشتهر إريتريا بتنوّع المناخ والتضاريس على صغر مساحتها نسبياً، فهضبتها الداخلية التي تقع العاصمة أسمرة في وسطها تؤلف امتداداً لمرتفعات وسط إفريقية والسودان، وتكاد تماثل صحاريها الشرقية أراضي شبه الجزيرة العربية القاحلة.

ويتباين المناخ في إريتريا بين المناخ الحار الصحراوي الجاف في المناطق المحاذية لإثيوبيا إلى المناخ المعتدل الرطب في مناطق الجنوب الغربي.

يراوح ارتفاع هضبة إريتريا الداخلية بين ١٨٠٠م و ٢٤٠٠م عن سطح البحر، فيتيح لها اعتدالاً متميزاً في المناخ، ويسوده جوّ ربيعي معظم أشهر السنة، وتنخفض شتاءً إلى ١٨ في أقصى حالات البرودة، ولا تكاد فيه حرارة الصيف تتجاوز ٣٥ درجة مئوية، في حين ترتفع الحرارة إلى نحو ٤٥ درجة مئوية في الشريط الساحلي، وإلى نحو ٥٠ درجة مئوية في صحراء الدناقيل في الجنوب الشرقي، وهي أعلى درجة حرارة في العالم.

تهطل الأمطار صيفاً في معظم أنحاء إريتريا صيفاً (من يونيو حتى سبتمبر)، باستثناء الشريط الساحلي (مينائي مصوع وعصب)، وتتباين كمية الأمطار السنوية بين ٣٧٥مم في منطقة «بركة»، و ٧٢٥مم في حوض «القاش» و «ستيت» شمالي غربي البلاد، في حين تنخفض في السواحل من ١٧٥مم سنوياً في مصوع في الوسط، إلى نحو ٧٥مم سنوياً في عصب جنوباً، وتصل إلى أكثر من ١٠٠٠مم



في المرتفعات الوسطى عند منطقة «قندع»، حيث يكون أعلى منسوب لهطول الأمطار على مدار السنة.

السكان:

يزيد عدد السكان عن أربعة ملايين نسمة، ٧٨٪ منهم مسلمون، والباقي ينتمون إلى تسع مجموعات دينية وعرقية ولغوية أخرى.

اللغات:

الشعب الإريتري يتحدث تسع لغات، تتوزع على تسع قوميات ينتشرون في طول البلاد وعرضها، من هذه القوميات: التجراي والتيجرينية التي ينتمي إليها الرئيس أسياس أفورقي، والعفر والساهو والنارا والحدارب والرشايدة العربية الأصل والبلين والكوناما، إلا أن اللغتين الأكثر انتشاراً هما التيغرينية والعربية، وتتشابه التيجرية إلى حدٍّ بعيد في جذورها مع العربية؛ حيث انحدرت من أصول سامية من شبه الجزيرة العربية.

الإسلام في إريتريا:

أولاً: وصول الإسلام إلى إريتريا:

وصل الإسلام إلى إريتريا مبكراً في القرن السابع الميلادي، حيث حملت هجرات عربية الدعوة الإسلامية إلى شواطئها، وتمثّلت في سيطرة الأمويين على جزر دهلك في سنة ٨٣ هجرياً لتأديب القراصنة الأحباش على إثر هجماتهم على سواحل الجزيرة العربية، وانتقل الإسلام إلى باضع (مصوع)، وأخذ يمتد جنوباً حتى شمل سواحل البحر الأحمر والقرن الإفريقي.

ازدهرت التجارة بين الجزيرة العربية والقرن الإفريقي، وكثر عدد الوافدين على باضع وغيرها من المدن الساحلية في القرن الثامن الميلادي، وتوطد وجود الإسلام في السهول الساحلية الإريترية.

أخذ الإسلام في الانتشار بين الدناقل والبجاة والتقري سكان المناطق الساحلية الإريترية، وتجاوز الإسلام السهول الساحلية الإريترية فوصل إلى المرتفعات، وعندما قامت الإمارات الإسلامية في جنوب الحبشة وشرقها امتد نفوذها إلى إريتريا، وعندما خاض الأئمة المسلمون حروبهم ضد الحبشة اشترك المسلمون بالجهاد في إريتريا، ولقد نالهم من تحالف البرتغاليين مع الأحباش الشيء الكثير من التدمير وتخريب المدن الساحلية، مثل مدينة وميناء باضع (مصوع).

كان هذا أثر المحور الشرقي الذي وصل



الإســـلام عن طريقه إلى إرتيريا، ومن الشمال والغرب محور آخر للدعوة الإسلامية إلى إريتريا، حيث كان الدعاة من السادة الأشراف ١٠١٠هـ بقيادة الشــريف أحمد الشهير «بنافعوتاي»، ثم ســار على دربه أبناؤه، وأشهرهم الشيخ حامد «شيخ الأسد»، ولقد كان لهم دور عظيم في نشر الإسلام، وأيضاً ساهم التجار العرب في الدعوة بيــن البجاه، ولقد وصلهم الإســلام عن طريق شمالي السودان أيضاً مع نزوح القبائل العربية من جهة صعيد مصر، وخصوصاً بعد ســيطرة المماليك على حكم مصر.

ثانياً: الواقع الإسلامي الآن:

بالرغم من الأغلبية المســلِمَة فإنها وقعت تحت الاحتلال الحبشــي، وفي ظلِّه انخفضت نســبة المســلمين من ٨٠٪ إلى ٦٠٪، وفي عام ١٨٨٢م انسحبت مصر من إريتريا بسبب وقوعها تحــت الاحتــلال البريطاني، وهــو ما أعطى الفرصـــة لإيطاليا لاحتلال إريتريا عام ١٨٨٥م، وقد بقيت فيها حتى عام ١٩٤١م، حيث دخلتها قوات الحلفاء في الحرب العالمية الثانية.

وفي عام ١٩٦٢م أعلن «هيلاسيلاسي» ضمَّ إريتريا للحبشـــة، وهو مــا أدَّى لدخول إريتريا في صراع طويل مع الحبشـــة، وكان من جملة العوامل القويَّة التــي أدَّت بإطاحة الإمبراطور «هيلاسيلاســي» عــام ١٩٧٤م، ولمــا تولّــى «منجستو» اتَّخذ سياسة أشدَّ بطشاً من سابقه «هيلاسيلاسي» في التعامل مع المسلمين؛ فقد اســتخدم أموال التبرعات الإغاثيـــة المُقَدَّمة للمســلمين في تنفيذ خُطَّة ســيِّئة في تهجير المسلمين وتقتيلهم.

وظــلَّ المســلمون على ذلــك حتى إعلان استقلال إريتريا عن الحبشة عام ١٩٩٣م، وقد بلغ عدد القتلى ما يقــرب من ١٠٠ ألف قتيل، وشُرِّد حوالي ٧٥٠ ألف مسلم، ويُتِّم حوالي ٩٠ ألف طفل، وبرغم الاســتقلال فإريتريا تتعرَّض لحملة اضطهاد صليبية شرسة من قِبَل الرئيس أســياس أفورقي، فقد قام أفورقي بضمِّ عدَّة أقاليم إســلامية إلى ثلاث مقاطعات مسيحية؛ وذلــك فــي محاولة منــه لتذويــب قطاعات المســلمين في هــذه المقاطعــات، فقد ضمَّ إقليمَيْ بركة والقاش الإسلامِيَّيْن، والمشهورين بقوَّتَيْهما الاقتصاديَّة إلى مقاطعة ســراي ذات الأغلبية المســيحية، في حين لا تبلغ ســراي إلا حوالي ربع مســاحة إقليــم بركة، وقد قام أفورقي بتغييب الهُوَيَّة العربية والإســلامية عن إريتريا، فشكَّل الحكومة المؤقَّتة من اثني عشر وزيراً؛ منهم تســعة نصارى، وثلاثة مســلمون، ورفض الانضمام للجامعــة العربية، ثم رفض أن تكــون اللغة العربية هي اللغــة الأمُّ، وجعل اللغة التجرينية هي الأمُّ، ثمَّ أنشأ الكنائس في المناطق التي لا يقطنها إلا المسلمون، وأعطى الأولويَّة في الوظائف الحكومية للنصارى.

وأخطــر ما يُهَدِّد إريتريــا الآن هي الهيئات التنصرية التي انتشــرت بكثرة مســتغلَّة الفقر والحاجة التي يُعَانيها المسلمون، وفي عَهْده ازداد بطشُ الجبهة الشعبية واعتداءاتها على حُرُمات المســلمين، ففي خلال الأشهر الأخيرة من عام ١٩٨٩م قامت الجبهة بقيــادة أفورقي بالاعتداء على ٥٨ قرية مُسْلِمَة، وأخذت منها أكثر من ٥٠٠ امرأة مسلمة، وأجبرتهن على الزواج من نصارى، وبالرغم من هذه الاعتداءات والتحاملات القاسية على المســلمين؛ فإن حركة الجهاد الإســلاميِّ وجبهة التحرير اســتطاعتا السيطرة على ستِّ مقاطعات ريفية من بيــن ثماني محافظات، بل استطاعوا الوصول إلى ساحل البحر الأحمر.

المصادر:

د. محمد عاشــور: دليل الدول الإفريقية – موقع قصة الإسلام – موقع ويكيبيديا





فعاليات

■ أمين عام «المنتدى الإسلامي» عضواً في مجلس إدارة «اتحاد المنظّمات الأهلية» بتركيا:

اختار «اتحاد المنظّمات الأهلية في العالم الإسـلامي» الأمين العام للمنتدى الإسـلامي الأستاذ «خالد بن عبد الله الفواز» عضواً في مجلس إدارة «اتحاد المنظّمات الأهلية في العالم الإسـلامي» في تركيا - اسـتانبول للدورة القادمة، وكان «المنتدى الإسـلامي» قد انضم للاتحاد منذ العام ٢٠٠٩م، ويعد «اتحاد المنظمات الأهلية في العالم الإسـلامي»، والذي تأسّس عام ٢٠٠٥م، أكبر تجمّع للمنظّمات الأهلية، حيث يضم في عضويته أكثر من ٢٠٠ منظمة أهلية، من أكثر من ٥٠ بلداً.

كما قام أمين عام المنتدى الإسـلامي بتكريم الأمين العام السـابق للاتحاد «نجمي صـادق أوغلو» بعد انتهاء فترة رئاسته الثانية للاتحاد، حيث قدّم له «درع المنتدى الإسلامي»، يُشار إلى أن الجمعية العامة اختارت «علي قورت»، والذي كان يشغل مساعد الأمين العام، اختارته أميناً عاماً جديداً للاتحاد.

■ «المنتدى الإسلامي» يقيم مؤتمراً دعوياً في العاصمة البريطانية (لندن) لعدد من العلماء والدعاة:

أقام «المنتدى الإسـلامي» مؤتمراً دعوياً في العاصمة البريطانية (لندن) لعـدد من العلماء والدعاة، في الفترة من ٨ - ١٢ يوليو ٢٠١٢م، استغرقت فعاليات المؤتمر أربعة أيام.

النشـاطات والفعاليات: ندوات ومحاضرات حول مواضيع دعوية وفقهية، لقاءات مفتوحة مع الجالية العربية، ورش عمل مع العلماء والدعاة، خطبة الجمعة في المراكز الإسلامية في لندن.

ضيوف المؤتمر: استضاف المؤتمر عدداً من العلماء والدعاة البارزين، من دول مختلفة، مما أثرى أجواء المؤتمر، وساعد على نجاحه، وهؤلاء العلماء والدعاة هم: د. محمد العريفي (السـعودية)، د. سـعد البريك (السعودية)، د. يوسف الشبيلي (السـعودية)، الشيخ سليمان الجبيلان (السـعودية)، د. نبيل العوضي (الكويت)، د. هيثم الحداد (بريطانيا)، الشيخ محمد صلاح (بريطانيا)، الشيخ وسيم كمبسون (بريطانيا)، الشيخ عاصم الحكيم (بريطانيا)، الشيخ سعيد القاضي (بريطانيا).

■ موقع «مجلة قراءات إفريقية» ينظّم ورشة بالقاهرة حول «إدارة المواقع وسُبل تطويرها»:

نظّم موقع «مجلة قراءات إفريقية» ورشـة عمل بعنوان «إدارة المواقع وسُبل تطويرها»، بتاريخ ٢٠١٢/٧/١٦م، وذلك في فندق سفير بالقاهرة، وقد شارك في الورشة هيئة تحرير الموقع، وعدد من الصحافيين والأكاديميين، بالإضافة إلى عدد من المختصين في مجال برمجيات المواقع.

كان من الحضور: الأستاذ «بسّام المسلماني» مدير تحرير الموقع، والأستاذ «رأفت صلاح» مدير تحرير «مجلة قراءات إفريقية»، والأسـتاذ «محمد جمال عرفة» نائب رئيس تحرير «جريدة الحرية والعدالة»، والأستاذ «محمود سلطان» رئيس التحرير التنفيذي لـ «جريدة المصريون»، والدكتور «خالد حفني علي» الباحث السياسـي ومسؤول التحرير بموقع «مجلة السياسة الدولية».

■ «المنتدى الاسلامي» يوزّع مليون نسخة من كتاب (ترجمة معاني القرآن) بأولمبياد لندن:

صرّح الشـيخ «خالد الفواز» أمين عام «مؤسّسة المنتدى الإسلامي» ونائب رئيس مجلس إدارة «مداد»؛ بأن المنتدى قام بتوزيع ما يقرب من مليون نسخة من (ترجمة معاني القرآن الكريم)، وذلك خلال أولمبياد لندن ٢٠١٢م، والتي انطلقت فعالياتها خلال الفترة من ٨ - ٢٤ من رمضان ١٤٣٣هـ.

وترى المؤسّسة أن الحدث كان فرصة عظيمة لنشر صحيح الدين، حيث تجمّع أكثر من ٦ ملايين مشارك، سواء كانوا مشجعين أو رياضيين، من أكثر من ١٤٠ دولة حول العالم، ومعظمهم ليسوا مسلمين.

وتولّى توزيع الكتب في لندن مواقع مختارة بالقرب من القرية الأوليمبية، بالإضافة لوجود رفوف العرض في الطرقات والحافلات المتنقلة.

■ «مجلة قراءات إفريقية» تقيم حفل إفطار للطلاب الأفارقة بالتعاون مع معهد البحوث والدراسات الإفريقية بالقاهرة:

بتاريخ ٣٠/٧/ ٢٠١٢م أقامت «مجلة قراءات إفريقية»، بالتعاون مع معهد الدراسات الإفريقية - جامعة القاهرة، حفل إفطـار للطلاب الأفارقة، حضره ما يقرب مــن ١٥٠ طالباً إفريقياً في جامعات مصر، كما كانت هناك فعاليات مصاحبة للإفطار، مثل مسابقات علمية وثقافية، تخللتها كلمة تعريفية بالمجلة، أدار الفاعليات الدكتور عمر عبدالفتاح عامر قسم اللغات بالمعهد، وشارك العديد من الباحثين والأكاديميين بالمعهد في حفل الإفطار.

■ «مجلة قراءات إفريقية» تقيم حفل إفطارها السنوي في سفينة نايل سيتي على النيل بالقاهرة:

بتاريـخ ٢٠١٢/٨/٤م أقامت «مجلة قراءات إفريقية» إفطارها الســنوي بحضور نخبة مــن الأكاديميين والباحثين والمتخصّصين في الشأن الإفريقي والإعلاميين، كان على رأسهم الدكتور جلال الدين صالح الأكاديمي الإريتري، والدكتور وليد ســيد علي مدير مكتب المؤتمر الوطني الســوداني بالقاهرة، وأ.د. حســين مراد وكيل معهد البحوث والدراســات الإفريقية لشــؤون خدمة المجتمع، و أ.د. كرم كمال الدين الصاوي رئيس قسم التاريخ بالمعهد، وأ.د. محمد نوفل رئيس قســم اللغات الإفريقية بالمعهد، والدكتور عمر عبدالفتاح مدرس اللغات الإفريقية بالمعهد، والدكتور أيمن شبانة مدرس العلوم السياسية بالمعهد، والأستاذ ممدوح الولي نقيب الصحافيين، والأستاذ عامر عبدالمنعم الصحافي، والدكتور خالد حفني علي الباحث السياســي ومســؤول التحرير بموقع «مجلة السياسة الدولية»، والدكتور موسى عتلم جامعة المنوفية، والأستاذ سيلا علا سان (ساحل العاج).

■ المنتدى الإسلامي يشارك في اجتماع الهيئة التأسيسية للمجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة:

شارك المنتدى الإسلامي في اجتماع الهيئة التأسيسية الثالث والعشرين للمجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة الذي عقد بالقاهرة يوم الأربعاء ٢٠١٢/٩/١٢، بحضور ورئاســة الشــيخ أحمد الطيب شــيخ الأزهر، ومشاركة المشير عبد الرحمن ســوار الذهب نائب رئيس المجلس، والدكتور عبد الله عمر ناصيف الأمين العام، والدكتور عبد الســلام العبادي وزير الأوقاف الأردني، ونخبة من علماء ومفكري الأمة، مثل المنتدى في الاجتماع الأستاذ مساعد بن محمد العجلان مدير العلاقات العامة.

ناقش الاجتماع العديد من المشــروعات مثل مشــروع إقامة دورات تأهيلية للدعاة في إفريقيا، بالإضافة لمناقشة تقرير رؤســاء اللجان المتخصصة (لجنة الإغاثــة العامة - لجنة التعليم والدعوة - لجنة القدس وفلســطين - اللجنة الإسلامية العالمية للمرأة والطفل - لجنة الشباب - اللجنة الإسلامية العالمية لحقوق الإنسان - لجنة إفريقيا ...).

■ «قراءات إفريقية» توقّع عقد نشر إلكتروني مع «دار المنظومة لخدمات المعلومات»:

وقّعــت «مجلة قراءات إفريقية» بتاريخ ٢٠١٢/٩/١٧م عقد نشــر إلكتروني لأعداد المجلة مع «دار المنظومة»، وهي شــركة متخصّصة في خدمات المعلومات وتقنياتها، وســيتم بموجب هذا التعاقد نشر أعداد المجلة وإتاحتها في قواعد المعلومات في الموقع الخاص بدار المنظومة.

وقد وقّع عن المجلة الأستاذ «رأفت صلاح الدين» مدير تحرير المجلة، فيما وقّع عن «دار المنظومة» الأستاذ «صلاح عبد الرحمن إبراهيم» مدير التســويق، جدير بالذكر أن «دار المنظومة» مؤسّســة متخصّصة في خدمات المعلومات، من خلال جمع قواعد المعلومات التي تغطّي كلّ ما له صلة بالبحوث التربوية والاقتصادية والإدارية والدراسات الإسلامية.

■ مكتب «المنتدى الإسلامي» بالإمارات يرسل مواد إغاثية للصومال:

ضمن جهوده المســتمرة والممتدة لإغاثة الصومال؛ قامت «مؤسّســة المنتدى الإســلامي»، ممثلةً في مكتبها بدولة الإمارات، بشــحن كميــات مختلفة من المواد الإغاثية لأبناء الصومال، وذلك بالتنســيق والتعاون مــع «المدينة العالمية للخدمات الإنسانية» بدبي، وذلك في سبتمبر من العام ٢٠١٢م.

وتأتي هذه الشحنة الإغاثية، والتي تحتوي على (٣٠٠ خيمة لإيواء النازحين وتوطينهم، و ٦ أطنان من غذاء الأطفال، و١٥٠٠ مشمّع واق من الأمطار، و٢٠٠٠ ناموســية مشــبّعة واقية من البعوض والحشرات)، ضمن سلسلة من الشحنات المختلفة والمتنوعة التي جرى ويجري إرسالها إلى هناك.





ذاكرة التاريخ

▪ ميليس زيناوي.. آخر قادة إثيوبيا التاريخيين:

«آخـر الأباطرة الإثيوبيين»، «رجل إثيوبيا القوي»، «شـرطي أمريكا بإفريقيا»، هـذه العبارات جميعها هي وصف لرئيس الوزراء الإثيوبي ميليس زيناوي، الذي تُوفي بشـكل مفاجئ عن عمر يناهز السابعة والخمسين في وقت سابق من شهر سبتمبر عام ٢٠١٢م.

رأى فيه أنصاره صاحب رؤية؛ تماماً مثل قادة إثيوبيا التاريخيين، في حين رآه خصومه ومعارضيه أنه كان حاكماً مستبداً كغيره من الدكتاتوريين، حياته مليئة بالتناقضات، نشأ ماركسيا، وعاش كأقوى حليف للولايات المتحدة الأمريكية.

وبعيـداً عن التباين في وجهات النظر حول حياة الرجـل؛ فإن الأمر الذي لا خلاف حوله أن زيناوي كان من أكبر خصوم المسـلمين في إثيوبيا وما حولها من الدول، فقد نكّل بمسـلمي إثيوبيا، ومنعهم حقوقهم وسـجن الآلاف، كما احتل الصومال لمواجهة النفوذ الإسـلامي المتزايد؛ مما أدخل البلاد في أتون صراع يكتوي هذا البلد الممزق بناره حتى الآن، وسـعى لتعديل حصص دول حوض النيل من مياه النهر، داخلاً في مواجهات مع مصر والسـودان، وشـجّع على انفصال جنوب السودان ودعم المتمردين في جوبا.. فمن هو ميليس زيناوي؟

نشـأته: ولد ميليس في ٨ مايو عام ١٩٥٥م في بلدة أدوا بإقليم تيغراي شـمال إثيوبيا، لأب من البلدة نفسها وأم من قرية أدي كوالا في إريتريا، كان اسمه عند مولده «ليغيس» قبل أن يبدله إلى «ميليس» تيمنا بناشط أعدمته الحكومة الشيوعية في ١٩٧٥م عندما كانت على سدّة السلطة بإثيوبيا في ذلك الوقت.

أكمل تعليمه الثانوي في «مدرسـة الجنرال وينجت العليا» بأديس أبابا، ثم درس الطب في جامعة أديس أبابا (التي كانت تُسمّى آنذاك جامعة هيلا سيلاسي) لمدة عامين، قبل أن يقطع دراسته في ١٩٧٥م ليلتحق بجبهة تحرير شعب التيغراي.

حياته السياسية: عندما كان عضواً في «جبهة تحرير شعب التيغراي» أسّس «رابطة التيغراي الماركسية اللينينية»، وكانت «جبهة تحرير شعب التيغراي» إحدى المجموعات المسلّحة التي كانت تحارب ضدّ حكم المقدّم منغيستو هايلي مريام.

وعندما فرّ منغيسـتو في مايو ١٩٩١م من إثيوبيا دخل ميليس وقوات الجبهـة الثورية الديمقراطية العاصمة أديس أبابا ليشكّلوا حكومة انتقالية برئاسته.

واعتلت «الجبهة الثورية الديمقراطية للشـعب الإثيوبي» سـدّة الحكم بعد انتخابات مثيـرة للجدل جرت آنذاك، ليصبح ميليس زيناوي على إثرها أول رئيس وزراء لإثيوبيا.

وفي مايو ٢٠١٠م اكتسحت «الجبهة الثورية الديمقراطية» انتخابات البرلمان المكوّن من ٥٤٧ مقعداً؛ ليفوز ميليس بولاية رابعـة كرئيـس للوزراء، وهي الانتخابات التي وصفها مراقبون من الاتحاد الأوروبـي والولايات المتحدة بأنها لم ترق للمعايير الدولية، مما حدا بالمعارضة للمطالبة بإعادتها.

وفي يونيو ٢٠١٢م سـرت شـائعات بأن زيناوي يعاني مرضاً خطيراً بعد أن غاب عن مؤتمر قمة للاتحاد الإفريقي انعقد في عاصمة بلاده أديس أبابا، وفي ٢١ أغسطس ٢٠١٢م أعلن التلفزيون الإثيوبي الرسمي وفاة ميليس بمرض مفاجئ في وقت متأخر من مساء ٢٠ أغسطس.

الحاكم الطاغية: وعلى الرغم من كل شيء؛ تبقى إثيوبيا التي قادها ميليس زيناوي بيد من حديد، إحدى أكثر دول العالم فقراً، فالأرياف لا تشـعر إلا بقليل مـن آثار الخطط الضخمة لمدّ المناطق بالكهرباء، كما اتهمـت البلاد تكرارا بانتهاكات فاضحة لحقوق الإنسان ضد مجموعات المعارضة والصحافيين.

وقبل الانتخابات التشريعية الأخيرة في ٢٠١٠م كرر زيناوي، أنه لا ينوي الترشح، لكنّه كعادة المستبدّين ترشّح مرة أخرى لولاية رابعة.

وستبقى ولاية ميليس زيناوي، الذي لم يظهر علناً منذ يونيو الماضي، مطبوعة بذكرى حرب حدودية دامية مع إريتريا بين ١٩٩٨م و ٢٠٠٠م، وبتدخلين عسـكريين في الصومال؛ أولاهما من نهاية ٢٠٠٦م إلى مطلع ٢٠٠٩م، وثانيهما منذ أواخر ٢٠١١م وتنكيل لمسلمي اثيوبيا.

كمـا وصـف موقع «إثيوبيان ريفيو» المعارض على الإنترنت زيناوي بأنه «طاغية مولـع بالإبادة»، وقال «اليوم يوم فرحة لأغلب الإثيوبيين وكلّ محبي الحرية في أنحاء العالم».

المصـادر: موقع ويكيبديا - الجزيرة نت: مواقف متباينة من وفاة زيناوي - الجزيرة نت: زيناوي.. إرث حافل بالإنجازات والإخفاقات.



هل تتحوّل جوبا إلى شوكة في ظهر مصر والسودان؟!

أ. محمد جمال عرفة (*)



فـي ٩ يوليو الماضي ٢٠١٢م احتفلت دولة «جنوب السـودان» – التي انسـلخت عن السودان – بالعيد السـنوي الأول لميلادها، وسط تزايد تهديدها، ليس فقط للسودان بعدما سعت لاحتلال أرضه وتهديد سـلامته بالتعاون مع متمردي دارفور والحركة الشـعبية – قطاع الشمال، ولكن أيضاً لمصر.

وذلك بسبب اسـتمرار رفضها لقيام مصر بتنفيذ مشروع شـق قناتي جونجلي ومشـار اللتين ستوفّران ١٠ مليـارات متر مكعّب من الميـاه، تحتاج إليها مصر لمواجهة الأزمة المائية المقبلة عليها.

ويأتـي هذا التهديـد المائي مـن دولة «جنوب السـودان» متسـقاً مع خرق بعض دول حـوض النيل الإحدى عشرة لاتفاق النيل القديم الموقّع عام ١٩٥٩م، وإبرام سـبع دول منها اتفاقية إطارية جديدة تلغي حقّ مصر والسـودان في «الفيتو» ضد بناء أي سدود على النيل إلا بموافقتهما، ومن ثم تتيح لها البدء في إنشـاء سلسـلة سـدود، وخصوصاً في إثيوبيا، مما يؤثر في حصّة مصر من المياه.

الأخطر هو الاسـتمرار في توثيـق العلاقات بين تل أبيب وجوبـا، من خلال زيارات متكـرّرة بين قادة البلدين، كان آخرها الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الإسـرائيلي «أفيجدور ليبرمان» لجوبـا، ضمن جولة إفريقية شـملت خمس دول مـن دول أعالي النيل في سـبتمبر ٢٠١٢م، وسـعي مسـؤولي جنوب السودان لتوصيف العلاقة بين البلدين بأنها مصيرية ومتشـابهه بين شعبين (الإسرائيلي والجنوب سوداني) يعانيان رغبة العرب والمسلمين في قتلهم!

فعلى هامش توقيع إسرائيل ودولة «جنوب السودان» يوم ٢٤ يوليو ٢٠١٢م اتفاقية تعاون حول البنية التحتية للميـاه وتطوير التكنولوجيا والزراعـة، تعد الأولى بين الجانبيـن، حرص وزيـر الطاقة الجنوبـي «آكيك بول مايـوم» على التأكيـد أن «هناك وجه شـبه كبير بين تجربة إسرائيل و «جنوب السودان» من حيث التحديات الوجودية، ومن حيث نوعية البشـر الذين لا يريدون لنا ولكم الحياة.. فجنوب السـودان فقد ٢,٥ مليون نسمة من شعبه، واليهود فقدوا ٦ ملايين، ومن واجب كلينا أن نسعى لأن لا يتم تكرار هذه الإبادة»[١].

وخلال زيارته الأخيرة لمصر في يوليو ٢٠١٢م؛ أكّد «لام أكول» – السياسـي المعارض بدولة الجنوب – أن دولة الجنوب ستوقّع بالفعل الاتفاقية الإطارية المعروفة بـ «اتفاقية عنتيبي» بعد موافقة من مجلس وزراء مبادرة حوض النيل على انضمام جوبا بصفة رسـمية، لتصبح العضو رقم ١١ في دول حوض النيل.

وسيكون توقيع جوبا «اتفاقية عنتيبي» «القشة» التي سـتقصم ظهري مصر والسودان، إذ ستصبح جوبا هي الدولة السابعة الموقّعة على الاتفاقية من دول الحوض الـ ١١، بسبب خلافاتها المستمرة مع حكومة الخرطوم، بالرغم من تمسّك مصر والسودان والكونغو الديمقراطية برفض التوقيع، مـا يجعل الموافقين أغلبية، ويزيد من

(*) كاتب وباحث سياسي – نائب رئيس تحرير جريدة الحرية والعدالة.

(١) جريدة الشرق الأوسط، عدد ٢٥ يوليو ٢٠١٢م، العدد ١٢٢٩٣.



الإضرار بموقف مصر المائي.

وتتطلب هذه المستجدات تحركاً مصريّاً كبيراً له رؤية استراتيجية واعية تجاه الدولة الوليدة، بدأ الرئيس مرسي هذا التحرك الاستراتيجي بتهنئتها بعيدها القومي، ومن المهم أيضاً أن يكون التحرّك المصري شعبياً وحكومياً معاً، ومنسّقاً بين جميع هيئات مصر المسؤولة ذات الوجود الفاعل في الجنوب، سياسيّاً واقتصاديّاً وثقافيّاً، الكنيسة والأزهر، وشركات ورجال أعمال، كي تظل «جنوب السودان» غير معادية لمصر ولا لمصالحها المائية حتى لو أصبحت «اتفاقية عنتيبي» سارية.

وقد وافقت دول حوض النيل، ومعها مصر والسودان، على ٤١ بنداً من ٤٤ بنداً من بنود الاتفاقية الإطارية، ورفضت دولتا المصبّ التوقيع على ٣ بنود لتهديدها الأمن المائي لهما، وهي:

- البند رقم ٨ : الخاص بالإخطار المسبق للدول بالمشروعات التي تنفّذها على النيل.

سيكون توقيع جوبا «اتفاقية عنتيبي» «القشة» التي ستقصم ظهري مصر والسودان، إذ ستصبح جوبا هي الدولة السابعة الموقّعة على الاتفاقية

- والبند ١٤ : والمتعلق بالأمن المائي، فكلّ دولة لها حق الاستخدام العادل والمنصف دون التإثير في أي دولة، وطالبت دولتا المصبّ بإضافة جملة: «عدم التأثير السلبي على الحقوق والاستخدامات المائية».

- ثم يأتي البند رقم ٣٥ : وهو تعديل بنود الاتفاقية الذي رفضت مصر الصياغة التي كتب بها من أنه يتم ذلك بالتوافق، حيث طالبت مصر بأنه في حال التعديل أن يكون بالتوافق بأغلبية الثلثين ووجود مصر والسودان معها.

زيارة ليبرمان وتطويق مصر:

والحقيقة أنه لا يمكن قراءة ثاني زيارة لمسؤول صهيوني رفيع مثل وزير الخارجية «أفيجدور ليبرمان» إلى جنوب السودان في سبتمبر ٢٠١٢م، ضمن جولة تضم كلاً من كينيا وأوغندا وإثيوبيا ورواندا، في أعقاب زيارة رئيس دولة الجنوب (سلفاكير) لتل أبيب، إلا بوصفها جولة جديدة ضمن الخطة الصهيونية لتطويق دول الربيع العربي، وعلى رأسها مصر، وأن تطوير علاقاتها الإفريقية - وخصوصاً مع دول منابع النيل - يستهدف الضغط على القاهرة، إضافة لأهداف اقتصادية واستخبارية أخرى.

وربما لهذا وصفت صُحف (تل أبيب) الزيارة بـ «التاريخية»، وركزت في مزايا زيارته الثانية لدولة «جنوب السودان» التي ترتبط معها تل أبيب بعلاقات معادية للعرب، والسودان ومصر تحديداً، منذ الخمسينات، عبر الدعم العسكري واللوجستي الذي كانت تقدّمه الدولة الصهيونية لمقاتلي جنوب السودان في حربهم ضد الشمال من أسلحة وذخائر، والتي تطوّرت حتى وصلت لزيارة مساعد وزير الدفاع الإسرائيلي «عاموس جلعاد» للجنوب في أبريل الماضي، في أثناء احتلال دولة الجنوب لمنطقة هجليج النفطية السودانية[1].

فزيارة «ليبرمان» الأخيرة للجنوب لها هدف رئيس، هو تطويق الجهود المصرية لتحسين العلاقات في عهد الرئيس المصري الجديد «محمد مرسي» مع دول إفريقيا، وبخاصة دول حوض النيل، وإنهاء النزاع القديم حول (الاتفاقية الإطارية)، ويقترن هذا الهدف باستغلال التدهور الاقتصادي الذي يعانيه «جنوب السودان» حالياً، وذلك بتقديم دعم صهيوني يزيد من تثبيت التغلغل الاستخباري والاقتصادي هناك، بهدف تطويق دولة السودان أيضاً، وخلق المشكلات لها كيلا تتمكن من تنفيذ خطة (المثلث الذهبي) مع مصر وليبيا

(١) وديع عواودة: ماذا وراء زيارة ليبرمان لجنوب السودان، الجزيرة نت، ٧ سبتمبر ٢٠١٢م.

من أجل إنتاج الغذاء العربي وتوفيره بعيداً عن سلاح القمح الذي بات سلاحاً أمريكياً استراتيجياً؛ يحرصون على بقائه منذ واقعة منع النفط عن الغرب خلال حرب ١٩٧٣م العربية الصهيونية.

فـ «ليبرمان» (الصهيوني المتطرّف) يبدي اهتماماً خاصاً بملف مياه النيل، ويرى أنه يمكن تركيع مصر من هذا الملف تحديداً، ولهذا سعى لتقديم حزمة مساعدات صهيونية لدول حوض النيل، وبخاصة جنوب السودان، لمنعه من التعاطي مع الجهود المصرية لتوفير مزيد من المياه لمصر والسودان عبر حفر قناتي جونجلي ومشار، وبالمقابل الحصول على امتيازات اقتصادية واستثمارية، والأهم استخبارية وعسكرية، في ظل أنباء متزايدة عن سعي الصهاينة لبناء قاعدة عسكرية في «جنوب السودان» تكون جبهة جديدة ضد مصر والعالم العربي من الجنوب[١].

وقد ألمح الناطق بلسان وزارة الخارجية الإسرائيلية «يجئال طلمور» لأهمية هذه الزيارات الإفريقية عندما قال: إن ٢٠ مسؤولاً إسرائيلياً زاروا دولاً إفريقية بالنصف الأول من العام الحالي؛ مقابل أربعة بالفترة الموازية في ٢٠١١م.

أما « ألون ليئيل» مدير عام وزارة خارجية إسرائيل الأسبق وسفيرها السابق في عدة دول إفريقية؛ فأشار لجانب آخر من أهداف الزيارة بقوله: إن «إسرائيل محاطة اليوم بنحو ٤٠ دولة لا نستطيع الاقتراب منها، بسبب تعنّتها، وانهيار المفاوضات مع الفلسطينيين، والربيع العربي، رغم أن بعضها ارتبط بعلاقات دبلوماسية معنا».

ولهذا يعتقد العديد من خبراء الشأن الإفريقي أن زيارة «ليبرمان» تستهدف أيضاً تقوية العلاقات مع الدول الإفريقية ضمن سعيهم لمنع تراجع هذه العلاقات عقب الربيع العربي، فهناك دراسات إسرائيلية تحث إسرائيل على توطيد علاقاتها بدول القارة السمراء مستغلة احتياجاتها الاقتصادية والسياسية في العديد من المشروعات والقضايا السياسية، واستباق قيام مصر بالعودة لإفريقيا بعدما انشغلت عنها لسنوات عديدة[٢].

ولا تنفصل زيارة «ليبرمان» لدولة «جنوب السودان»، ودول حوض النيل عموماً، عن خطة تل أبيب لتطوق العرب عامة بتحالفات أجنبية لعزلها بـ «طوق إقليمي»، وكشف (معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي The Institute for National Security Studies عن أن «جنوب السودان» تأتي على رأس هذه الدول التي تستهدفها تل أبيب لتطويق العرب؛ بجانب اليونان وقبرص وبلغاريا ورومانيا وصربيا وكرواتيا وأذربيجان .

وجاء في دراسة كتبها في سبتمبر ٢٠١٢م «يوال جوجنسكي» و «جليا ايندنشتراوس» - الباحثان بمعهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي - أن السياسة الإسرائيلية أصبحت تعتمد على أساس «عدو عدوّي .. صديقي» و «جار عدوّي.. صديقي»، وتوجّه نظر إسرائيل نحو الدول القريبة منها أو المحاذية للدول العربية، حيث استغلت إسرائيل الحدود المشتركة لتلك الدول مع الدول العربية لجمع المعلومات الاستخبارية عن الدول العربية المختلفة، والتعاون الأمني المشترك، مثل علاقاتها باليونان وقبرص، للضغط على تركيا، وتفعيل سياسة الطوق، وزيادة التعاون الأمني والاقتصادي والتكنولوجي المشترك بينها وبين الدول المحيطة بالمنطقة العربية من مختلف الجهات، وبخاصة دول حوض المتوسط، مثل اليونان وقبرص وبلغاريا ورومانيا وصربيا والجبل الأسود ومقدونيا وكرواتيا، وأذربيجان في آسيا الوسطى، وجنوب السودان في إفريقيا[٣].

(١) صحيفة الانتباهة، الخرطوم، عدد ١٦ أكتوبر ٢٠١١م.

(٢) إحسان مرتضى: الأمن العربي وإشكاليات التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا، مجلة (الدفاع الوطني)، الجيش اللبناني، بيروت، عدد سبتمبر ٢٠١٢م.

(٣) تل أبيب تطوّق العرب بتحالفات أجنبية لعزلها بـ «طوق إقليمي»، جريدة الحرية والعدالة، مصر، عدد ٩ أغسطس ٢٠١٢م، ص ١٢.

أصابع إسرائيل الخفية في حوض النيل:

كشف كتاب (صراعات المياه في الشرق الأوسط)، للخبير الاستراتيجي الإسرائيلي «أرنون سوفر»، الدور الرئيس والبارز للدولة الصهيونية في الاضطرابات والفوضى والخلافات التي تنشب من حين لآخر في منطقة حوض النيل.

ترى تل أبيب أن من مصلحتها حدوث «أزمة مياه» في مصر؛ لأن ذلك سيدفع مصر إلى الانشغال في صراعات مع جيرانها في منطقة حوض النيل

تضمّن الكتاب اعتراف مؤلفه صراحة بوجود مصالح إسرائيلية ومخططات صهيونية في منطقة حوض النيل، ويدّعي أن نسب توزيع المياه بين دول نهر النيل لها تأثير مباشر في إسرائيل[1]، حيث ذكر الخبير الإسرائيلي «أرنون سوفر» في كتابه أنه من حسن حظ إسرائيل أن النيل يمثّل شريان الحياة بالنسبة لمصر، لأن هذا الأمر منح الدولة اليهودية تفوّقاً تكتيكياً واستراتيجياً في حروبها السابقة مع مصر، ففي حرب الاستنزاف مثلاً قامت إسرائيل بضرب سد نجع حمادي وسد إسنا وخطوط الكهرباء الرابطة بين أسوان والقاهرة، الأمر الذي دفع مصر إلى تغيير خططها، واضطرها إلى إرسال قوات لحماية السد العالي من أي هجوم إسرائيلي، الأمر الذي أدى إلى تقليل حدّة الضغوط والهجمات المصرية التي كانت تتعرض لها إسرائيل على خط القناة.

ويكشف الكاتب عن «المخطط الصهيوني» المتعلق بمصر، والذي يأتي ضمن مخطط واستراتيجية أوسع تشمل كلّ دول حوض النيل، حيث يكشف أن موجات الجفاف المتعاقبة التي تعرض لها حوض النيل، بالإضافة إلى الزيادة السكانية المرتفعة في مصر، أدت إلى عدم تمكّن مصر من توفير اكتفائها الذاتي من الغذاء، ومن ثم اعتمدت على دول أخرى لتوفير الغذاء لسكانها، الأمر الذي جعل مصر ترتبط بدول خارجية، وبخاصة الولايات المتحدة التي تُعد أكبر منتج للغذاء في العالم، ما سهل السيطرة عليها وتبعيتها.

ويرى الخبير الصهيوني أنه كلما زاد اعتماد مصر على الولايات المتحدة كان هذا الأمر في مصلحة إسرائيل؛ لأنه يضمن استقرار «اتفاقية السلام» الموقّعة بين القاهرة وتل أبيب.

ولهذا ترى تل أبيب أن من مصلحتها حدوث «أزمة مياه» في مصر؛ لأن ذلك سيدفع مصر إلى الانشغال في صراعات بهذا الشأن مع جيرانها في منطقة حوض النيل، الأمر الذي سيقلّل من تدخلها في شؤون العالم العربي وقضاياه، وهو ما تريده إسرائيل بـ «التحديد».

وهنا تأتي أهمية المصالح المشتركة بين الدولة الصهيونية ودول الجنوب، والتي بدأت منذ الخمسينيات، وزادت أهميتها مع انفصال دولة الجنوب واستقلالها، ورفع جنوبيين أعلام الدولة الصهيونية يوم احتفالهم بالاستقلال في يوم ٩ يوليو ٢٠١١م، ومع تزايد حاجة مصر إلى المياه، والقيود التي شكّلتها الاتفاقية الإطارية لدول حوض النيل، ورغبة الدول الموقّعة عليها لضم دولة الجنوب للتوقيع، ليصبح هناك ٧ دول موقّعة من ١١ دولة من دول حوض النيل، ما يعني تمرير الاتفاقية التي يرى الموقّعون عليها أنه يكفي توقيع ٧ دول كأغلبية، بينما تطالب مصر والسودان بتوقيع كلّ الدول.

ومع تزايد الارتباطات الاستراتيجية والتجارية والاقتصادية بين جوبا وتل أبيب؛ تتحوّل «جوبا» تدريجياً إلى شوكة في ظهر كلٍّ من مصر والسودان.

(١) أرنون سوفر: الصراع على المياه في الشرق الأوسط، جامعة حيفا، تل أبيب، ترجمة: المعرفة، الجزيرة نت، ٢٠٠٦/١٢/٥م.